وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 -قـــالمة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن الإقتصادي في عصر العولمة:

مقاربة إستراتيجية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية LMD

إعداد:

✓ صلاح الدين باللو
✓ ابراهيمو عيسى محمد

إشراف الدكتور:

✍ عبد اللطيف بوروبي

أعضاء لجنة المناقشة:

د. مسعود بوصنوبرة	**جامعة 08 ماي 1945 -قالمة-**	**رئيسا**
د. عبد اللطيـــــف بوروبي	**جامعة منتوري - قسنطينة-**	**مشرفا ومقررا**
د. سلوى بن جديد	**جامعة باجي مختار -عنابة-**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية:

1433-1434هـ/ 2012-2013مـ

" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجـــات والله بما تعملون خبير ".

الأية 11 من سورة المجادلة.

شكر وعرفان

أولا **الحمد لله** حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على ما وفقنا إليه من إنجاز هذا العمل بفضله وعونه

كما نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف **عبد اللطيف بورويي** الذي وافق على الإشراف على هذا البحث وأولاه بالغ عنايته وجميل صبره وحسن توجيهه

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل **الأساتذة** الكرام الذين تفضلوا بمناقشة المذكرة، وإلى كل أساتذتنا الذين درسونا خلال كامل المشوار الدراسي

وإلى **جامعة** 08 ماي 1945 –قالمة– أساتذة وطلبة وإداريين وعمالا...

وكما قال صلى الله عليه وسلم:(من قال لأخيه جزاك الله خيرا فقد كفاه)

فجزاكم الله عنا خير الجزاء

الطالبين

الإهداء

إلى من أمر الرحمان ببرهما والرسول بصحبتها ووضعت الجنة تحت أقدامهما:

إلى رمز التضحية والعطاء والنبل والوفاء، إلى من حبها يغمر قلبي ودعاؤها

بيسر دربي، إلى من تعبت لأجلي وإلى من أعجز عن شكرها: إلى روح أمي

الطاهرة

"رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه"

إلى تاج رأسي وقرت عيني ومن درست لأجله وأعَانَنِي بالعون المادي

والمعنوي ومهَّد لي الطريق ولم يدخر الجهد والمال من أجل تعليمي وتربيتي:

إلى أبي الكريم **محمد بشير**

"أمد الله في أنفاسه وأدام بركته علي"

إلى عائلتي الصغيرة والكبيرة "بالله وبهدي وباباحني"

وكل إخوتي وأخواتي

إلى خطيبتي العزيزة، ... وكل عائلة "حمو عبد الله"

إلى أساتذتي الأجلاء عرفانا للأولين وتقديرا للآخرين

إلى كل من علمني حرفا

إلى أصدقائي وزملائي خاصة **محمد ابراهيمو عيسى**

وكل من رافق دربي

إلى روح شهداء الجزائر... وإلى الجزائر الغالية أهدي هذا العمل

صلاح الدين بالله

الإهداء

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها لتخفف من آلامي والتي حملتني كرها ووضعتني كرها والتي سهرت حتى أتعلم... إلى من أحبها أمي الحبيبة والعزيزة.

إلى من علمني الصبر والنجاح وإلى قدوتي في هذه الحياة إلى طيب القلب والروح، إلى من أمدني بالعون المادي والمعنوي لأجل حصولي على هذه الشهادة، إلى رمز القيم والأخلاق إلى من أحبه كثيرا... إلى أبي العزيز عبدالله.

إلى أخوتي العزيزين والغاليين على قلبي إسلام ووليد...

إلى كل أفراد الأسرة الصغيرة والكبيرة عائلتي (يزملال وابراهيمو عيسى) الذين دعموني في مسيرتي العلمية خاصة جدي وجدتي أطال الله في عمرهما، وإلى عائلة بن يونس وكل أفراد العائلة كل واحد باسمه، خاصة خطيبتي، زوجتي المستقبلية.

إلى أساتذتي وزملائي خاصة صلاح الدين باللو وزميلاتي والشموع التي تحترق لتضئ للآخرين كل من علمني حرفا راجياً من المولى عزوجل أن أجد القبول والنجاح، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

أهدي هذا العمل المتواضع. محمد إبراهيمو عيسى

مقدمة

يعتبر الأمن الاقتصادي من المفاهيم التي عرفها حقل العلوم الانسانية عموما والعلوم السياسية خصوصا، حيث وبعد انهيار المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي (سابقا) تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة في الحرب الباردة النظام الدولي فالأمن الاقتصادي يعنى البعد الاقتصادي للأمن والذي يهدف إلي توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن وحماية المصالح الاقتصادية. والأمن الاقتصادي يعني كذلك غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية.

أصبح الحديث بعد الحرب الباردة ولا يزال يتمحور حول التغيرات التي عرفتها بعض المفاهيم في الحقل الانساني إذ أن المتغيرات التي شهدتها ذات الفترة "الارهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وحقوق الانسان،..." كل هذه المتغيرات وأخرى ألقت بظلالها على تحديد المفاهيم الأمن، والحرب، والسيادة، والمقاومة،..." فأصبح بذلك المفهوم أوسع وأشمل كما ظهرت مفاهيم متعددة لم تكن معروفة من قبل.

يعد مفهوم الأمن الاقتصادي من المفاهيم التي ظهرت بقوة بعد الحرب الباردة فالمتغير الاقتصادي وبعد أن كان خلال الحرب الباردة محصورا في إطار إيديولوجي أصبح اليوم شاملا يتعدى الاطار الضيق الذي وضع فيهمن قبل كما اصبح اليوم يعتبر المتغير الرئيسي والمحدد لباقي المتغيرات بعد أن كان في الماضي متغيرا تابعا.

تزامن ظهور مفهوم الامن الاقتصادي مع التنامي المتزايد لعولمة الظواهر حيث أصبحت مرادفا للأمن الاقتصادي ولا يمكن الحديث عنها دون ذكر التبعات السلبية لهذه الظاهرة على أمن الدولة، فالعولمة قدمت الدولة على أنها مجرد مؤسسة شكلية تعنى بمراقبة الفواعل دون التدخل في تفاعلاتها فيما بينها بالرغم من تناقض هذا المبدأ مع الركائز الأساسية للدولة.

- ✓ **إشكالية الدراسة:**

يطرح موضوع الامن الاقتصادي في عصر العولمة عدة تساؤلات جوهرية نحاول في دراستنا هذه الاجابة عنها، كما تفرض العولمة آلياتها بقوة في النظام العالمي إذ تعتبر ظاهرة العولمة عن تلك العلاقة التي تربط الفواعل الدولية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا فكان من نتاج ذلك تلك العلاقات العولمية المتشابكة والمعقدة من هنا فإن هناك إشكالية قائمة على اعتبار امكانية تحقيق الامن الاقتصادي في ظل هذه البيئة العولمية فالعولمة قد أفرزت هيمنة الفكر اللبرالي على النظام العالمي من خلال إعطاء الفرد المزيد من الحرية أمام تقييد دور الدولة مما يضع الأمن الاقتصادي للفرد والمجتمع الدولي على

المحك، كما نسجل مفارقة تناقضية جوهرية تكمن في مستويات الأمن في حد ذاته، فهناك أمن الفرد وأمن الدولة وأمن النظام فالمقارقة تكمن **فيمن يجب أن نؤمن؟** في ظل هذا الواقع الدولي نصوغ اشكاليتنا الرئيسية في تساؤل جوهري:

إلى أي مدى يمكن للعولمة وما تمثله من مظاهر القوة واستنادا إلى قيم الفكر اللبرالي أن تؤثر على الأمن الاقتصادي؟ وكيف هي طبيعة هذا التأثير –إن وجدت– أهي إيجابية أم سلبية؟

ومن هذه الاشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. لماذا يعطى للأمن الاقتصادي كل هذا القدر من الأهمية؟
2. هل نتجه في الحقيقة إلى مواجهة مفاهيمية حول هذا المفهوم؟
3. كيف قدمت المناقشات النظرية مفهومي الامن الاقتصادي والعولمة؟
4. كيف استطاعت مؤسسات العولمة أن تفرض نفسها على النظام العالمي؟
5. هل يمكن اعتبار الازمة الاقتصادية العالمية بداية لنهاية الهيمنة اللبرالية؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

يمكن ان نطرح فرضيات تمخضت عن اشكاليات دراستنا على النحو التالي:

1. إن سلوك الطرف الضعيف هو رد فعل عن سلوك القوى الكبرى فسياسات الدول الكبرة ماهي في الحقيقة إلا استراتيجيات يتم رسمها استنادا إلى إطارها الخاص دون مراعاة الوضعية الخاصة التي تعيشها الأطراف الضعيفة وهو ما يلجِؤُ الأخيرة إلى اتباع سياسات واستراتيجيات القوى الكبرى.
2. إن تكلفة النظام الدولي تتعدى بنية النظام الدولي فالفواعل الدولية كلما ازدادت وهو ما عرفه عصر العولمة تزداد معها تكلفة وتحديات النظام الدولي.
3. اعتبار أن ظاهرة العولمة تمثل قمة التطور البشري نحو إيجاد إطار عام شامل للفكر والعمل الانساني الموحد في إطار نظام كوني عولمي فإن العولمة لا يمكن إلا أن تكون عاملا ايجابيا وتمثل إطارا عاما يسهل عمليات التبادل السياسي والاقتصادي والثقافي نحو هدف تطوير الحياة البشرية وهذا ما يضمن تحقيق الامن الاقتصادي وضمان بقائه.

4. بما أن العولمة كانت ولا تزال تعتمد وتعتبر نتاج الثورة التي عرفها عالم الاتصالات فإن تهديد العولمة للأمن الاقتصادي يعتمد على مدى تسخير وسائل الاتصال لتحقيق الامن الاقتصادي وفي هذه الحالة يكون لوسائل الاتصال الدور الاساسي في تحقيق الامن الاقتصادي من عدمه.

✓ **منهجية الدراسة:**

تنطلق دراستنا حول الامن الاقتصادي من أساس علمي نجو إيجاد جواب حقيقي للإشكالية المطروحة، لذا فسنعتمد على منهج غالب مع مناهج أخرى ثانوية بما يصوغها في النهاية بما يسمى **بالتكامل المنهجي، أو البناء العضوي للدراسة.**

1. المنهج التاريخي المقارن: حيث من أبرز رواده George.H.Sapine، هذا المنهج إضافة إلى أنه يبين السيرورة التاريخية للأحداث، إلا أنه يقوم على التحليل و محاولة معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التشابه أو الاختلاف بين الظواهر، كما يركز هذا المنهج على المقارنة بين الظواهر في مختلف الفترات الزمنية، فمتابعة الصيرورة التاريخية لظاهرة العولمة يمكننا من معرفة الحاضر وذلك استنادا إلى الماضي وهو ما يمكننا من استطلاع المستقبل.
2. المنهج الوصفي التحليلي: حيث المنهج الوصفي يعتمد على سرد ووصف طبيعة الظاهرة محل الدراسة لاكتشاف طبيعة الظاهرة، فالوصف الذي نقدمه للعولمة من جهة والأمن الاقتصادي تتجلى أهميته في تشريح المفهومين قصد التحليل الدقيق لهما نظريا وواقعيا.
3. المنهج الاحصائي: وظفنا هذا المنهج تماشيا مع طبيعة الموضوع حيث يتجلى ذلك في الأرقام الاحصائيات التي تتطرق إليها الدراسة، فالموضوع ذو صبغة اقتصادية في بعض زواياه يتطلب معطيات كمية تستوفي الجوانب الكمية للموضوع وهذا طبعا إضافة إلى الجوانب الكيفية التي هي أساس الدراسة.

✓ **طبيعة الموضوع:**

استقطبت طبيعة النظام العالمي بعد الحرب الباردة أفكار العديد من الباحثين الذين حاولوا تقديم تفسير دقيق لطبيعة النظام محاولين من جهة أخرى استشراف صورة مستقبلية لما يمكن أن يؤول إليه النظام مستقبلا وهذا طبعا انطلاقا من الواقع المعاصر، كل هذا تسديدا للتقصير الذي وقع فيه الباحثين التقليديين من قبل والمتمثل في عدم تنبئهم بنهاية الحرب الباردة.

لقد عرف مفهوم الأمن تطورا عبر العصور فكان هذا التطور انعكاسا حقيقيا للمتغيرات التي تأثر فيه نتيجة تطور البيئة الدولية فبعد أن كان الأمن خلال الحرب الباردة يستند إلى القوة العسكرية وأن من يملك القوة العسكرية يمكن له أن يحقق الأمن بكل أبعاده، أما وبعد الحرب الباردة أصبح المتغير الاقتصادي المرادف الأساسي للأمن فأصبحت القوة الحقيقية هي قوة الاقتصاد وأن من يملك القوة الاقتصادية يمكن له ان يحقق الامن بكل أبعاده.

إضافة إلى هذا فإن موضوع دراستنا يتطرق إلى ظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة أصبحت تهدد تحقيق الامن الاقتصادي للدولة على حساب النظام الاقتصادي العالمي والمتمثل في هيمنة القيم اللبرالية الغربية.

- ✓ **أهمية الموضوع:**

يعتبر موضوع دراستنا هذه والمتمحورة حول الامن الاقتصادي في عصر العولمة موضوعا جديدا استنادا إلى كون الامن الاقتصادي من بين الأولويات المعاصرة التي أفرزتها القطبية الأحادية والتي تسعى إليها كل دولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ظاهرة العولمة قد أصبحت التهديد الرئيسي لأغلب الدول التي لم تندمج فيها كليا، إذا يمكن حصر أهمية الموضوع محل الدراسة في النقاط التالية:

1. يعد الأمن الاقتصادي من بين المواضيع الحديثة والفريدة التي يتم معالجتها في دراسة بحثية خاصة تتناول المفهوم من خلال أبعاده العالمية.
2. تعتبر العلاقة التي تهتم بها الدراسة بين الامن الاقتصادي والعولمة علاقة واقعية أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
3. تتطرق الدراسة بالموازاة مع ما سبق إلى الأزمة الاقتصادية العالمية باعتبارها نتاج العلاقة السابقة والتي اصبحت العولمة فيها المتغير الرئيسي.

- ✓ **دواعي اختيار الموضوع:**

تعددت أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة وسنكتفي بذكر الرئيسية منها سواء تلك الأسباب الذاتية أو الموضوعية:

1. الرغبة في معرفة ما يعنيه الأمن الاقتصادي من جهة والعولمة من جهة أخرى والعلاقة التي تربط المتغيرين من خلال عملية بحثية علمية تنطلق من الواقع لاستشراف مستقبل العلاقة.

2. شكلت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة المنطلق الحقيقي لاختيار الموضوع وهذا نظرا لما أصبحت العولمة تضيفه للعولمة على اعتبار أنها أزمة كانت عقار أمريكية ثم تطورت لتصبح أزمة اقتصادية عالمية وكل هذا بفعل قوة التأثير التي تمثلها العولمة على النظام العامي.
3. يتجلى السبب الرئيسي الآخر في اختيار هذا الموضوع في خلوه من دراسات أكاديمية تتناوله حيث يعتبر موضوعا ذا أهمية بالغة لما يمثله الأمن الاقتصادي من قوة الدولة داخليا وخارجيا على الساحة العالمية هذا إضافة إلى علاقته الأساسية مع مفهوم العولمة.
4. كما أن السبب الموضوعي الآخر والذي يعتبر نتيجة للسبب الأول يتمثل في بروز دراسات تتناول الموضع من زاوية القوى اللبرالية المهيمنة حتى وان وجدت دراسات من زاوية القوى الغير منخرطة بقوة في العولمة أو الغير مهيمنة فإنها دراسات تتميز غالبها بنوع من المحدودية في المعالجة والتركيز على جزئية دون أخريات.

✓ **الدراسات السابقة:**

بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الاقتصادي في عصر العولمة إلا أنه هناك دراسات قد تطرقت إلى الموضوع من زاوية معينة حتى و ’ن كان ليس بصورة كلية، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1. **<u>دراسة جاك فونتال:</u>** في كتابه "العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد" حيث انطلق من تساؤل متعلق بآثار العولمة على الأمن الدولي، إذ يرى أنه بالإمكان التفكير بأن العولمة ستؤدي إلى الأمن كما أن الاتصالات الكثيرة من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب والسماح بفهم الآخرين فهما أفضل، ليصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن السلام سعي ومعركة ضد العنف والاقتصاد هو سبب للحرب وهو أيضا وسيلتها كما أن الحرب ليست "الهاجس" الأساسي لمجتمعا ت اليوم لكنها تهديد يتكرر فإذا كان التسلح نشاط اقتصادي فإنه قبل كل شيء استجابة لطلب الدفاع والحماية.
2. **<u>دراسة للباحث miles kahler ميلز كاهلر</u>**: تحت عنوان: economic security in an era of globalization إذ يرى أنه في عصر ما بعد الحرب الباردة أصبحت العولمة ظاهرة مهددة للأمن الاقتصادي نتيجة الآثار الغير مباشرة الغير مرغوب فيها والخطيرة نتيجة الانفتاح الاقتصادي الهائل لكن هذه الحالة يمكن فيها للمؤسسات أن تخلق نوعا من الاستقرار وضمان الاستمرارية.

3. **دراسة السعيد لوصيف** : تحت عنوان "واقع الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، إذ طرح إشكالية تتمحور حول إمكانية بناء تصور متماسك حول مستقبل الدولة عبر جملة من الأبعاد والاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية الإستراتيجية والإعلامية ومنها طبعا ظاهرة العولمة ليصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن أعقد مدخل يمكن أن تصطدم فيه الدول فيه الدول مستقبلا يتمثل في ضعفها الاقتصادي بحيث توافرت جملة من الفواعل الجدد كالشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية والتي أصبحت تزاحم الدول وتفرض عليها جملة توصيات في شكل تصحيحات هيكلية على اقتصادياتها المحلية، كما اعتبر الباحث أيضا أن أخطر أدوات العولمة الاقتصادية في تأثيرها على الدولة الوطنية الشركات المتعددة الجنسيات mnc فهي تتبع آليات مراوغة مثل وضع أسعار التحويل والموازنة والتجارة عبر بلد ثالث وما إلى ذلك.
4. **دراسة عبد الحي زلوم** : في كتابه "أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق" حيث أكد الباحث أن هذا النظام العالمي قديمه جديد وجديدة قديم يعيش على الحروب والسلب ولثروات الشعوب وأن تاريخ "صلاحيته قد انتهت وأن نظاما اقتصاديا سياسيا اجتماعيا آخر هو الآن مطلبا عالميا وهو في مرحلة آلام المخاض في هذه الأيام.
5. **دراسة هانس بيتر مارتن وهارالد شومان** : في كتابهما "فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" حيث تناولا ظاهرة العولمة من منظور عقلاني شامل يحيط بها من مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإعلامية والحضارية هذا بالإضافة إلى المنظور الإنساني الذي عالج المؤلفان من خلاله الأبعاد المختلفة للعولمة وما يصاحبها من ازدياد معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستوى المعيشة واتساع الهوة بين الفقراء والأثرياء وتقليص دور الدولة في مجال الخدمات كالصحة والتعليم.

من هنا فإننا نجد أن المفكرين والباحثين في الموضوع قد اختلوا فنجد مثلا فيما يتعلق بموضوع العولمة من يؤيد الظاهرة ومن يعارضها وليس هناك إجماع واتفاق على رأي موحد.

✓ **صعوبات الدراسة:**

لابد من التسليم بأن أي دراسة لا تكاد تخلو عن الصعوبات التي يمكن أن تحد من تقدم العملية البحثية، إلا أن هذه الصعوبات إنما تضعنا أمام التحدي الواجب التحلي به كجزء من الروح العلمية ويمكن حصر هذه الصعوبات (ذاتية وموضوعية) في النقاط التالية:

- ذاتية:

1. قلة الإمكانيات الخاصة المتوفرة لدينا سواء تعلق الأمر بالمادية أو المعنوية نظرا لاتساع الموضوع واحتياجه إلى فضاء أوسع يمكن أن يتسع فيه طولا وعرضا وهذا أمر يعتبر من الصعوبات أمام قلة إمكانياتنا الخاصة.
2. انحصار العملية البحثية بفترة زمنية قصيرة وضعتنا أمام تحدي استثمار المزيد من الوقت الإضافي قصد إخراج الموضوع جاهزا كدراسة علمية.

- موضوعية:

1. تكمن الصعوبة البارزة في طبيعة موضوع الدراسة إذ أن موضوع الأمن الاقتصادي في عصر العولمة يتميز بالتعقيد لارتباطه بجوانب عديدة غير الاقتصاد فالعولمة لم تعد ظاهرة اقتصادية بقدر ما أصبحت ظاهرة سياسية واجتماعية وثقافية تتميز بالتعقيد فما يمكن اعتباره من ايجابيات العولمة عند جماعة يمكن اعتباره تهديد أمني بالنسبة لمجموعة أخرى.
2. معالجة موضوع الامن الاقتصادي والعولمة يظعنا أمام تحدي التقيد بالجانب السياسي للموضوع دون التركيز على الجانب الاقتصادي بقوة بمعنى التركيز على دلالات الأرقام بدل التركيز على الأرقام في حد ذاتها.
3. يعتبر موضوع الأمن الاقتصادي من المفاهيم التي تفتقر إليها الدراسات الأكاديمية خاصة العربية منها حيث واجهتنا صعوبة حقيقية فيما يتعلق بالبحث عن المادة العلمية خاصة منها الكتب لذا فقد لجأنا إلى المصادر المجلات والدوريات وحتى مقالات في شبكة الانترنت مع ما فيها من صعوبة طغيان الأسلوب الصحفي الإعلامي عليها هذا من جهة ومن جهة أخرى كان لنا اعتماد أيضا على المراجع الأجنبية وهو ما يعني صعوبة الترجمة وإيجاد المعنى الحقيقي لمصدر المادة العلمية.

✓ **محاور الدراسة:**

يتناول الفصل الأول من الدراسة الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة حيث نتطرق فيه للمفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة ويتعلق الأمر بالعولمة والأمن الاقتصادي حيث نتطرق في المبحث الأول إلى التأصيل المفاهيمي للدراسة فالتقديم المفاهيمي مدخل لابد منه قصد وضع الدراسة في قالب معرفي محدد الجوانب

وفي هذا الإطار قسمنا الدراسة إلى مطلبين ويتعلق الأمر بالمطلب الأول ماهية العولمة والمطلب الثاني ماهية الأمن الاقتصادي، أما في المبحث الثاني فإننا سنقدم تفسير بعض النظريات لمفهومي الأمن الاقتصادي والعولمة ويكون ذلك في إطار مطلبين الأول موسوم بالمناقشات النظرية حول العولمة والذي نرى فيه نظرة النظرية النقدية للعولمة إضافة إلى الموجات الثلاث للعولمة وما لإلى ذلك أما المطلب الثاني فنتناول فيه المناقشات النظرية حول الأمن الاقتصادي إذ ينصب تركيزنا على الفكر اللبرالي لما له من أفكار تفسر ظاهرة العولمة وترى أن العولمة مرادف لهيمنة الفكر اللبرالي بمعنى أن أفكار اللبرالية الجديدة منها والكلاسيكية على حد سواء ترى أنه يجب قيام نظام عالمي موحد قائم على أسس الفكر اللبرالي.

أما الفصل الثالث والأخير فإننا سنحاول استشراف الآفاق المستقبلية لهيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي والتي تعد من صور العولمة المعاصرة هذا الاستشراف الذي يتصور مستقبل الأمن الاقتصادي استنادا إلى مستقبل الفكر اللبرالي فالمبحث الأول يتناول ماهية الدراسات المستقبلية بمطلبين الأول يتطرق إلى مفهوم الدراسات المستقبلية من خلال تعاريف العديد من الباحثين أما المطلب الثاني فيتطرق إلى تقنية السيناريوهات حيث تعد من أبرز التقنيات المستعملة لاستشراف المستقبل، أما المبحث الثاني فنحاول بالتفصيل طرح السيناريوهات المستقبلية لهيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي إذ أن يكون ذلك من خلال ثلاث مطالب تتناول السيناريوهات الثلاث الأول الخطي والذي يقدم مؤشرات عدة تبرر استمرار هيمنة الفكر اللبرالي منها التبعية التي كرستها القوى اللبرالية والثاني الاصلاحي والذي يقدم مؤشرات تبين كيف أن الهيمنة اللبرالية تعتمد على استراتيجية وسياسات منها استراتيجية التكيف حتى تخلق التجديد في مسارها قصد ضمان الاستمرارية، أما السيناريو الثالث الراديكالي والذي يقدم حجج ترى أن هيمنة الفكر اللبرالي آيلة للزوال وأقواها على الإطلاق الأزمة الاقتصادية العالمية والتي تناولناها بالتفصيل، ثم بعد طرح السيناريوهات الثلاث سنحاول ترجيح إحدى السيناريوهات مع إيجاد البديل الممكن لهيمنة الفكر اللبرالي.

إذا فعموما فإن دراستنا تستند وتبنى على ثلاث مقاربات هي المقاربة المفاهيمية والمقاربة الواقعية والمقاربة الاستشرافية وكل هذه المقاربات لها من المؤشرات ما يدعمها وسنراه لاحقا.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

ينصب تركيزنا في هذا الفصل على وضع إطار نظري للدراسة، الإطار الذي يحدد مجريات البحث، حيث يتمحور حول إبراز أولا التأصيل المفاهيمي للعولمة، والتركيز على مفهوم الأمن الإقتصادي باعتباره مرادف للعولمة وله علاقة مباشرة بها، و إعطاء رؤية للموضوع من زاوية نظرية، فللمقاربة النظرية أهمية بارزة في معرفة آراء المفكرين والمنظرين حول الموضوع، وكذا إبراز الإخفاقات التي وقع فيها المنظرون عند معالجتهم للموضوع محل الدراسة.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

قبل التطرق إلى أبعاد ودلالات الموضوع والربط بين المتغيرات المختلفة، كان لابد من تأصيل مفاهيمي، ففي هذا المبحث نتطرق إلى ماهية العولمة، وكذا الأمن الإقتصادي، هذين المفهومين اللذين يحددان البناء المنهجي للدراسة.

المطلب الأول: ماهية العولمة

تعتبر العولمة من المفاهيم التي عرفت نقاشات مختلفة، حيث جاءت تحمل عدة دلالات، مما يتطلب منا تحديدها لغة واصطلاحا.

1) تعريف العولمة:

شاع في الآونة الأخيرة استخدام مصطلح العولمة في الأدبيات الإقتصادية ، والسياسية، والإستراتيجية، الفكرية والثقافية المعاصرة، حيث يعتبر علم الاقتصاد أسبق فروع العلم الاجتماعي في الكشف عن مقومات وخصائص ظاهرة العولمة، وذلك برصد تأثيراتها الآنية والمستقبلية على شمال العالم وجنوبه، وعموما فقد أسفرت إسهامات علماء الاقتصاد في هذا المجال عن بروز رؤيتين، تقليدية ونقدية، أما التقليدية فترى أن مصطلح العولمة يشير إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الإقتصادية المتشابكة التي تزداد عمقا من خلال تحرير التجارة الدولية وما إلى ذلك من السياسات الوطنية والعالمية الإقتصادية التي تستهدف تسويد نظام اجتماعي واحد في العالم كله حيث تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد بعضها على البعض، أما الرؤية النقدية فذات منظور تاريخي، حيث يرى أصحابها أن العولمة ليست ظاهرة جديدة حيث حاليا تجسد العولمة

أحدث مرحلة وصل إليها تركز رأس المال والسيطرة والقوة الإقتصادية في الشمال وتواكب معها ظاهرة التهميش لدول الجنوب وفشلها في الحفاظ على استقلالها وخضوعها للتبعية[1].

نجد العولمة من خلال ما سبق نجد أنها تنطوي على إنشاء روابط أو الترابط بين الأمم عادة ما يفهم على أنه عملية فصل أو إزالة الحواجز التي خفضت وحاصرت مناطق مختلفة من العالم، وهذا مما يحفز التبادل في السلع والخدمات والمال، والناس [2]، فالعولمة إذا ظاهرة تتخذ من إزالة الحدود بين الدول تحديا لابد من مجابهته لخلق عالم خال من الحدود التقليدية بين الدول.

أولا: التعريف اللغوي: تعود لفظة العولمة في أصلها إلى الكلمة الإنكليزية (global) والتي تعني عالمي أو دولي أو كروي، وترتبط في أحيان كثيرة بالقرية، ويصبح معنى المصطلح: القرية العالمية (global village) أي أن العالم عبارة عن قرية كونية واحدة، أما المصطلح الإنكليزي " globalization" فيترجم إلى الكوكبة أو الكونية أو العولمة، حيث يتصل بها فعل "عولم" على وزن "فوعل" فكان المصطلح الشائع من بين هذه المصطلحات مصطلح "العولمة"[3].

استخدام مصطلح العولمة انتشر أكثر من مصطلح الكوكبة أو الكونية يعود إلى كثرة تداولها وشيوع استخدامها عند مختلف الشرائح الاجتماعية، كما أن لفظة العولمة ارتبطت بمجالات حياتية أخرى كالسياسة "العولمة السياسية" أي النفوذ السياسي، وارتبطت أيضا بالاقتصاد والثقافة والاتصال "العولمة الثقافية" "العولمة الاتصالية" حيث أسست مؤسسات متنوعة في كل شكل من الأشكال السالفة الذكر.

أصبح مصطلح globalization في الثمانينات مألوفا في معاهدة إدارة الأعمال الأمريكية وفي الصحافة الاقتصادية الأنجلو–ساكسونية، وقد أعطى التطور الهائل لوسائل الاتصال لهذا المصطلح معنى ومصداقية، وقضى على المسافات والحواجز، قبل أن يسقط في نوفمبر 1989 آخر جدار كان يقسم العالم إلى كتلتين كبيرتين في برلين.

عموما فالعولمة تنطوي على منظومة واسعة النطاق من المفاهيم ذلك أنه يمكن أن تستخدم بوصفها صيغة مصدرية، أي دالة على الممارسة والفعل، فتقابل عندئذ في الانجليزية كلمة globalization وهي تستخدم بوصفها صيغة إسمية فتدل على الظاهرة، وتقابل في الإنجليزية كلمة globalism.

---

[1] عبد الرحمن عواطف، **الإعلام العربي وقضايا العولمة**، مصر: مكتبة كتب عربية (د،س،ن)، ص: 18-23.

[2] www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/hamilton_webster/ **globalization,** chapiter one, p: 05.

[3] أحمد ثابت، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص: 12-13.

الترجمة الأكثر شيوعا لهذا المصطلح هي: عملية جعل شيء ما عالميا، ومعناه تحويله من حدود مراقبة إلى مجال غير محدود بعيد كل البعد عن أي مراقبة، هذا الكيان المحدود الذي نحن بصدد الإشارة إليه هو بالتأكيد الدولة القومية، المعلومة بالحدود الجغرافية التي تميزها، فالعولمة بهذا المفهوم معناه إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الإقتصادي (المالي والتجاري) وحرية حركة العمليات الخاصة بهذا القطاع حول العالم وداخل فضاء يتضمن كوكب بأكمله[1].

يرجع الاختلاف السائد بين المفكرين في تحديد المعنى اللغوي للعولمة بالأساس إلى أن العولمة ليست مصطلحا لغويا قاموسيا جامدا يسهل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة بها، بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقا في جميع الاتجاهات لتوصيف حركة التغيير المتواصلة ، فالتعريف غير بريء إذ يرجع إلى الطبيعة الذاتية والموضوعية لصاحبه كما يرجع إلى طبيعة البيءة التي ظهر فيها.

من خلال ذلك فالتعبير الشائع للعملية القائمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي هو العولمة، حتى وإن كان يطلق عليها أحيانا التحررية الجديدة new liberalism أو رأسمالية الكازينو، أو الرأسمالية الغير منتظمة disordered capitalism أو الاقتصاد الأنجلوسكسوني، وأحيانا أخرى يطلق عليها اسم الأمركة americanization.

تمثل العولمة بصفة عامة الشارع المزدوج وليست طريقا واحدا كالأمركة، حيث أم الأمم تأخذ بقدر ما تعطي، أما الأمركة أو التغريب فإن إحدى المناطق تسعى للهيمنة على باقي المناطق تحت اسم أو شعار "العولمة" فعملية العولمة والأمركة ليست إلا منافسة بين طرفين أحدهما شديد القوة والآخر يحاول إثبات وجوده[2].

ثانيا: التعريف الإصطلاحي: انتشرت العولمة كمفهوم وكمصطلح في السنوات الأخيرة من خلال فكرته الأساسية ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار وسرعة تدفقها أو في تأثر أمة بقيم وعادات وتقاليد وقواعد غيرها من الأمم، وواكب انتشار العولمة الطريق السريع للمعلومات والسموات المفتوحة وانتشار الفضائيات واتفاقية الجات التي ألغت الحواجز الجمركية بين الشعوب والأمم والحماية الفكرية للأعمال والأفكار والمنتجات وسيطرة القيم الغربية الأمريكية على العالم فيما يخص أساسا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني،

---

[1] إسماعيل كرازدي، **العولمة والسيادة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2003، ص: 33-34.

[2] رضا عبد السلام، **انهيار العولمة**، مصر: مكتبة كتب عربية، (د،س،ن)، ص: 23-26.

فالعولمة ما هي إلا رسملة العالم، وتتم السيطرة عليه في ظل هيمنة دول المركز وسيادة النظام العالمي الواحد وبالتالي إضعاف القوميات وإضعاف فكرة السيادة الوطنية وصياغة ثقافة عالمية واحدة تضمحل إلى جوارها الخصوصيات الثقافية، والنمط السائد حاليا هو العولمة الأمريكية بمعنى أمركة العالم وسيادة الإيديولوجية الأمريكية على غيرها من الإيديولوجيات[1].

قبل إعطاء تعريف شامل لمصطلح العولمة كان لابد من سرد بعض التعاريف على حد وصف الباحثين الذين تناولوا الظاهرة محل الدراسة.

يعرف رونالد روبرتسون "العولمة بأنها تعني تشكيل وبلورة العالم بوصفه موقفا واحدا وظهور لحالة إنسانية عالمية واحد، إنها اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الإنكماش" [2] يمثل تعريف روبرتسون الصبغة الاقتصادية للعولمة حيث يؤكد على ضرورة وعي الأفراد بالانكماش الذي أفرزه الموقف الموحد للعالم.

بينما يقدم كل من جون باجيو وستيف سميث تعريفا موجزا وهو "أن العولمة هي عملية زيادة الروابط بين المجتمعات بمعنى أن الحوادث أو الوقائع التي تحدث في جزء معين من العالم يكون له تأثير مع الوقت على باقي المجمعات والأفراد البعيدين" [3] هذا التعريف بقدم لنا أن العولمة ذاهرة قديمة لكنها ازدادت مع ازدياد الروابط بين المجتمعات، فالتعريف أشار إلى نقطة الاتصال التي تعتبر أساس العولمة لمن في أي صورة يمكن أن تتجلى هذه الروابط.

وقد كتب مارتن شاو يقول بأنه بالإمكان رسم نظام متكون من شبكات من العلاقات الإجتماعية والتي تشمل كل الشعوب، إنه يرى ارتسام ملامح مجتمع عالمي. [4] على الرغم من شمولية تعريف مارتن شاو إلا أنه قد حصر العولمة في الجانب الاجتماعي فحسب دون المجالات الأخرى.

بينما يعرف مالكوم واترز العولمة بأنها "كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد" فمالكوم في هذا التعريف يشير إلى صفة القصد فهو يرى أن العولمة تكون عن قصد أو غير قصد بيد أنه لم يقدم طبيعة هذا القصد من حيث الأهداف والأطراف،...

---

(1) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة**، مصر: مكتبة كتب عربية، 2003، ص: 334-335.

(2) اسماعيل كرازدي، **مرجع سابق**، ص: 35.

3 ''Globalization and sovereignty of the nation stat'', 1995, http://www.djoo.freeserve.co.uk/docs/glob-state.htm

(4) Pierre de senarcclen, **la modialisation: theories, engeux et debats,** 2e édition, paris: armand coli, 2001, p: 72.

في حين أن كينشي أوهماي فيقول بأنها "ترتبط شرطا بكل المستجدات وخصوصا المستجدات الإقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حاليا" [1] يقدم كينشي تعريفا أشبه بتعريف روبرتسون حيث يعتبر العولمة صوؤة اقتصادية بالدرجة الأولى تتعدى الحدود الدولية.

كما يعرفها أولريش بك في كتابه –ماهي العولمة– "بأنها انهيار وحدة الدولة الوطنية والمجتمع الوطني تكون علاقات جديدة للقوة والمنافسة والصراعات والتدخلات بين الوحدات الدولية الوطنية والممثلين من جهة والممثلين عبر الحدود الوطنية والهويات والأماكن الاجتماعية والأوضاع والقضايا من جهة أخرى" [2] فهذا التعريف يقلل من الأدوار التقليدية للدولة وأن الدولة تمثل الوحدة المجتمعية تعيش في وسط تفاعلات بين فواعل فوق وتحت دولاتية.

كما يعتبرها هانس بيتر مارتن وهارالدشومان في كتابهما فخ العولمة "بأنها انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء"([3]) إذ يقدم هذا التعريف الصبغة الاقتصادية للعولمة مع انحيازه إلى الطرف القوي في المعادلة باعتبار التحكم المنافسة أساس البقاء.

في حين أن الدكتور اسماعيل صبري عبد الله والذي يفضل استخدام مصطلح الكوكبة فيعرفها "على أنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتبار يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية" [4].
فاسماعيل صبري مقلد يقدم تعريفا متوازنا إلى حد ما حيث الدولة هي المستهدفة من العولمة وأن الحدود تزول أمام الظاهرة المتعددة الأبعاد.

بينما يراها صادق جلال العظم بأنها" وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتجارة والسوق والاستخراج إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج

---

[1] عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، **مجلة عالم الفكر**، العدد: 27، ديسمبر 1999، الكويت، ص: 52.
[2] الريش بك، **ماهي العولمة**، تر: أيو العيد دودو، المانيا: منشورات الجمل، 1999، ص: 40.
[3] هانس بيتر مارتين وهارولد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، تر: عدنان عباس علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص: 57.
[4] اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، **المستقبل العربي**،العدد: 222، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1997، ص: 05.

ذاتها"[1] فعلى الرغم من اقتصار هذا التعريف على الجانب الاقتصادي إلا أنه يقدم نقطو هامة متمثلة في الانتقال من عولمة **التبادل** بعد أن كان سائدا خلال القرن العشرين إلى عولمة **الانتاج** وهو مرحلة جد متقدمة من الانتاج الرأسمالي.

بينما يعتبرها محمد عابد الجابري" إرادة الهيمنة، وبالتالي قمع للخصوصي فهي احتواء للعالم وهي توحيد الإستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي، فالعولمة هي تزايد التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها وعلى المستويات كلها فيما يسمى علاقات دولية" [2] فهذا التعريف يشير إلى عنصر مهم في العولمة وهو الهيمنة حيث تعتبر العولمة أمرا مفروضا مجبرا لا أمرا مخيرا.

أما بالنسبة لجيمس روزنو فإنه يقيم مستويات متعددة للتحليل: الإقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجيا وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتاج الصراه بين المجموعات المهاجرة المقيمة [3]. فجيمس روزنو يتفق كثيرا مع صادق جلال في اعتبار أن العولمة قد وصلت إلى مرحلة متقدمة بوصولها إلى مستوى عالمية الانتاج وزوال مفهوم الحدود الكلاسيكية بين الدول.

يعرف الدكتور برهان غليون "العولمة هي ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتبات التقنية والعملية للحضارة، ويزداد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها [4]

يعتبر تعريف برهان غليون نظرة ثقافية وحضارية للعولمة، حيث في نفس الصدد يفرق بين العولمة والعالمية، إذ أن العالمية هي طموح إلى الإرتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، عكس العولمة التي تمثل عملية احتواء العالم، فالعالمية تتفتح على ما هو عالمي، فهي طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء في الحوار والتلاقح أي طريقة الأنا في التعامل مع الآخر، أما العولمة فهي الإدارة لاختراق الآخر وسلبه خصوصياته، فالعالمية إغناء للهوية الثقافية والعولمة اختراق لها.

---

[1] حسن حنفي وصادق جلال العظم، **ما العولمة**، لبنان: دار الفكر العربي، 1999، ص: 22.
[2] محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، **المستقبل العربي**، أفريل 1998، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 17.
[3] إسماعيل كرازدي، **مرجع سابق**، ص: 37-39.
[4] طارق تاحي، **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، ص: 18-20.

باختصار، تتضمن العولمة تحولاً جذرياً في بنية العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية .وتتضمن أيضاً نزعة للتفكير والتصرف بطريقة عالمية واعترافاً بأن الإنسانية لا يمكنها أن تكون منضبطة على طول حدود خطوط جغرافية.

والحديث عن العولمة لا يعني بالتالي فقط وصف الحاضر أو الماضي الذي عرفه ويعرفه النظام الدولي ، ولكنه يحوي أيضاً فهماً للقوى التي ترسم المستقبل .وبهذا المعنى تكون العولمة مفهوماً متعدد الجوانب معقداً وديناميا في آن وأسباب العولمة كثيرة، من أكثرها أهمية الرأسمالية الليبرالية والثورة في تقنية المعلومات والاتصالات .وتعني الرأسمالية الليبرالية ببساطة التقاء القيم الليبرالية(الحرية، حقوق الإنسان، الفردية، الديمقراطية)مع نظام اقتصادي معتمد على السوق .ويعتقد الكثيرون أن هذه النظرة إلى العالم قد انتصرت على الشيوعية وعلى فكرة الاقتصاد الموجه، الأمر الذي أدى إلى قيام بيئة عالمية مساعدة على تحرك الرساميل والسلع بشكل حر[1].

تمثل العولمة تطلع وتوجه اقتصادي سياسي تكنولوجي حضاري ثقافي تربوي تذوب فيه الحدود بين الدول، وبين الشمال والجنوب، وبين الحضارات بعضها بعضا، وتتواصل فيه الأمم و الشعوب والدول والأفراد باستمرار وبسرعات هائلة، وينشأ اعتماد متبادل (Interdépendance) بينها في جميع مجالات الحياة، كالاعتماد المتبادل في رأس المال والاستثمارات والسلع والخدمات، والأفكار والمفاهيم والثقافات والأشخاص.

يتضمن مفهوم العولمة أيضا اتجاهات (attitudes) ومنحنى (approach) وقيما (values)، على الدول والشعوب أن تتبناها وتتكيف معها. وأن تعي نتائجها وعواقبها ومشكلاتها وانعكاساتها. كل هذا يعني أن العولمة ظاهرة أو حركة معقدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وحضارية وثقافية وتكنولوجية، أنتجتها ظروف العالم المعاصر وتؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات والدول المعاصرة تأثيرات عميقة[2].

2) <u>التطور التاريخي للعولمة:</u>

تعتبر ظاهرة العولمة من أقدم الظواهر التي عرفتها المجتمعات البشرية، حيث أنه وبالرغم من ذلك فإن التحقيب الزمني لظهور العولمة كان ولا يزال محل اختلاف الباحثين، فالكثير من الباحثين يشيرون في دراستهم إلى العولمة اليونانية والعولمة الرومانية، والعولمة العربية الإسلامية [3]، فالعولمة قديمة قدم المجتمعات البشرية والحضارات وتتمثل في التبادل التجاري وتنقلات السكان وانتشار الأفكار والتقنيات

---

[1] مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، **<u>المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية</u>**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص: 316.

[2] محمد عوض الهزايمية، **<u>قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتي</u>**، الأردن: جامعة العلوم التطبيقية، 2005، ص: 281.

[3] محمد عابد الجابري، **<u>العولمة وأزمة اللبرالية الجديدة</u>**، الكتاب الثاني، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2005، ص: 125.

والأوبئة وتكوين الأسواق وتنمية رأس المال وتوسيع شبكات النقل، فسيطرة الحضارة المصرية واليونانية والرومانية القديمة على بعض أجزاء من العالم إلا تجسيدا لظاهرة العولمة، كذلك فإن سيادة الحضارة البيزنطية والإسلامية على أجزاء من العالم، وكل هذا يعني سيادة مفاهيم وقيم واحدة[1].

نجد كذلك في دراسة بول هيرست وغراهام طومبسون المعنونة "ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، أن ظهور العولمة كان في القرن الرابع عشر ميلادي، وهذا تزامنا مع ظهور الشركات المتعددة القوميات في أوربا الغربية، فنجد ذلك في ألمانيا من خلال العصبة الهانزية، وفي إيطاليا حيث بلغت شركاتها التجارية المتعددة القوميات عند نهاية ق 14 م نحو 150 شركة تربط أوربا بالشرق، كذلك بالنسبة لهولندا من خلال شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الغربية الهولندية، ثم شركة إفريقيا الملكية التابعة لبريطانيا، وغيرها من الشركات التي برزت منذ القرن 14م إلى القرن 18م والتي توجتها الثورة الصناعية كأبرز تجل لظاهرة العولمة الحقيقية نظرا لانتشار الشركات التصنيعية التحويلية ذات الأصل الإنجليزي والفرنسي والهولندي والإيطالي[2].

فكما أسلفنا لقد اختلفت آراء الباحثين بشأن تحقيب العولمة مثلما هو الحال في اختلافهم من ناحية تعريفها، ويمكن أن نقسم اتجاهاتهم على المحاور التالية[3]:

المحور الأول: حيث يذهب أصحابه إلى الاعتماد على الناحية التاريخية، ومتابعة الإنسان منذ كان عبدا للطبيعة، يعيش على ما تجود به من ثمار أو نبات، ثم انتقاله إلى مرحلة الصيد والقنص، ومن ثم الزراعة وبعدها الصناعة، وتوجت هذه المراحل بالمعرفة العلمية والتنظيمية التي قللت من أهمية الموارد الطبيعية.

المحور الثاني: يعتمد أصحاب هذا الإتجاه على رأي رولاند روبرتسون roland robertsson، حيث رسم هذا الأخير نموذج تطور العولمة مقسما على المراحل الخمسة التالية، معتمدا في ذلك على تعقب البعد الزمني التاريخي الذي أدى بنا إلى الوضع الراهن[4]:

المرحلة الجنينية: والتي تمتد من ما بين القرنين الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، هذه المرحلة التي شهدت نمو المجتمعات القومية.

---

(1) محمد عوض الهزايمية، **قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتي**، ص: 282.
(2) محمد عابد الجابري، **مرجع سابق**، ص: 126.
(3) أحمد ثابت، **مرجع سابق**، ص: 14.
(4) رونالد روبرتسون، **العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة، 1998، ص: 132.

مرحلة النشوء: وهي المرحلة المستمرة منذ منتصف القرن 18 حتى عام 1870 وما بعده وفيها تطورت فكرة الدولة المتجانسة الموحدة التي ظهرت في صور مثل زيادة الاتفاقيات الدولية والمؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول[1].

مرحلة الإنطلاق: والتي استمرت من عام 1870 إلى العشرينات من القرن العشرين، حيث ظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي.

مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: حيث استمرت من العشرينات حتى منتصف الستينات، وفيها بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة لعملية العولمة والتي بدأت في مرحلة الانطلاق وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهلوكوست وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة.

مرحلة عدم اليقين: والتي بدأت منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات، وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي، وتصاعد الوعي الكوني في الستينات، حدث هبوط على سطح القمر، كما تعمقت القيم ما بعد المادية، وشيوع الأسلحة الذرية[2].

المحور الثالث: حيث يرى أصحاب هذا الرأي بأن ظهور العولمة يرتبط بانتعاش الاقتصاد الأوربي في نهاية الخمسينات وسببه إزالة القيود النقدية على المدفوعات بالدولار، وزيادة التجارة الدولية، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين عامي 1950 و1973 بنسبة 9,4 بالمائة، ويعود ذلك لأسباب ثلاث: أولها ازدياد الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بفعل إزالة القيود على حركة الرساميل هذه الأخيرة التي ساهمت أيضا في تحسين نسبة التجارة الدولية. ثانيها: تبني الدول الرأسمالية مبدأ الخصخصة وفرضه على دول العالم الثالث الإشتراكية، أما ثالثهما: فيعود إلى تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل، حيث بلغ الحجم السنوي لهذه العملات عام 1995 حوالي 73 مرة حجم الصادرات الدولية من سلع وخدمات في نفس العام[3].

---

[1] إسماعيل كرازدي، **مرجع سابق**، ص: 41.
[2] أحمد غزال برقوق، **أثر العولمة على الدولة القومية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008، ص: 23-24.
[3] أحمد ثابت، **مرجع سابق**، ص: 14-15.

يعني انتشار العولمة سيادة نظام التكامل بين الأسواق والتمويل وتطوير التكنولوجيا على نحو قلص العالم، وحوله إلى قرية كونية، كل فرد فيها قادر على الوصول إلى مواقع أبعد، بكلفة أرخص، وبزمن أقل.

ومع نمو العولمة وانتشارها ازداد تمركز الثروة، واتسعت الهوة والفروقات بين الدول والبشر اتساعا لا مثيل له، فالإحصاءات تشير إلى أن 358 ثري حول العالم يملكون ثروة تزيد عما يملكه 2,5 مليار إنسان من سكان العالم، وأن 20 % من دول العالم تستحوذ على 85 % من الناتج العالمي الإجمالي و 84 % من التجارة العالمية ويمتلك سكانها 85 % من مجموع المدخرات العالمية، وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل الدولة حيث تستأثر قلة من السكان بالجزء الأكبر من الدخل الوطني في حين تعيش الغالبية من السكان على الهامش[1].

بيد أن ما يميز العولمة اليوم هو كثافة التبادلات القائمة وسرعتها وتقدم زيادة عدد المنظمات غير الحكومية مثالاً سهلاً على ذلك، فعند بداية القرن العشرين، كان عددها نحو 170 منظمة، أما اليوم فإن الرقم يدور حول 5.500منظمة، واللافت أن عددها في عام 1980 كان قريباً من 2500 منظمة، ما يمثل زيادة بنسبة مئة في المائة في غضون عشرين سنة، لا شك إذاً، أن الثمانينيات كانت مفصلاً حاسماً في تاريخ هذا المفهوم[2].

3) ملامح العولمة:

لم تبق العولمة ومن خلال تطورها التاريخي مجرد ظاهرة استاتيكية، حيث ومع مرور الزمن عرفت الظاهرة تطورات عديدة كما اتخذت أشكالا جديدة غبر التي كانت معروفة بها أول الأمر، فالمؤكد في الأمر أن العولمة خلال القرن الثامن عشر لم تكن نفسها العولمة التي عرفتها البشرية في الأزمان الغابرة، كما أن العولمة في القرن الواحد والعشرين ليست نفسها العولمة في القرون السابقة، إذا وعلى هذا الأساس نحاول بناء هذا المطلب من خلال دراسة الأشكال البارزة للعولمة.

أولا: العولمة الإقتصادية: تمثل العولمة الاقتصادية عملية سيادة نظام اقتصادي واحد، تنضوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية، تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال، فالعولمة الإقتصادية تعرف على أنها الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها، وهي ايديولوجيا ومفاهيم اللبرالية الجديدة التي تدعو إلى تدعيم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج

---

(1) علي العطار، **العولمة والنظام العالمي الجديد**، لبنان: دار العلوم العربية، 2002، ص: 27-28.
(2) مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، **مرجع سابق**، ص: 317-318.

مرجعي وإلى قيم المنافسة والإنتاجية [1]. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم مؤسسات الرأسمال العالمي، وهذا إلى جانب المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ترعى هذا الإتجاه وتدعم التحول العالمي باتجاهه عن طريق شروط المساعدات، كل هذا إضافة إلى منظمة التجارة العالمية وما تكرسه من تحرير للتجارة العالمية[2].

لعل من أكبر الأدلة على أن البعد الإقتصادي للعولمة هو أكثر الأبعاد وضوحا أن بعض المفكرين يعرفون العولمة من منظور اقتصادي، فمفهوم العولمة من المنظور الإقتصادي إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، حيث تعرف العولمة وفق هذا الإتجاه لأنها توسيع للحدود بما يتيح للأشخاص والسلع والمعلومات والمؤسسات أن تتحرك وهي عكس المحلية التي تعني إقامة الحدود بما يعوق حركة هذه السلع والخدمات والمؤسسات[3].

تمثل العولمة الإقتصادية أو ما يصطلح عليه "الثورة الصناعية الثالثة" وما يرتبط بها من تحولات وتطورات عنصرا هاما لإعادة تعريف عناصر القوة والتأثير سواء بالنسبة للدول أو بالنسبة للقوى والكيانات الأخرى من غير الدول، فضلا عن إعادة تعريف بعض المفاهيم الرئيسية مثل: السيادة والأمن والحدود الدولية... الخ، ونظرا لأن الدول الصناعية المتقدمة والشركات العابرة للحدود هي التي تتحكم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في مسارات هذه الثورة واتجاهاتها فالمؤكد أنها تسهم في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب، وبالتالي زيادة تهميش معظم دول الجنوب، وبخاصة في ظل ضعف قدرات وإمكانيات هذه الدول على استيعاب هذه الثورة أو الإستفادة منها أو التكيف مع مخرجاتها[4].

إذن لا يبتعد الاقتصاد عن مجمل تعريفات العولمة، فهي تشمل عند ألفين توفلر والذي اصطلح عليها "الموجة الثالثة" حيث يعتبر أن "من أهم سمات هذه الموجة المعرفة التي تعمل على توفير الوقت والمكان، سواء في أماكن التخزين أو وسائل النقل، وفي سرعة التوزيع والاتصال بين المنتج والمستهلك" فالعولمة الإقتصادية إذا هي ليست بالأمر الجديد أو المستحدث فهي محور أهداف منظمة التجارة العالمية وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا مع الجذر الفلسفي للمدرستين التجارية والطبيعية.

---

[1] أحمد ثابت وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 25-26.
[2] محمد عوض الهزايمية، **مرجع سابق**، ص: 284.
[3] أحمد غزال برقوق، **مرجع سابق**، ص: 27-28.
[4] بركات محمد طاهر، **ظاهرة العولمة: بين رفض العرب والمسلمين والترويج الغربي**، مصر: مكتبة كتب عربية (د،س،ن)، ص: 127-128.

أما سمير أمين في كتابه "إمبراطورية الفوضى" إلى أن العولمة مجرد تكثيف للعلاقات الرأسمالية...، يتوالد اليوم عهد جديد هو عهد السوق الذي سيغدو محاولة جديدة لتوحيد العالم، أي العولمة"

ذهب ألفن توفلر في تطرقه للموجات الثلاث للاقتصاد العالمي والمستقبل: إن الاقتصاد العالمي اليوم يتمثل في ثلاث موجات مع المجتمعات القائمة على المعرفة في القمة ومصطلحات الثروة ومجريات القوة والبلاد النامية صناعيا في المنتصف والاقتصاديات القائمة على الزراعة البسيطة التي لا تزال في الأسفل [1].

من أجل توضيح ملامح صورة العولمة الاقتصادية نورد ما يلي:

- ✓ سقوط الاعتبارات الإستراتيجية وهيمنة الطموحات التجارية.
- ✓ ترسيخ الاعتقاد بأن الرخاء الاقتصادي يقود حتما إلى التشابه واستقرار النمط الأوحد.
- ✓ تنامي الشعور بأن الكون أصبح أخيرا يسكنه العقلاء، يفكرون ويتصرفون بنفس الطريقة ووفق نظرية جديدة في منطقها ومثلى في جوهرها لأنها نتاج تجربة كاملة من تاريخ البشرية، كما يدعي ذلك أصحابها[2].

لكن السؤال المطروح هو حول الدوافع الكامنة وراء توجه الاقتصاد العالمي نحو العولمة، لذا فبشكل عام تمثل العولمة الاندماج المتزايد للاقتصاد العالمي على أساس خمسة دوافع للتغيير يرتبط كل منها بالآخر هي:

- التجارة الدولية بالمزيد من المنافسة وقلة القيود على التجارة.
- التدفقات المالية بالاستثمار الخارجي المباشر ونقل تكنولوجيا وتراخيص تصنيع واستثمار في محافظ مالية.
- الإتصالات من خلال وسائل الإعلام التقليدية والانترنت.
- التقدم التكنولوجي في المواصلات والإلكترونيات والهندسة الحيوية والمجالات الأخرى المتصلة بذلك.
- انتقال الأفراد خاصة انتقال العمالة من بلد لآخر [3].

ثانيا: العولمة السياسية: تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني، وهذا الحرص ضمن المجال المحلي وبعيدا عن التدخلات

---

(1) إسماعيل كرازدي، **مرجع سابق**، ص: 53-54.
(2) أحمد ثابت وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 27.
(3) إسماعيل كرازدي، **مرجع سابق**، ص: 54.

الخارجية ترتبط أشد الارتباط بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية[1].

تعني إذا العولمة السياسية نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها، وهذا يعني اعتماد الديمقراطية واللبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود تكامل حدود الجغرافيا السياسية.

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية وتحت غطاء العولمة السياسية سياسة تستند إلى عنصرين أساسيين هما بريطانيا وألمانيا، فهي تأثرت ببريطانيا من ناحية سيطرتها على البحار والجو والفضاء واستعمال هذه السيطرة لخلق توازنات إقليمية في أنحاء العالم ومنع أي قوة من النمو لكي تنافس الولايات المتحدة من دون أن تدخل هي مباشرة في صراعات عسكرية، أما العنصر الآخر الذي شكل سياستها هو تأثرها ببسمارك (1817) الذي تقوم سياسته على إقامة ألمانيا علاقات مع جميع القوى الكبرى في أوربا باستثناء فرنسا بحيث يكون لهذه الدول نفع في علاقاتها مع ألمانيا أكثر من قطع علاقاتها معها[2].

إلا أن اتجاها آخر ينادي به الإستراتيجيون من علماء السياسة يرى ضرورة فك الارتباط والاشتباك بين العولمة والهيمنة، إذ يرى هؤلاء أن العولمة عملية تطور تاريخي موضوعي لا نملك إلا الاستجابة إليها بينما الهيمنة وهي "ايديويوجيا العولمة"، هي ما يجب أن نحاربه على اعتبار أن الهيمنة انتعاش لموازين القوى السياسية الاقتصادية في العالم لصالح قطب واحد يريد أن يفرض سياسات يسير الكل في ركابها، وهذا محاولة لإعادة نظام السيطرة القديم[3].

ثالثا: العولمة الثقافية والإجتماعية: لقد ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط (uniformalisation) أو التوحيد (unification) الثقافي للعالم، على حد التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونيسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية، التي عقدت اجتماعاتها في مدينة ستوكهولم عام 1998 برئاسة خافيير دي كويلار الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة[4].

---

(1) **نفس المرجع**، ص: 52.
(2) أحمد ثابت وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 28.
(3) أحمد غزال برقوق، **مرجع سابق**، ص: 27.
(4) **نفس المرجع**، ص: 28.

يعرف عبد الإله بلقزيز ثقافة العولمة هذه بأنها "فعل اغتصابي ثقافي وعدواني رمزي على سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة" فعلى الرغم من رأي بلقزيز هذا إلا أن هناك رأيا آخر يرى بأن ا لعولمة الثقافية ما هي إلا "توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس إنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر، وإلى القيم وإلى كل ما يعبر عنه السلوك، وهذه هي الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها"[1].

تتم الإشارة في هذا الإطار إلى تأثير الثورة التقنية الحديثة أو ما يدعى بظاهرة العولمة في ثقافات المجتمعات البشرية ومستقبلها، وهي: ذوبان الهويات الثقافية للمجتمعات وبروز ثقافة كونية واستمرار الخصوصيات الثقافية للمجتمعات وتنوعها عدم قدرة العولمة على صهرها، حيث أن ثقافة العولمة هي ثقافة الغالب، وهي أحادية الاتجاه، تشكل خطرا على خصوصيات المجمعات الضعيفة، نتيجة لثورة التقنية الحيوية (علم الجينات) سوف يبرز عالم مختلف عن العالم الذي عرفته الإنسانية في ماضيها، عالم تتغير فيه المفاهيم الخاصة حتى بوجود المعتقدات، وهذا إلى جانب بروز خطر آخر هو تقنية الجينات، فبريجسكي مثلا يتخوف من أن يؤدي النشاط العلمي الجديد الذي يتحقق في مجال تقنية المعلومات والتقنية الحيوية إلى ظهور انقسامات جديدة محتملة في البشرية، وإلى إثارة جدل فلسفي بالكامل حول معنى الوجود الإنساني نفسه[2].

أما في المجالات الاجتماعات والثقافية فإن مظاهر العولمة تتجلى في انتشار النمط المعيشي بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة، وبالذات فيما يتعلق بالمأكل والملبس والترفيه،...الخ، على نطاق عالمي واسع، وقد أثيرت في هذا الإطار أطروحات "الغزو الثقافي"وأطروحة "الثقافة العالمية"، وهناك جدل واسع حول الأطروحتين، وبخاصة في الدول غير الغربية،حيث تتعدد الرؤى والتصورات والمواقف بخصوصهما، ولكن بغض النظر عن كل ذلك فالمؤكد أن هناك أنماطا من القيم والسلوكيات الغربية التي تزداد انتشارا خارج الدوائر الثقافية والحضارية التي أفرزتها خاصة وأن الثورة الهائلة في مجالات الاتصال والإعلام والتي تتحكم فيها دول وشبكات وشركات غربية تساعد على ذلك.

كما أن ظاهرة العولمة قد أسهمت على الصعيد الثقافي إلى جانب عوامل ومتغيرات أخرد في إحياء الانتماءات الأولية والتحتية لبعض القوى والجماعات في العديد من دول الجنوب، وخاصة في العالمين

---

[1] أحمد ثابت، **مرجع سابق**، ص: 18-19.
[2] اسماعيل كرازدي، **مرجع سابق**، ص: 52.

العربي والإسلامي، فبعض الجماعات أصبحت أكثر توجسا وخشية على هويتها وخصوصياتها الثقافية والحضارية تحت ضغط عملية العولمة الثقافية، مما جعلها أكثر تشبثا بهوياتها الذاتية[1].

المطلب الثاني: ماهية الأمن الإقتصادي

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن الإقتصادي، ارتأينا إلى الانتقال من الكل إلى الجزء حيث لابد من التطرق إلى مفهوم الأمن من خلال معالجة المفهوم من أبعاده المختلفة، فالأمن على اعتباره عنصرا مهما في حياة البشرية، أصبحت معظم الدراسات تربطه من قريب أو من بعيد بالمواضيع الدولية الراهنة من بينها الدراسات المتعلقة بالإرهاب، وكذا الدراسات المتعلقة بالتغير البيئي، وما إلى ذلك من الدراسات الأكاديمية.

أولا: تحديد مفهوم الأمن؟

يشير مفهوم "الأمن" في اللغة العربية على أن مصدرها مشتق من: آمن يأمن، آمنا وأمانا وآمنة، اطمأن إليه أو جعله أمينا عليه، وأمن فلانا جعله في مأمن وائتمن فلانا جعله في أمن وائتمن فلانا على الشيء جعله آمنا عليه، كما تعني كلمة الأمن كذلك في دلالاتها اللغوية الطمأنينة المعبرة عن الوجود المرفوق بالقدرة على مواجهة المفاجآت القائمة والمحتملة دون أن يترتب على ذلك حدوث اضطراب في الأوضاع الأمنية السائدة، والأمن لغة نقيض الخوف، ويعني السلامة أيضا، فيقال آمن بمعنى سلم، وبهذه الدلالات يعني مفهوم الأمن كل ما يبعد الأخطار عن مكان سبل العيش، وكلمة أمن قي دلالاتها السياسية، هي ككلمة "السلم" أو "السلام" التي تعتبر من التعابير المتداولة في العلاقات الدولية، غير أنها لازالت في حاجة إلى مفهوم دقيق يمكن الرجوع إليه في مقاربة هذا المصطلح[2].

يعتبر المعنى المزدوج للأمن (الأمن يتضمن مرة الأمن ومرة اللاأمن) موجود منذ القدم، فقد أعرب عنه في الأصول اليونانية بمصطلح " asphaleia" الدال على الأمن واليقين والسلامة، والذي اشتق من "sphallo" الأمر الذي يعني التعثر والسقوط وارتكاب الأخطاء.

---

[1] بركات محمد طاهر، **مرجع سابق**، ص: 131-132.

[2] العايب أحسن، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2008، ص: 13.

كما أن مصطلح الأمن في أصوله اللاتينية اشتق من "securitas" المتكونة من "sine" (بمعنى غير أو sans بالفرنسية) وفكرة "cura" (السلامة/soin) أي غياب السلامة والأمن على عكس ما جرى تداوله فيما بعد[1].

كما أن كلمة "آمن" (secure) تعني "careless" (se+cura) أو الحرية من القلق والاضطراب، هذا المعنى القديم للكلمة مشتق من الأصل ذاته ومتداخل في معناه مع الانجليزي "sure" والفرنسي "sure" فقد أشار la rousse moderne dictionary إلى أن الاستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن "sécurité" كإحساس (feeling) بعدم الخوف (الشعور الذاتي/ sentiment subjectif) و "surté" كحالة (state) اللاخوف (الحقيقة الموضوعية/la réalité objective).

أما "oxford english dictionary" فهو يمنح للكلمة نوعين من المعاني، يركز الأول على الشروط التي تجعلنا في أمان، في حين ينصب الثاني على الوسائل[2].

يمكن من هذا المنطلق تقديم تعريف للأمن على أنه: "قدرة المجتمع وإطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى المحافظة على كيانه– هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته".

إلا أن مفهوم الأمن في إطاره العلمي الإيثيمولوجي، وخاصة في دائرة استخدامه في العلاقات الدولية يفتقد إلى تعريف شامل وموحد متفق عليه، فهو من خلال التعريف السابق لا يتعلق بحالة معينة لنخبة أو طبقة أو جماعة عرقية أو لغوية أو دينية مسيطرة على صناعة القرار ويعكس رؤياها الخاصة، وإنما يتعلق بكل المجتمع الذي إطاره النظامي هو الدولة والتي يمارس المجتمع من خلالها هذا المفهوم، ومن ثم يتطلب تعاون كل المجتمع ويعكس الإدراك المشترك لمصادر الخطر وطبيعتها وأهدافها، ويستهدف المحافظة على الكيان المجتمعي وتماسكه وتطوره وحرية إرادته[3].

---

(1) Thiery balzacq, "qu'est ce que la sécurité nationale?, "**la reveue international et stratégique** 52 (hiver 2003-2004): p:35.

(2) سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2010، ص: 18-19.

(3) أمين خلفون، **المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو-مغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2006، ص: 28.

إذا فالأمن هو قيمة إنسانية يدمج مع قيم الحرية والنظام والتضامن، وبهذه الدلالية المعقدة فهمت الدولة على أنها فاعل أو أداة لحماية القيم الخالصة للطبيعة الإنسانية، لكن المعنى الحديث والجماعي للأمن كـ "صفة" للدولة يضمن بالوسائل العسكرية والدبلوماسية جاء كنتيجة الاستدلال حول طبيعة العقد الاجتماعي الذي ماثل الدولة بالأفراد، فنظرية العقد الاجتماعي فهمت من قبل روسو roussou كما كان ذلك أيضا من قبل لوك loocke ومونتسكيو montesquieu كنتيجة لشغف الأفراد بالأمن والحرية[1].

لكن رغم هذه الأهمية على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، ظل مفهوم الأمن مفتقرا إلى ضبط معرفي وحتى إجماع اصطلاحي تمثل في عدم الوصول إلى تحديد معنى ثابت رغم تعدد الدراسات المختصة في هذا الميدان وثرائها.

وبقراءة أولية يمكن أن نعزو هذا الغموض إلى سببين اثنين:

1-غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة كتكريس لحالة اللاتوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان والمتغيرات المكونة له وأيضا المصادر المهددة للأمن وأشكال تحقيقه.

2-التواتر النظري الذي يطبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما وفي حقل الدراسات الأمنية خصوصا.

وعليه فإن عدم وجود إجماع حول مفهوم ثابت للأمن هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفية– التي تصل إلى حد الصراع الوجودي– بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية وحتى بين المقاربات الأمنية الموجودة.

إن النقاش الدائر حول تحديد مفهوم الأمن يعتبر من النقاشات المعقدة التي عرفها ولا يزال حقل العلاقات الدولية، فالنقاش حول مفهوم الأمن يدور حول أربعة أسئلة رئيسية:

- ما هي طبيعة اللاأمن ؟
- ما هي المرجعية المعتمدة ؟
- من يتحمل مسؤولية ضمان الأمن ؟
- ما هي وسائل ضمان الأمن ؟

تعتمد دراسة و تحليل المسألة الأمنية على أي من هذه الأسئلة المفتاحية، فهل تكون بالتساؤل عن التعريف الأنسب، عن الموضوع المرجعي الذي يعتمد عليه لرسم المقاربات و السياسات الأمنية،أم عن القطاعات

---

[1] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص: 20.

المشكلة للتهديدات، أم على الكل معا و تبعا لهذه التساؤلات يمكن جمع النقاشات النظرية التي تعرفها العلاقات الدولية منذ الثمانينات إلى:

- ✓ المقاربة التقليدية لمفهوم الأمن.
- ✓ المقاربة المعاصرة الموسعة لمفهوم الأمن.
- ✓ المقاربة النقدية لمفهوم الأمن.

1. **المقاربة التقليدية لمفهوم الأمن:**

يعني مفهوم الأمن وفق هذا الاتجاه حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجية، وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة واقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها.

ولهذا يتم فهم كيفية الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن والقوة العسكرية باعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول وعدم الفصل بينهما هو إعمال للسيادة القومية وحماية للدولة من التهديدات الخارجية، حيث أن استخدام القوة العسكرية دائما ما يكون مرتبطا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة الأمر الذي يدفع بـ قرانك تريجر frank trager إلى القول أن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية care values[1].

تتمحور التعاريف المقدمة للأمن وفق هذا الطرح أساسا حول مصطلحات: الفوضى الدولية، البقاء، الوحدة الترابية، والقوة العسكرية، وأغلبها تعود جذورها إلى الواقعية التقليدية.

تعتبر الواقعية التقليدية الدولة وحدة تحليل أساسية للعلاقات الدولية، حيث أن الدراسات المتعلقة بالأمن تسعى للكشف عن السبل الكفيلة لكيفية المحافظة على بقاء الدولة وحفظ أمنها واستقرارها كل هذا في عالم فوضوي وغير مستقر.

تعتبر المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة، مما يدفع لاندلاع الحروب، ولا يمكن للسلم أن يرتكز على القانون الدولي ولا على المنظمات الدولية، ويمكن

---

[1] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008، ص: 21.

الحل الوحيد في توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي، فالتهديد الذي يسعى المفهوم التقليدي لاحتوائه ذو طبيعة مادية وهو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدولة العسكرية، لأن الأمن هو "أمن الدولة" بالدرجة الأولى وضمان بقائها، وبهذا المفهوم يكون هذا الطرح قد حصر تهديدات الدولة في العوامل العسكرية دون سواها، وبذلك يكون قد قلص مفهوم الأمن إلى مجرد "مسألة دفاعية وحمائية"[1].

لقد تقلد العديد من الفلاسفة والباحثين القدامى وحتى بعض المعاصرين منهم، فمن بين الفلاسفة نجد: ثوسود يجس thucydides الذي يؤكد أن سباق التسلح والزيادة في القوة العسكرية لإحدى الدول تهديدا غلى أمن جيرانها وسببا لاندلاع الحروب، فالقوة الغير العسكرية تهدد بقاء الدولة.

أما نيقولا ميكيافيلي michiavel (1469–1527) والذي يرى أن الحرب عادلة لمن هي ضرورية، كما يرى وجود نوعين من الحروب: الهجومية والدفاعية، فحرب البقاء هي الحرب الهجومية عندما تكون الحل الوحيد للبقاء، وهي التي تحافظ على البقاء وليس السلم، أما الحرب الدفاعية فتفترض التسلح الكبير لرد هجمات الحرب الهجومية من قبل الغير، فكلا الحربين ضروريتين لأنه إذا أرادت أية دولة العيش بسلام فقد حكمت على نفسها بالزوال، فالقوة هي الضمان الوحيد لبقاء الدولة واستمرارها، والتنازل عنها يعني النهاية لها.

أما توماس هوبز thomas hobbes (1588–1679) فيؤكد أن السيادة مطلقة ولا ترد عليها أية قيود نتيجة للعقد الاجماعي الذي أبرمته الجماعة برضاها قصد حفظ السلام وتحقيق الصالح العام، والعقد يؤدي إلى تنازل كلي للحقوق الطبيعية، وبدون ذلك ستستمر الحروب والنزاعات بين الأفراد.

أما هانس مورغانتو hans morgenthau فيرفض إدانة سياسات القوة والحروب ولا يعترف بأهمية المنظمات الدولية في الحقل الدولي، كما يؤمن بأن الصراع هو صراع دائم لأجل القوة وبفضل القوة.

كما نجد من رواد هذا الطرح ريمون آرون raymon aron حيث يؤكد ضرورة التمييز بين السياستين الداخلية والخارجية، ففي حين السياسة الداخلية تشهد تمركزا لسلطة استعمال العنف نجد أن السياسة الخارجية تشهد تعدد مراكزها ليصبح الهدف هو المحافظة على بقاء الدولة في المجتمع الدولي الفوضوي، و الذي يتميز

[1] فريدة حموم، **الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فب العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2004، ص: 09.

بحرية اللجوء للقوة، فخصوصية العلاقات الدولية تتميز بالحرب غير المتوقعة و بالسلم المستحيل، كما أن الحرب لا تنبع من النظام البيولوجي بل هي جزء من النظام الإنساني[1].

وكنتيجة لذلك عرف الأمن بكونه التزاما حكوميا بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بمنظار "ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي" وعليه بم يكن غريبا أن يتم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي، والحقيقة أن هذا الإلتزام كان يصل في حدوده القصوى والعنيفة إلى حد خلق معضلة أمنية لتحديد مفهوم أمني فيما يخص الدول، خاصة إذا ما تعلق الأمر باضطرابات داخلية.

إذا فالمفهوم الضيق غالبا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي يمكن أن تمس المواطنين وممتلكاتهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها [2].

إذا ومن خلال ما سبق فإن المفهوم التقليدي للأمن كان يقوم على افتراضين أساسيين، وهما:

- ✓ طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.
- ✓ جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة[3].

إذا فالواقعية التقليدية ترتكز في تحديدها لوحدة التحليل ولموضوع الأمن على مجموعة مفاهيم أهمها:

- **مفهوم القوة:** حيث يظهر جليا أن القوة العسكرية هي مقياس قوة الدولة، ونفهم منها القدرات الديمغرافية والتكنولوجية والدبلوماسية الممثلة لكل الأبعاد الأساسية لقدرة الدولة على الدفاع ضد التهديدات، كما أن القوة الفعلية للدولة لا تعني فقط عملية جمع عناصر القوة، بل هي القدرة على توظيفها.
- **مفهوم السيادة:** فالمنظور الواقعي وضع الحفاظ على السيادة في قمة المصلحة العليا للدولة، وبذلك يجب العمل على الإبقاء على سلامتها وعدم تعرضها للانتهاكات، باستثناء حالة رد عدوان خارجي

---

(1) **نفس المرجع السابق الذكر**، ص: 09-11.

(2) عبد المجيد صادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، مصر: جامعة القاهرة، 1976، ص: 07.

(3) خالد معمري، **مرجع سابق**، ص: 20.

أو الدفاع المشروع عن النفس أو في إطار تطبيق أسس الأمن الجماعي حيث إمكانية المساس بسيادة الدولة الأخرى لكن في حدود محددة.

- **مفهوم الفوضى:** فهذا المصطلح يعتبر جد أساسي في المفهوم التقليدي للأمن بقدر ما هو كذلك مصطلحي القوة والمصلحة، إذ على أساسه يتم تبرير سلوكيات الدولة، مشير بذلك لغياب السلطة أو الحكومة، حيث ترى الواقعية أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي بسبب تعدد وتضارب مصالح الدول السيادية فيما بينها، وبذلك تعد الحرب حقا من حقوق الدولة نظرا لفوضوية العلاقات الدولية وهذا لتمكينها من الدفاع عن سيادتها ومصالحها، إذ لا وجود لقواعد قانونية دولية إلا بما يخدم مصالحها، فيصبح العنف بذلك مشروعا تمارسه الدولة للمحافظة على استقرارها في ظل عالم فوضوي محكوم بميزان القوى وبالمأزق الأمني(*).
- **المأزق الأمني:** تكمن الحيرة في هذه النقطة ما بين زيادة القوة العسكرية والانعكاسات السلبية على الاقتصاد من جهة وبين التنمية الاقتصادية والتقليل من التسلح من جهة ثانية، فالاختيار الأول يثير مخاوف الجيران وقد يضعف الاقتصاد، أما الثاني فقد يقوى من الاقتصاد لكنه يظهر ضعف الدولة للجيران، فتضطر بذلك الدولة لزيادة قوتها العسكرية وتحذو غيرها نفس السبيل فتزداد التهديدات الخارجية مما يدفعها لزيادة قوتها من جديد(1).

2. **المقاربة المعاصرة الموسعة لمفهوم الأمن:**

ظهرت بعد الحرب الباردة ونهاية الصراع الشرقي الغربي ملامح نظام دولي جديد أخذت ملامحه ترسم على مستوى العلاقات الدولية، حيث تعدت هذه العلاقات المستوى الضيق المحصور في الدولة واتسعت لتشمل فواعل أخرى فوق قومية وتحت قومية لها، كل هذه الفواعل أفرزت تفاعلات فيما بينها لم تكن معروفة من قبل خلال الحرب الباردة وما قبلها.

أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة حالة من التشابك على مستوى العلاقات الدولية، فهذه الحالة من التشابكية في المشهد الدولي أسهمت جليا في بلورة تحديات جديدة شكلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة ويتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى.

---

* **المأزق الأمني: Security dilemma:** هي حالة تستدعي ضرورة الاختيار بين الأمرين، كلاهما غير مرغوب فيه، مما يوقع الدولة في استحالة وإيجاد حل مرضي لها، فالمأزق الأمني يعبر عنه أنه الوضعية التي تقع فيها الحكومات إزاء مشاكل تمس بأمنها، وأين يكون الخيار بين أمرين متساويان وغير مرغوب فيهما.

(1) فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص: 12-14

إذا فحسب جون هيرز John hertz فالدولة قد لقيت نفسها أمام ثلاث تحديات رئيسية:

التحدي الاقتصادي: حيث جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى بقية الدول لتوفير مستلزماتها وتسويق منجاتها السلعية، وهو أدى بالأمن الاقتصادي للدولة تحت سيطرة ونفوذ الدول الأخرى.

التحدي القيمي: لقد أدت الثورة التكنولوجية خاصة في مجالات الاتصالات، جعلت حماية الإقليم من تسلل القيم والأفكار أمام الغزو الثقافي أمرا من المستحيل على الدولة تنفيذه فأضحى مفهوم السيادة والحدود السياسية لا يتطابق مع حقيقة ما يجري على الواقع.

التحدي الأمني: حيث يتجسد في أربعة أبعاد:

1. أمام التطور التكنولوجي في الميدان العسكري خاصة ما يتعلق بالأسلحة النووية تم تجاوز المفهوم التقليدي للأمن، فوجود السلاح النووي بات يشكل تهديدا أمنيا لكل دول العالم، حيث أصبح بمقدور التكنولوجيا النووية إلغاء مفهومي الزمان والمكان في التخطيط الدفاعي والهجومي في إطار رسم الإستراتيجيات الحربية.
2. الدولة الحديثة باتت أكثر تقوقعا من الناحية الأمنية حيث تشير بعض الدراسات المستقبلية، فنتيجة تزايد التهديدات الأمنية بات بإمكان الكثير من الدول امتلاك الأسلحة النووية وفي فترة وجيزة.
3. نتيجة التطور التكنولوجي أصبح بالإمكان للدول أن تتجسس فيما بينها على المنشآت العسكرية خاصة مع تطور الأقمار الصناعية.
4. التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة أحدث تغييرا عميقا في نظرية الأحلاف العسكرية حيث لم تعد للأحلاف العسكرية تلك المكانة الإستراتيجية التي كانت تحظى بها خلال الحرب الباردة[1].

وقد تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال تقرير Egon Bahr المقدم للجنة Palme (1982) والذي عنونه "الأمن المشترك Common Security "ويرى فيه أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها، سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الأمني غير واقعي، فهناك أشكال أخرى من

[1] خالد معمري، **مرجع سابق، ص: 22-23.**

المخاطر التي تتهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كالمنظمات الإرهابية.

وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل (Comprehensive Security بحيث يتضمن كل أشكال التهديد)، والشراكة الأمنية (Security Partnership بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية)، والأمن المتبادل (Mutual Security إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى (، Cooperative Securityالأمن التعاوني (بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات). لكن ورغم تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم، أين تلعب الدولة دورا حصريا[1].

يقدم ديلون dillon تعريفا للأمن من خلال طبيعة التهديدات كما أكد عليه الواقعيون التقليديون إلا أنه لم يحصره في التهديد العسكري، بل أشار إلى كونه كل بمقدوره تشكيل خطر على أمن الدولة، معتبرا أن الهدف من الممارسة السياسية هو ضمان الأمن.

يرى باري بوزان barry buza n أن المسألة الأمنية وما ينتج عنها من نقاشات تدور حول مسألة استمرارية التحرر من التهديد، ولا حاجة لتقديم تعريف محدد للأمن. كما أن بوزان لا يحصر التهديد في العسكري فقط حيث يشير إلى كونه كل ما يستدعي التحرر منه، بمجرد كونه مهددا لأمن وبقاء الدولة، حيث يتجلى التهديد في صورة غير مادية ومتعددة الجوانب والأبعاد[2].

وبناءا على هذا أصبح الأمن المعاصر يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة[3].

رغم كل هذا فإن بعض الواقعيين رفضوا التعمق في المفهوم كون ذلك سيحول مجال الدراسات الأمنية إلى كل ثقافي غير متناسق ومستحيل التطبيق، ومنهم "ستيفان والت stephen m.walt" الذي يرى أن الأمن

---

(1) عادل زقاق، **إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي reconceptualizing security: a research program on societal-security**، http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=503762 .

(2) فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص: 18.

(3) خالد معمري، **مرجع سابق**، ص: 24.

يتطابق ببساطة مع ظاهرة الحرب، حتى وإن كان يعترف بأن الفقر مثلا أو المخدرات أو السيدا يمكن لها أن تهدد أمن الفرد والدولة[1].

إذا من خلال ما سبق فإن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في الدراسات الأمنية خصوصا وفي العلاقات الدولية عموما والتي عرفت تطورا عبر العصور، حيث قد عرف مفهوم الأمن ديناميكية مفاهيمية بلورت المفهوم في صيغته الحالية، فالأمن كما يعتبر من المفاهيم المحورية فإنه كذلك من المفاهيم المتعلقة أساسا بالميادين البحثية الأخرى سواء العملية أو الأكاديمية.

تأثر مفهوم الأمن على مر العصور ويؤثر بالمتغيرات الدولية، فالعالم المعاصر قد شهد ولا يزال أحداث وعالمية أسهمت في إعطاء أبعاد جديدة للمفهوم، فالثورة الصناعية التي عرفتها أوربا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر قد بينت أن للأمن بعدا دوليا وأن أساس تحقيق الأمن يعتمد على مدى قوة السياسة التوسعية وبسط السيطرة المتزايدة على أكبر مناطق العالم –السيطرة على الأسواق ومصادر المواد الأولية– فكان من نتائج هذه النظرة الحملات الاستعمارية الأوربية خاصة منها الانجليزية والفرنسية والإسبانية والإيطالية وحتى البرتغالية.

كما أن الحرب الباردة التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرق بقيادة الإتحاد السوفياتي سابقا كان لها الأثر الكبير على بلورة مفهوم الأمن حيث برز الأمن العسكري كمحدد أساسي للعلاقات الدولية فكان الهدف الأساسي للدولة هو تحقيق أكبر قدر من القوة العسكرية فظهرت مفاهيم أخرى تفسر أسباب وأهداف و غايات و طرق اكتساب القوة العسكرية "كالبقاء، المصلحة، توازن القوى، ..." معتمدة بالأساس على النظريات التي حاولت تأكيد هذا الطرح وعلى رأسها الواقعية.

برزت بعد انهيار المعسكر الشرقي تفاسير مختلفة تحلل الواقع الدولي وتحاول دراسة أسباب انهيار الإتحاد السوفياتي وخروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب، فكان أغلبها قد أكد على أن العامل الاقتصادي كان من المفارقات التي عرفها المعسكرين، فالولايات المتحدة ولأسباب هيكلية جذرية –قائمة على مبادئ الرأسمالية الغربية– كان اقتصادها يعرف تطورا واستقرار وتوجها جديدا نحو العالمية بعد أن حقق النمو والاكتفاء الذاتي، عكس الإتحاد السوفياتي الذي كان اقتصاده عكس قوته العسكرية، فالسياسات

[1] فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص: 18.

العسكرية المنتهجة كان لها انعكاس سلبي على الاقتصاد الوطني، إذ وبعد الركود أخذ الاقتصاد في التراجع والانهيار وهو ما أدى بغورباتشوف [*] لإعلان تيني سياسة التعايش السلمي كسياسة لرأب الصدع الداخلي ومحاولة إعادة بناء اقتصاد وطني قوي حيث قال مقولته: "استطعنا أن نصنع دبابة لكننا لم نستطع أن نصنع ملعقة"، لكن الولايات المتحدة قد تيقنت من ذلك، فكانت الخيارات متعددة من بينها الاستجابة لسياسة التعايش السلمي، أو الاستمرار في التسلح، أو تخفيض التسلح، فكان الخيار الأفضل بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية الخيار الثاني حيث كانت تقضي بالقضاء على الإتحاد السوفياتي.

كما أن الأمن الإقتصادي وبعد بروزه كمحدد للعلاقات الدولية ظهرت معه بالموازاة أبعاد أخرى للأمن حيث برز الإهتمام بالإنسان باعتباره محور الأمن، أو ما يسمى بالأمن الإنساني، فالأمن الإنساني يشكل مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة ليس باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلح أو حركيات الاستقرار أو تفعيل منطق اللاحرب، بل عن طريق تحقيق معادلة صعبة بين الاعتراف بالحقوق وتمكين الإنسان منها (في النصوص الدولية أو الجهوية أو الوطنية) والانتفاع الفعلي بها. فالأمن الإنساني قائم بالأساس على فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان، بربطها بمفاهيم كينونة الإنسان وكرامة الإنسان وحق الأجيال في البقاء في عالم أمن وايكولوجي وصحي (حقوق الجيلنة والأمن المستدام).

بالنظر لهذه المصفوفة المركبة، يمكن القول بأن مقاربة الأمن الإنساني تتقاطع في منطلقاتها مع أمن الدولة والأمن الدولي، فهي تركز على الإنسان وحاجاته ولكن بالأخذ بعين الاعتبار بيئاته المركبة الدولتية/ الجهوية / الدولية وكذلك طبيعة الإيديولوجية السياسية وطبيعة الظروف الاقتصادية والثقافية والدينية والحقوقية والقانونية والدستورية.... والإنساني [1].

ثانيا: مفهوم الأمن الإقتصادي:

---

[*] ولد غورباتشوف في 2 مارس/آذار عام 1931 بقرية بريفولنويا في إقليم ستافروبول، في أسرة فلاحين. أنهى دراسته في كلية الحقوق بجامعة موسكو الحكومية عام 1955، والمعهد الزراعي في كلية الاقتصاد بستافروبول عام 1967. بدأ حياته المهنيه كمسؤول في إتحاد الشبيبة الشيوعية(الكمسمول) عام 1955 بإقليم ستافروبول. وعمل عام 1962 في تنظيمات الحزب الشيوعي السوفيتي. في عام 1985 أنتخب غورباتشوف لمنصب السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي(كان هذا المنصب في الاتحاد السوفيتي يعادل منصب رئيس الدولة). في عام 1986 باشر عمله كسكرتير عام للحزب وبدأ باجراء الاصلاحات في إقتصاد البلاد وكذلك في الحياة العامة، ودعا الى احداث تغييرات ديمقراطية في المجتمع وزيادة النشاط السياسي للشعب، وألغى الرقابة على وسائل الاعلام. عرفت سياسة غورباتشوف تلك منذ يونيو/ حزيران عام 1986 بإعادة البناء (البيريسترويكا)، وأصبحت هذه الكلمة معروفة في جميع انحاء العالم حتى بدون ترجمة.

[1] امحند برقوق، **الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية**، موقع عالم التطوع العربي، http://www.arabvolunteering.org/corner/avt42676.html .

يتكون مصطلح الأمن الاقتصادي من كلمتين هما: الأمن والذي يعني لغة الاطمئنان والسكينة، واصطلاحا يعني الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج، وقد وردت كلمة الأمن في القرآن الكريم في مواضع شتى وهي مقترنة بكلمة الجوع كما في سورة "قريش" في قوله تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف -04-" ، وقوله تعالى في سورة البقرة "ولنبلونكم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ -155- "، ومع تطور الحياة وتطور أساليبها، استحدثت مسميات عدة للأمن وفروعه مثل الأمن القومي والأمن الجماعي والأمن الإقليمي والأمن الدولي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي.

أما الأمن الاقتصادي فإنه يعنى البعد الاقتصادي للأمن والذي يهدف إلي توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن وحماية المصالح الاقتصادية. والأمن الاقتصادي يعني كذلك غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، وقد يكون الأمن الاقتصادي وأحياناً في إختيار الدولة وبوعي عدم الكفاءة الاقتصادية كي تتجنب أية ضغوط اقتصادية من الخارج، وهناك من يرى أن نفقات الدفاع والتسليح إنما تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني، حيث يحرم المجتمع من موارد كان يمكن تخصيصها لعملية التنمية الاقتصادية، وهناك من يرى أن الموارد التي تخصص للأمن القومي لا تعد خسارة بصورة مطلقة، ذلك أن هذه النفقات تعد أفضل وسيلة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

كما أن هناك تعريف آخر للأمن الاقتصادي حيث عرف الأمن بأنه يعني التنمية، وبدون تنمية لا يكون هناك أمن، وبدون أمن لا تكون هناك تنمية، وإن الظاهرتين، أي الأمن والتنمية مترابطتان لدرجة أنه من الصعب أحيانا التمييز بينهما، ولذا كما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم المجتمع أمورهم الاقتصادية لمد أنفسهم بما يحتاجون إليه وتعودوا علي التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة القومية الكبرى، فإن درجة مقاومتهم للعنف والفوضى ومقاومة المهددات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة.

إذا فالأمن الاقتصادي بمفهومه الأوسع يشمل أيضا الأمن الغذائي و الذي يعني انعدام الأمن الغذائي إذ يعبر عن الحالة التي يفقد فيها السكان المقدرة على الحصول على الغذاء الضروري الذي يعطيهم الطاقة والسعرات الحرارية الكافية لحياة صحية ومنتجة، وحالة انعدام الأمن الغذائي هي الحالة التي لا يحصل فيها الناس علي الغذاء الكافي في أي يوم من أيام السنة، أي هي الحالة التي لا يحصل فيها أي فرد من أفراد الأسرة في يوم أو أكثر من العام على الغذاء الكافي نتيجة للفقر أو قلة الموارد. ولذلك فإن كلمات الأمن التي

وردت في القرآن الكريم عادة ما تكون مقترنة بالأمن الغذائي، كما في قوله تعالى: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف). فالإطعام من الجوع هو الأمن الغذائي، بينما الأمن من الخوف هو الأمن العام والذي يعني الاطمئنان[1].

ترتكز عموما تعاريف الأمن الاقتصادي على ثلاث نقاط أساسية هي:

- الأمن الاقتصادي يعبر عن غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية (العامل المحدد هو الرفاه).
- الأمن الاقتصادي يعني التنمية (العامل المحدد هو التنمية).
- الأمن الاقتصادي يتجسد في امتلاك المرء للوسائل المادية التي تمكنه من أن يعيش حياة مستقرة ومشبعة (العمامل المحدد هو الرفاه).

تعرف الأمم المتحدة الأمن الاقتصادي على أنه "امتلاك ال فرد للوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، ويتمثل الأمن الاقتصادي في امتلاك ما يكفي من النقود لاشباع الحاجات الأساسية، وهي: الغذاء، المأوى، الرعاية الصحية والتعليم، كما يعرف الأمن الاقتصادي الوطني على أنه الحفاظ على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع ويتحسن باستمرار وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي.

من خلال هذه التعاريف فإن الأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة إلى البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي، وأكثر الفئات الاجتماعية حاجة للأمن الاقتصادي هم الذين يبلغون الشيخوخة والعجزة والمعاقون والأطفال والأشخاص الذين يعانون من وطأة الفقر المدقع والعاطلون عن العمل، إذا وبالمنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية والإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي، حيث يكون

---

[1] يوسف خميس أبو فارس، **أثر الأمن الإقتصادي على الأمن الاجتماعي**، "ورقة بحثية" السودان: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، (د، س، ن)، http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=93.

بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهم ليتمكنوا من توفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أماما واستقرارا[1].

كما أن الأمن الإقتصادي يتمحور حول نقاط سبعة أساسية وهي: البنية التحتية، الصحة، التعليم، المسكن، المعلومات، الحماية الاجتماعية، إضافة إلى العمل، وهو ما نجده في التعريف التالي للأمن الإقتصادي:

"***Economic security is composed of basic social security, defined by access to basic needs infrastructure pertaining to health, education, dwelling, information, and social protection, as well as work-related security.***

The report delineates seven component of work-related security. While all seven dimensions are important, two are essential for basic security: income security and voice representation security. Basic security means limiting the impact of uncertainties and risks people face daily while providing a social environment in which people can belong to a range of communities, have a fair opportunity to pursue a chosen occupation and develop their capacities via what the ILO calls decent work" [2].

"الأمن الاقتصادي مكون بالأساس من الأمن الاجتماعي، حيث امكانية الوصول إلى النقاط السبعة للأمن الاقتصادي: الصحة، والتربية والتعليم، والمسكن، والمعلومات، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية والعمل".

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأمن الإقتصادي و العولمة

يكتسي الجانب النظري للدراسة أهمية بالغة حيث يعدد الآراء والأفكار التي تناولت الموضوع محل الدراسة قصد الوصول إلى تصور معين وواضح المعالم للموضوع، فالأفكار التي يقدمها المفكرون حول العولمة أو الأمن الاقتصادي وبالرغم من كونها قليلة نظرا لاعتبارات عديدة ومنها طبيعة الموضوع الذي يتميز بالحداثة

(1) حسين عبد المطلب الأسرج، **دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي**، مصر: منشورات معهد التخطيط القومي، 2010، ص: 09.

(2) ***Economic Security for a Better Word***, Infocus Programme on Socio-Economic Security, ILO, directed and edited by Guy Standing, Geneva, ILO, 2004, revised edition 2005. http://www.guystanding.com/reports/economic-security-for-a-better-world.html

مقارنة بباقي المواضيع في حقل الدراسات الأمنية خصوصا والعلاقات الدولية عموما، ولذا كان لزاما علينا أن نتطرق إلى مجمل الأفكار والنظريات التي تناولت الموضوع.

المطلب الأول: النقاشات النظرية حول العولمة

أدت كثرة الكتابات والحوارات حول العولمة بما صاحب ذلك من اختلافات وتناقضات إلى مزيد من الغموض والارتباك حيال هذه الظاهرة، ولعل السبب في ذلك مزدوج يتمثل في تشعب الظاهرة وشمولها لمختلف جوانب الحياة "السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية،... من جهة، وخروجها عن إطارها الفكري والأكاديمي والذي نتج عنه تفسيرات هامشية ومنحرفة من جهة أخرى، وفي الإطار الذي نحن فيه سنحاول الاهتمام بمجمل الجوانب مع التركيز على الجانب الاقتصادي لحد ما على الجوانب الأخرى وهذا راجع لطبيعة الموضوع محل الدراسة.

نجد أن أصل الظاهرة ومدلولها "العولمة" منذ انت شار النيوليبرالية كنموذج تحديثي وخاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي "الاشتراكي" بقيادة الاتحاد السوفياتي، أخذت العولمة بمفهومها الحديث تستمد حيويتها من محاولة إلغاء الحدود الثقافية والسياسية والاجتماعية والجغرافية بين سكان هذا الكوكب، وهم ما يعبر عنه قول رونالد روبرتسون بأن العولمة هي تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني أصبح معها العالم أكثر ترابطا وأكثر انكماشا "a shrinking world"[1].

ذهب الكثير من الباحثين بأنه إذا كانت الامبريالية هي نتاج الرأسمالية الكلاسيكية فإن العولمة هي نتاج عصر النيوليبرالية التي ذاع صداها مع أواخر القرن العشرين، فالنسق الدولي المعولم في ظل الهيمنة الأمريكية يتصف بالنزوع والتأكيد على اقتصاد السوق والتجارة الحرة وحرية انتقال الرأسمال والسلع من دون ضوابط وقيم الاستهلاك وتنشيط الخصخصة وإزالة القوانين والعوائق التي تحد من فتح الأسواق الداخلية للمنافسة الخارجية، وعلى الصعيد الفكري رافق ذلك دعوة تقول بنهاية الإيديولوجيا واليوتوبيا والتاريخ والحدود والسيادة إعلانا "لانتصار الرأسمالية والفلسفة الذرائعية فتحول الصراع بذلك من صراع اقتصادي إلى صراع حضاري.

---

[1] Ronald Robertson: Globalization, London, sage, 1992,P.8 and see: www.2.gol.Com/users/dersot/pwte.See:EamesDemetrios.

نتج عن هذه التحولات المصاحبة للعولمة أن انتقلت أوربا وأمريكا الشمالية بلغة الفكر الفلسفي من عصر الحداثة إلى عصر ما بعد الحداثة، فيما انتقلت بقية بلدان العالم من مرحلة الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي إلى مرحلة التبعية الكاملة ولذلك ظهر من يقول بنشوء عصر جديد مقابل من يرى أن عصر ما بعد الحداثة ليس سوى استمرار للحداثة ومرحلة من مراحله حيث تنهار فيه الحدود بين المجتمع والدولة.

تسعى حركة ما بعد الحداثة إلى تحطيم السلطة القاهرة للأنساق الفكرية الكبرى المقامة على ادعاء القدرة في تفسير كلي للظواهر وإلغاء الفروق الحقيقية بين الأفراد والشعوب، وهي حركة تنظر بتشاؤم إلى فاعلية التدخل الإنساني والمخططات العقلية في عمل العلم، لأنه عنصر خاضع لواقع سياقه الاقتصادي والسياسي والثقافي، ولا تعول الحركة "الما بعدية" كثيرا على التاريخ إذ أنه لا يساوي التقدم ولا يقدم تفسيرا سببيا للوقائع، كما أن مفكرو المابعد الحداثة يرفضون فكر التنوير وحداثته ولكن باتجاه الفوضى يرفضون النظرة الميكانيكية للعالم، ويرفضون المفاهيم السائدة عن الحرية والديمقراطية والموضوعية والهوية وما شابه ذلك، ووفقا لهذا التوجه النقدي والتفكيكي كان لابد من أن يشمل تيار الرفض هذا جميع النصوص التي قامت عليها الديانات السماوية بصفتها هي الأخرى نوعا من السرديات [*] الكبرى التي يتخذ منها الفكر مظله عامة يلجأ إليها بحثا عن المنطلقات وحسما للتناقضات، وبذلك فهم يريدون بنسفهم لفكر الماضي أن يحرروا الفكر الإنساني من قيوده كي ينطلق صوب آفاق غير محدودة لتأسيس معرفة جديدة أكثر صلابة وأن يعي الإنسان عالمه على حقيقته لا كما تصوره له أفكار النخبة في المجتمع.

من هنا، إذا كانت الحداثة تعرف بصفتها تطبيقا عقلانيا للعلم على الطبيعة، فإن مابعد الحداثة بالنسبة إلى هؤلاء تبدو وكأنها نتيجة من النتائج الثقافية للتكنولوجيا الثقافية الجديدة، إذ يعتبر دانيال بل [*] من أبرز من يذهب في هذا الإتجاه مركزا في كتاباته على أهمية الثورة في قطاع الإعلام باعتباره نموذج الثقافة الجديدة[1].

---

[*] **السرديات**: (علم السرد) أو علم السرد (بالنجليزية :Narratology و بالفرنسية Narratologie مجال يهتمّ بدراسة الأجناس السردية (أقصوصة، قصة، رواية، مقامة، نادرة، أسطورة، خرافة...)والسرديات أو علم السرد من المصطلحات التي أبدعتها البنيوية، وكانت بدايته مع الشكلانيين الروس مع فلاديمير بروب (1928 / 1968) في (علم تشكل الحكاية). لكنّ تزيفيتون تودوروف هو من صاغ مصطلح (علم السرد) لأول مرة عام 1969 في كتابه (قواعد الديكاميرون) وعرّفه بـ(علم القصة). تطوّر المبحث السردي على يد نقّاد ودارسين مثل رولان بارت و جيرار جينيت و قريماس و جوليا كريستيفا وغيرهم.

[*] **دانيال بال:** بروفيسور اجتماعي أمريكي "10-05-1919/ 25-01-2011" صاحب كتاب "الإشتراكية والماركسية في أمريكا" 1952.

[1] عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات،... من الحداثة إلى العولمة**،(د، ب، ن)، (د، د، ن)، (د، س، ن)، ص: 114-116.

ظهر في العلوم الاجتماعية الحديثة اتجاهان: الأول يتحدث عن مزيد من التقارب أو التلاقي (convergence) بين الدول حتى تصبح مع الوقت أكثر تشابها في أوضاعها من حيث بنية القوى العاملة والتكنولوجيا ومستوى التنمية والقيم الثقافية وغير ذلك، أما الثاني فيتوقع العكس مزيدا من التباعد (divergence) وخاصة بين مناطق العالم الثلاث: بلدان المركز (centre) والبلدان نصف المهمشة (semiperiphery) والبلدان المهمشة (periphery)، كما تذهب بعض النظريات الأخرى إلى أن الفجوات بين الطبقات تؤدي إلى مزيد من العنف السياسي في علاقات الدول بعضها ببعض وداخل المجتمعات حيث يؤدي العنف إلى القمع ومزيد من العنف[1].

أما في الفكر العربي فقد قدمت العديد من الأبحاث والمؤلفات التي تعلل أبعاد ظاهرة العولمة ومنها ما يقدمه إسماعيل صبري عبد الله والذي يعتبر أن العولمة أحدث مرحلة يصل إليها قانون الرأسمالية نحو المزيد من تمركز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية باعتماد إيديولوجية السوق واللبرالية دون اعتراف بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، وفي ظل هذه العولمة فقد فقدت دول العالم الثالث الأهمية الإستراتيجية ولم يعد لملكية الموارد الطبيعية أهميتها، ففشلت التنمية في تحقيق ما سعت إليه في معظم دول الجنوب وبدأت الشركات الكوكبية تفرض وجهة نظرها في التعامل مع الدول النامية.

أما صادق جلال العظم فيرى أن العولمة ظاهرة ما زالت قيد التشكل مما يعني أنها موضع سجال واجتهادات متباينة، ففي رأيه أن ما يميز العولمة على الصعيد الاقتصادي الرأسمالي أنها نقلت العالم من دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة على نطاق عالمي إلى مرحلة أخرى يجري فيها الإنتاج والاستثمار في مجتمعات الأطراف، أي أنه يرى أن ظاهرة العولمة هي بداية عولمة الإنتاج الرأسمالي بنقله إلى مجتمعات الأطراف، وهذا بعد أن كان في السابق محصورا في مجتمعات المركز، مما يستدعي إعادة نظر جذرية في نظرية التبعية، فهي إذا حقبة يجري فيها تصدير الرأسمال الصناعي الإنتاجي، وهذا في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وسيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ، وهذا حسبه لا يسمح بحدوث تنمية ومعالجة جدية لمعضلات التخلف[2].

---

[1] حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص: 929-930.

[2] عبد الغني عماد، **العولمة: مقاربات متعددة**، 26-04 1997، 19:33،
http://www.tourathtripoli.org/phocadownload/dirasset_fi_syassa/al3awlama.pdf

نخلص مما سبق أن العولمة بمفهومها الاقتصادي تعبر عن الانتقال من النظرية التقليدية للتقسيم الدولي للعمل إلى السوق العالمية الحرة، غير أن فلسفتها تقوم على إقامة مشروع لأممية اقتصادية جديدة على أنقاض الأممية الاشتراكية فالفشل الذي أصاب المشروع الاشتراكي أصبح ينظر إليه على أنه انتصار للمشروع اللبرالي وبالتالي تأكيد لصحة الأسس الفكرية التي يقوم عليها.

على الرغم من تجليات أمركة مسار العولمة والبارزة من خلال مواصفات النظام الاقتصاد العالمي المعاصر، الذي يتسم بانتشار أنماط الإنتاج والاستهلاك الأمريكية والوضعية الدولية للعملة الأمريكية "الدولار"والاستثمارات الأمريكية في الخارج، والتحكم في مصادر وحركة التموين بالنفط وأخيرا التقسيم التقليدي للعمل ما بين الشمال والجنوب، إلا أنه حسب j-adda من شأن مسار العولمة هذا أن يعيد توازن موازين القوى التكنولوجية والمالية ما بين الأقطاب الثلاثة التي تهيمن حاليا على الاقتصاد العالمي: الولايات المتحدة، أوربا، اليابان، فمؤخرا نلاحظ تراجع قيمة الدولار نسبيا أمام اليورو وهو ما أدى إلى خسائر فادحة لبعض الاقتصاديات النامية خاصة منها النفطية.

يبقى مفهوم العولمة الاقتصادية يعبر عن سيادة قوانين السوق، أو ما يمكن أن نسميه "حكم السوق" وهذا الأخير يعني ببساطة اعتبار الحكومات كممثل ضعيف الدور في المسرح الاقتصادي العالمي، وذلك على اعتبار أن تدخلها يؤثر سلبا على سير قوانين السوق، والتي هي قوانين طبيعية لها تحكم ذاتي وبالتالي هو يؤثر على التوازن الاقتصادي فالمؤسسات الاقتصادية التي تسقط يوميا بفعل عولمة المنافسة أكبر من المؤسسات التي تولد.

يتمثل إذا فحوى العولمة في إبعاد الدولة عن الأسواق والنتيجة النهائية من وراء ذلك هي زوال الدولة المنظمة، فيصبح بذلك العالم كله عبارة عن سوق حرة كبرى من دون أي قيود أو رقيب، وحسب susan strange فإن فقدان الدول لصالح الأسواق أبرز تغير عرفه العالم منذ خمسين سنة، فقد أضحى الصراع بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية لصالح هذه الأخيرة في العشرين سنة الأخيرة، وهذا الواقع الجديد يؤكد في الحقيقة اتجاه "الفردانية" الذي أصبح يحكم العالم في السنوات الأخيرة، والذي يتجسد في ترجح كفة أصحاب رؤوس الأموال على حساب أصحاب القرار السياسي[1].

[1] رحيم حسين، **الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الإقتصادية: من كينز إلى ستيغليتز** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 05، http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_05/article_01.pdf

أولا: نحو نظرية نقدية[*] للعولمة toward a critical theory of globalization:

تتميز العلوم الاجتماعية عن غيرها من العلوم بالتعقيد، لذا لابد من التحري بالروح العلمية خلال العملية البحثية، فالروح العلمية تعتبر بمثابة المحرك الذي يضمن تقصي الحقائق الاجتماعية وعدم الخروج عن المسار العلمي بإصدار نتائج وتوصيات نظرية بحثه وهو ما يقع فيه العديد من الباحثين، إذا ولضمان النتائج الإيجابية كان لابد للباحثين الاعتماد على مناهج متعددة وعدم إغفال أي من المناهج العلمية.

فمثلا إذا كانت العولمة هي عملية متفاوتة إلى حد بعيد وتتميز بالتعقيد فإنه لابد للباحث أن يسرد عديد الآراء المتعددة وحتى المتضاربة وأحيانا حتى المتناقضة، فيما بينها قصد إعطاء تصور شامل للنظام العالمي خاصة بعد أن أصبح هذا النظام يضم وحدات غير رسمية كالمؤسسات الدولية لها من الوزن والتأثير ما يفوق في أحيان كثيرة وزن وتأثير الدولة.

ينطلق النقديون من فرضية أساسية بصدد الإقتراب للنظام الدولي القائم وهو أن النظريات التقليدية في العلاقات الدولية أو نظريات حل المشكلة " Theory Problem - Solving" بتعبير كوكس وخاصة النيوواقعية والنيولبرالية ليست نظريات غير متخصصة أو غير فعالة، لكنها تقلص أوتطولوجيتها في التحليل في الزمان (تجاهل التفاعلات الاجتماعية، والتاريخية، ووسائل الإنتاج) والمكان (اعتبارها الدولة فاعل وحيد وأساسي). وبهذا الصدد يقدم النقديون حجة واقعية على درجة معتبرة من القوة والإقناع، عندما عجزت النظريات السابقة عن التنبؤ بأحد أهم التغيرات في النظام العالمي في القرن العشرين وهو انهيار المعسكر الشرقي، وذلك لأن الأنطولوجية Néo-Néo تجاهلت دراسة العلاقات [داخل دولاتية] من جهة، ومن جهة أخرى كانت غير قادرة على أن تضع في الحسبان التغيرات الإجتماعية للقوى الإجتماعية التي سبقت الانهيار السوفيتي هذا دون الحديث عن عجزها عن التنبؤ بالظهور المذهل لأشكال جديدة من المقاومة غير الدولية " Non States" في العلاقات الدولية أمام فاعلين جاهزين ليكونوا قنابل بشرية [1]، هذا لأن الفواعل الجديدة في النظام العالمي تنطلق معظمها من البنية المجتمعية للنظام العالمي حيث أن العولمة التحت

---

* **النظرية النقدية:** يستخدم مصطلح النظرية النقدية للإشارة إلى نظريتين مختلفتين تماما تاريخا ونشأة، الأولى : نشأت من النظرية الاجتماعية والأخرى من النقد الأدبي إلا ان التطورات اللاحقة في مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية قربت المجالين فمنذ السبعينات من القرن العشرين أصبح هناك تداخلا واضحا بين النقد الأدبي الذي يدرس بنى النص ومكوناته وبين دراسة المجتمعات البشرية وأنظمتها، كل هذا جعل من مصطلح **النظرية النقدية** شائعا جدا في الأكاديمية لكنه مصطلح واسع يغطي مجالا واسعا من النظريات العلمية التي تتناول منهجيات لدراسة العلاقات بين المكونات سواء كانت مكونات أدبية نصية أو مكونات اجتماعية أنثربولوجية وهي غالبا ما تدرج ضمن نظريات ما بعد الحداثة.

[1] بلال غريب، **النظرية النقدية الاجتماعية لروبرت كوكس**، 19-12-2005، 09:13،
http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?p=856

دولاتية لها قدر كبير من الأهمية في عصر العولمة مقارنة بفترات زمنية مضت خاصة منها مرحلة الحرب الباردة.

تصور النظرية النقدية الاجتماعية للعولمة "واقع العولمة وإمكانية تحقيق الديمقراطية" the fact of globalization and the possibility of democracy:

تعبر العولمة في نظر البعض من أنصار هذا الاتجاه عن واقع دولي يتميز بالديمقراطية الفعلية والمواطنة على كافة الأصعدة، كما يصر على عنصر العالمية أو الكونية فيما يتعلق بهذه الديمقراطية أو المواطنة، هذه الظاهرة التي تعود أصلا إلى واقع الترابط العالمي وما نتج عنه من سرعة التفاعلات الاجتماعية عبر الحدود لسلوكيات الإنسان المتعددة من التجارة والتبادل الثقافي والهجرة وما إلى ذلك من المظاهر, ومن هذا الواقع الدولي كان لابد للترابط الدولي أن يؤدي إلى نشوء مؤسسات تكون قادرة على حل المشكلات التي تتجاوز حدود الدولة كالإرهاب والهجرة مثلا. وحسي ا روبرت كيوهان فإن المؤسسات التي يتم انشاؤها والتي تدخل في إطار المنظومة القيمية للعولمة تؤدي وظيفتها المنوطة إليها بصفة تلقائية في إطار العمل على الحفاظ وتطوير النظام العالمي مما يعطيه صفة التجانس والاستقرار في كنف نظام واحد.

إلا أنه ورغم هذه النظرة التي يقدمها أصحاب هذا الاتجاه فإنهم يؤكدون على أن العولمة تبقى غير متساوية بشكل عميق وذات طبيعة طبقية فهي تعزز الهرمية وعدم المساواة في التوزيع كما أنها تمثل صورا من صور التبعية من خلال استبعاد بعض المجتمعات المحلية من الأسواق المالية العالمية وهو ما يجعلهم أكثر عرضة للتقلبات الحاصلة في النظام العالمي والذي تختلف آثاره في جميع أنحاء العالم وفي مختلف المجالات [1].

إلا أن العولمة في وضعها الحالي تعمل على ترسيخ دور المنظمات والشركات المالية الدولية والدول الكبرى لفرض شروطها غير العادلة على الدول والمجتمعات الفقيرة والضعيفة. فالعولمة الحالية تهدد السيادة الوطنية وحرية القرارات الاقتصادية إذ أن الدول التي لا تنصاع لشروط صندوق القرض الدولي مثلا لن تحصل على قروض الأموال اللازمة لتنميتها الذاتية رغم أن هذا الصندوق هو مؤسسة عامة دولية، يفترض عليها أن تعمل لمصلحة مموليها من كل دول العالم بهدف الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للدول النامية، لكن الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عهد الرئيس

(1) James bohman, **toward a critical theory of globalization,** Holland: john Benjamin's publishing company, 2004, p: 133-136.

ريغان وبوش والتأثير الدائم لليمين الأمريكي، جعلت العولمة إلى عولمة أمريكية الأهداف، فهي التي تسيّر أمور الصندوق الدولي والبنك الدولي لمصلحتها الذاتية بالدرجة الأولى وتفرض إرادتها على العالم، فلقد تبين في التسعينات من القرن العشرين أن سياسات الصندوق الدولي لعبت دورا سلبيا في تفقير وإفلاس كثير من الناس في الدول النامية وإدخال الفوضى في المجتمع والسياسة كما حدث مثلا في المكسيك وروسيا وإندونيسيا وتايلاند والأرجنتين[1].

ثانيا: نظرية العولمة لما بعد الرفاه

إذا ما نظرنا إلى الوراء نجد أن التطور الذي عرفه التنظير قد مر بمراحل جد هامة حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم، فاليوم ونحن في عصر العولمة نجد أن علم الاجتماع قد ألقى بظلاله بقوة فيعلى التنظير حتى أصبحت بعض النظريات تنسب إلى هذا لاحقل الانساني، وكل هدا لاشك وأنه كان نتيجة الثورة السلوكية التي عرفتها أواخر الستينلت تبداية التسعينات من القرن الماضي مع الاهتمام المتزايد بالإنسان أو "الفرد" باعتباره الوحدة الأساسيى للتحليل، واعتباره محور العلاقات التفاعلية بين مختلف الوحداتِ فهو الوسيلة وهو الهدف، من هنا كان لابد لمفهوم العولمة أن يتأثر بهذا التوجه العام، حيث شهد التنظير لظاهرة العولمة بروز أفكار تعالج الظاهرة انطلاقا من هذه الزاوية.

العولمة والنظرية الاجتماعية: يلخص مشكل العولمة والنظرية الاجتماعية بصفة موجزة في ثلاث نقاط اساسية[2]:

أولها: أن كلمة "العولمة" مصطلح جغرافي يدب على التغير المكاني مع مرور الزمن في كل أنحاء العالم، فمن الوهلة يبدو أن هذا التغير يمس الكوكب في محتوياته الجوهرية، لكنه في الحقيقة هذا التغير يختلف بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال فإن "الرأسمالية" كلمة تحدد وجود صلة خاصة بالعلاقات الاجتماعية حيث تركت على الملكية الخاصة والهمل المأجور وهكذا استطاعت الرأسمالية أن تقدم تفسيرا للظواهر المكانية والزمانية الحديثة إلى حد ما.

من بين رواد هذا الاتجاه نجد عديد المفكرين والباحثين منهم اسهامات طومسون Thompson (1991) حيث نشر أول مقال له سنة 1967، نيكسون بولنتزس Nicolas Poulantzas (1978)، Donald

(1) http://pages.videotron.com/moubayed/chap20.html
(2) Justin Rosenberg, **globalization theory,globalization theory,** united kingdom, palgrave-journals, 2005, p: 10-11.

Lowe دونالد لوي (1982)، David Harvey ديفيد هارفي (1975–1990)، و Robert David Sack روبرت ديفيد ساك (1980–1986)، وكل هؤلاء المفكرين والسالفين الذكر ترجع أفكارهم إلى كارل ماركس والذي تحدث عن "اتجاه تعميم رأس المال" وهو ما فسره بـ: "قوانين الحركة"، إلا أنه وعلى النقيض من ذلك فغن مصطلح العولمة في حد ذاته لا يحدد نوع معين من المجتمع في كل جوانبه، فهو بكل بساطة مصطلح يدل على التوسع المكاني في جميع أنحاء العالم ويؤكد أيضا على التكامل الدولي.

ثانيا: تعتبر أي محاولة لاشراك مصطلح "العولمة" في شروحات واسعة النطاق في التغير الاجتماعي خيارا لا مفر منه وهذا بقصد أو عن غير قصد، فالعولمة في البداية كان تناولها يجري من منطلق التفسيرات المكانية والزمانية "الزمكانية" على اعتبارها ظاهرة تجريبية، ثم تطورت النظرة بعد ذلك لتتوقف على التطبيق الناجح لهذا المفهوم لشرح التغيير الاجتماعي المعاصر.

ثالثا: ليس هناك شك في أن شكل العلاقات في أي مجتمع معين لا يمكن فصلها عن البعدين الزماني والمكاني وذلك لأهمية العقلانية الزمانية.

تعتبر هذه المحاولات لإعطاء تنظير لظاهرة العولمة جد هامة حيث قدمت جانبا من جوانب الظاهرة، إلا أنها ارتكزت أساسا على البعد الاجتماعي وهو ما يؤخذ عليها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على بعد واحد في سبيل تقديم نظرية ستصبح فيما بعد مرجعا لفهم وتفسير الظاهرة، ومنه فإلى غاية عام 1990 ومع التحولات العالمية فمن المستغرب أنه لا توجد نظرية مقنعة للعولمة ولا حتى تحليل منهجي، فالعولمة قد ظلت غير مستقرة فكريا ذلك لأن الكتاب والمفكرين اختلفوا في أكثر من مرة في تحديد المؤشرات الكمية المختلفة، فكان السبب وبكل بساطة في كل مرة طغيان ذاتية الباحث على الموضوعية العلمية[1].

ثالثا: الموجة الثالثة في تطور العولمة لـ: لوك مارتيل lukemartell

تعتبر هذه الموجة تعبيرا عن تطور تناول دراسة ظاهرة العولمة في الحقل الأدبي، فالمفكرون يرون أن هناك ثلاث موجات للعولمة وهي: أنصار العولمة(globalist)، المتشككون في العولمة(skeptical)، وموجة ما بعد المشككين أو الموجات التحويلية(postskeptical or transformational waves). فالمدافعون عن العولمة يقدمون أفكارا أدبية كان غرضنا من دراساتها إثراء الموضوع للوصول إلى صورة نهائية مبنية

[1] Justin Rosenberg, Ipid: 13-15.

على كل الأطروحات، أما الموجة الثانية فهي تلك التي تستند إلى الواقع العملي للعولمة من خلال دراسة ملامح وتداعيات الظاهرة على النظام العالمي المعاصر وهم أصحاب الطرح التشكيكي أو النقدي، هذا الطرح الذي يركز على الدلالات السياسية للعولمة والممارسة العملية للظاهرة والتي تتجسد في عدم المساواة والصراعات والدول القومية والتكتلات الإقليمية والتحالفات العسكرية لتحقيق المصالح المشتركة بدل التركيز على الهياكل العالمية المشتركة.

تحديد الموجات الثلاث:

تعتبر الموجات الثلاث للعولمة اتجاهات ليست محددة تحديدا دقيقا من قبل الباحثين والمفكرين إلى درجة أن بعضهم يجمعها في موجتين فقط كما هو الحال بالنسبة لريتشارد بالدوين Richard E Baldwin وفيليب مارتين Philippe Martin حيث يؤكدان أن العالم كان متجانسا إلى حد ما مع طغيان الموجة الأولى، لكن ومع بروز الموجة الثانية ازدادت حدة الانقسام بين الدول الغنية في العالم والأمم الصناعية من جهة وبين المنتجين الأولين الفقراء من جهة أخرى [1]، لكن السؤال المطروح حول هذه الفكرة يتمثل في تجانس العالم حيث عبر المراحل التاريخية متى كان العالم متجانسا؟

أما مارش marsh (2000) فيحدد ثلاث منظورات تطابق الموجات الثلاث للعولمة ويربطها بما يسميه الموجة الثالثة الناشئة، وهذا على عكس شولت scholte's حيث يتناول مفهوم العولمة من خلال عدم تطرقه صراحة إلى أن هناك موجات ثلاث، إذ يقوم منهجه على إعطاء تعريف أكثر تعقيدا دون الانزلاق إلى التشكك فيها، كما أن هناك العديد من الباحثين الذين تناولوا هذه النقطة منهم هوبكنز Hopkins، كاميرون cameron، هولتون holton، وهوبر hopper، وكان كل من كوفمان kofman ويونغز yongs قد تناولا الموجات لكن باثنتين وليس بثلاث، فمما لا شك فيه أن هناك أدبيات متزايدة حول العولمة الثقافية على غرار توملينسون Tomlinson 1999، ونادرفين بيترز nederveen pieters 2004، من خلال تناول مجالات المجتمع المدني العابرة للحدود الوطنية (كين kein 2003) إلا أن دراستنا هذه تركز على الجوانب السياسية والاقتصادية أكثر منها على الجوانب الثقافية ، وفي الجدول التالي نكتشف فحوى الموجات الثلاث:

---

[1] Richard e baldwin and philipe martin, **tow waves of globalization: superficial similarities, fundamental differences,** England: national bureau of economic research, 1999, p: 03.

الجدول: تصورات الموجات الثلاث للعولمة

	Globalists المفرطون– الشموليون	Skeptics المشككون– المتشائمون	Transformationalists التحوليون
Globalization العولمة	Globalization is causal العولمة سببية	Globalization is a discourse; internationalization is effect of other causes العولمة خطاب، التدويل هو تأثير من الأسباب الأخرى	Global transformations, but also differentiation and embeddedness التحولات العالمية، لكن أيضا التمييز والتثبيت
Method المنهج	Abstract, General approach مجردة، نهج عام	Empirical approach نهج تجريبي	Qualitative rather than quantitative approach نهج نوعي بدلا من النهج الكمي
Economy الاقتصاد	Global economy, integration, open free trade اقتصاد عالمي، الاندماج، حرية التجارة	International economy is triadic, regional, unequal; there is state intervention and protectionism الاقتصاد العالمي ثلاثي تكاملي، إقليمي، غير متكافئ، وغياب تدخل للدولة أو الحمائية	Globally transformed; new stratification; globalized but differentiated تحول على الصعيد العالمي، الطبقية الجديدة، عولمة ولكنها متباينة
Politics السياسة	Global governance or neoliberalism, decline of nation-state, loss of national	Nation-states, regional blocs, international power, and inequality; political agency is	Politics globally transformed; nation-states important but reconstructed; sovereignty shared

	sovereignty الحكم العالمي أو اللبرالية الجديدة، تراجع الدولة القومية، فقدان السيادة الوطنية	possible الدول القومية، التكتلات الاقليمية، القوة الدولية، وعدم المساواة، وامكانية الوكالة السياسية	تحول سياسي على الصعيد العالمي، دول قومية مهمة لكن أعيد بناؤها، تقاسم السيادة
Culture الثقافة	Homogenization تجانس	Clashes of culture; nationalism; Americanization; globalization is differentiated صراع الثقافة، القومية، الأمركة، هي ميزة العولمة	Globally transformed; hybridization; complex, differentiated globalization تحول على الصعيد العالمي، التهجين، التعقيد، تباين العولمة
History التاريخ	Globalization is new العولمة قضية جديدة	Internationalization is old التدويل قضية قديمة	Globalization is old but present forms are unprecedented العولمة قضية قديمة لكن حالتها الحالية لم يسبق لها مثيل
Normative Politics السياسة المعيارية	Global governance or neoliberalism, end of social democratic welfare state الحكم العالمي أو اللبرالية الجديدة، نهاية الديمقراطية الاجتماعية دولة الرفاه	Reformist social democracy and international regulation possible اصلاح الديمقراطية الاجتماعية، وامكانية التنظيم الدولي	Cosmopolitan democracy الديمقراطية الكونية
Future المستقبل	Globalization العولمة	Nation-state, triad, conflicts, inequality ثالوث الدولة القومية،	Uncertain; agency left or right; continued, stalled, or reversed

تأكيد وكالة اليسار أو اليمين واستمراها أو توقفها أو العطس.	الصراعات، وعدم المساواة		

Source; Luke martell, **the third wave in globalization theory,** united states of America: Blackwell publishing, 2007, p: 177.

أبعاد الموجة الثانية لتطور العولمة:

ترى الموجة الثانية للعولمة على أن الموجة الأولى "العولمة" قد بالغت في تقديس العولمة وعلى أنها دافعت عن العولمة بطريقة مجردة كما اعتمدت على التعميم ولم تأخذ في الحسبان بما فيه الكفاية الحصول على أدلة تجريبية والتفاوت في عمليات العولمة المختلفة، فالموجة الثانية رغم أنها لم تدافع عن العولمة بصراحة إلا أنها تناولتها بطريقة أكثر تعقيدا مما تم طرحه في الموجة الأولى حجتهم الأساسية في ذلك أنهم يضيفون مؤهلات وتعقيدات تدعم حججهم[1].

تعتمد الموجة الثانية على حجج معينة بقصد تدعيم فلسفتها حول الظاهرة، حيث أن هذه الحجج تناولتها كتابات العديد من مفكري هذا الطرح ومنهم: هيرست hirst، طومسون thomson، اللذين يركزان على تحليل مطالبات العولمة الاقتصادية بشكل رئيسي والاعتماد على استخدام البيانات التجريبية لاختبار النموذج المثالي للعولمة، فعلى الرغم من أنهم لم يتناولوا الثقافة بشدة إلا أنهم يرون أن الكثير من التغيرات الثقافية والسياسية التي يطالب بها منظروا العولمة ستتبع العولمة الإقتصادية إذا فالنقاط المهمة التي يرتكز عليها هذا الاتجاه هي:

- ✓ تدويل الأسواق المالية والتكنولوجيا وبعض قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات منذ 1970 وضع القيود على السياسات الحكومية الجذرية على المستوى الوطني وهذا لضمان التدفقات الاستثمارية عبر الحدود الوطنية.
- ✓ الاقتصاد الدولي الحالي ليست ظاهرة غير مسبوقة، فلقد شهد الاقتصاد الدولي انفتاحا من قبل خاصة بين 1914–1870، فلقد أكد هيرست وطومسون وجود مستويات عالية من التجارة والهجرة

[1] Bernard kumaravadivelu, **dangerous liaison: globalization, empire and tesol,** 29-03-2006, 12:33, http://bkumaravadivelu.com/articles%20in%20pdfs/2006b%20Kumaravadivelu%20Dangerous%20Liaison.pdf .

قبل عام 1914 حيث انعكس ذلك على العولمة والذي تبين أن العولمة لا تسير على طول مسار تطوري أو محدد سلفا ولكن ذلك يمكن أن يسير في الاتجاه المعاكس.

- ✓ التجارة الدولية والاستثمار يحدث لا محال لكن ضمن الهياكل القائمة بدلا من أن يكون هناك هيكل جديد للوضع الاقتصادي العالمي، فالذي يحدث هو بين الأمم "الدولي" وخاصة بين الدول المهيمنة بدلا بين الدول الوطنية أو فيما بين الأقاليم.
- ✓ تعتمد العديد من الشركات عبر الوطنية على الصعيد الوطني والتجارة المتعددة الجنسيات "الشركات المتعددة الجنسيات بدلا من الشركات عبر الوطنية" – multinational corporations rather then transnational corporations– كما أنه ليس هناك توجه كبير حقيقي نحو الشركات العالمية حيث يتم الاستناد إليها كشركة في دولة واحدة لبيع سلعها وتقديم خدماتها في الخارج، وهذا ما يجعلها شركات عاملة وطنية في الأسواق العالمية بدلا من كونها شركة عالمية.
- ✓ يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر fdi (foreign direct investment) بين الاقتصاديات الصناعية المتقدمة وليس ثمة مؤشرات قوية من اتجاهه نحو بلدان العالم الثالث والتي لا تزال تجارتها هامشية إذا ما استثنينا بعض البلدان الصناعية الحديثة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا.
- ✓ الاقتصاد العالمي ليست له صفة العالمية لكون التجارة والاستثمار والتدفقات المالية تتركز في ثالوث: أوربا، اليابان وأمريكا الشمالية، ولا مجال للتنظير لكونها لا ترقى لأن تتوزع على جميع أنحاء العالم.
- ✓ هناك ما يمكن اعتباره اختلاف في الإيديولوجيات المتنوعة والتي تقف سدا منيعا أمام التغيرات التي يمكن أن تحدث في طبيعة النظام العالمي[1].

رأينا بعد كل تقدم لنا من قبل حول المنظورات أو الموجات الثلاث التي عالجت ظاهرة العولمة أن المنظور الأول قد اعتمد على اعتبار أن العولمة حقيقة لا يمكن تجاهلها، فالعولمة ظاهرة كونية تعبر عن وصول النظام العالمي إلى مرحلة جد متقدمة بحيث زالت فيه الحدود الكلاسيكية وبذلك لم يعد الحديث يركز على الدولة الوطنية بقدر ما أصبح الحديث الطاغي على النقاشات الحاصلة حاليا تركز على الحكومة العالمية، وهذا ليس فقط في المجال الاقتصادي فحسب بل في كل المجالات المختلفة.

---

[1] Luke martell, **the third wave in globalization theory,** united states of America: Blackwell publishing, 2007, p: 173-181.

كما رأينا أن المنظور الثاني أو الموجة الثانية والتي تمثل المتشككين ترى أن العولمة ورغم كونها ظاهرة عالمية إلا أنها لا ترتقي لتعطى لها كل هذه الضخامة والاعتبار، فالعولمة ما هي إلا حركية طبيعية داخل النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، حيث أن انعكاسات وتداعيات هذا الاقتصاد يمكن أن تلقي بظلالها على باقي دول العالم، لكن هذه الآثار سواء أكانت إيجابية أم سلبية، وسواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أوحتى عسكرية كلها ما هي في الحقيقة إلا تبعات جانبية لا ترقى لأن تكون محل التنظير.

أما الآن فدعونا نلقي نظرة على المنظور الثالث أو الموجة الثالثة للعولمة، هذه الموجة التي تركز على الرؤية المستقبلية.

بين الموجة الثانية والموجة الثالثة: لـ: هاي ومارش hay and marsh:

يرى في كتابها تحت عنوان: "العولمة: تبديد الغموض الذي يكتنفها"، "demystifying globalisation"، المفكرين هاي ومارش بأن الموجة الأولى للعولمة قد صورت العولمة أمر لا مفر منه تعبر عن تآكل حدود الدول القومية فهذا الاتجاه حسبهم يلقى رواجا في وسائل الإعلام والأعمال التجارية والسياسية في العالم وكذا من بعض الأكاديميين واليمين اللبرالي إضافة إلى تيار اليسار ويرجع سبب هذا الرواج حسبهم إلى عدم وجود أدلة تجريبية.

كما يرون أن الموجة الثانية قد أظهرت تدخل الدولة الفعال للحد من حركة رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والافتقار إلى التقارب الاقتصادي العالمي في المؤشرات والسياسات والتركيز على الانتاج المحلي وكذا تركيز تدفقات رأس المال في المناطق الصناعية الثلاث في العالم فهم ضد فكرة أن العولمة تقوض الدولة القومية.

أما عن الموجة الثالثة للعولمة فيرى هاي ومارش أنه لا ينبغي التشكيك في حتمية العولمة كما فعل كل من هيرست وطومسون، ولذلك فقد حاولا وضع نظرية معقدة للعولمة بدلا من إنكار وجود هذه الظاهرة وهو ما يمكن اعتبار هذه الموجة محاولة لإنقاذ نظرية العولمة في شكل أكثر خطورة وتعقيدا، فالعولمة الاقتصادية وما صاحبها من انتشار الرأسمالية كانت هي السبب الأساسي لبروز العولمة الثقافية، إذا فالموجة الثالثة

انطلقت من الموجات السابقة لتعطي تصورا لظاهرة العولمة، وهذا ما يؤخذ عليها إذ هناك من الباحثين من يعتبرها امتدادا للموجة الثانية[1].

نستنتج إذا ومن خلال تناول الموجات الثلاث للعولمة أن الموجة الثالثة من العولمة قد حاولت بناء نظرية في إطار فكري أكثر تعقيدا من ذلك الذي جاء في الموجة الأولى فالموجة الثالثة تصور العولمة بأكثر تعقيد من خلال إبراز واقع العولمة اليوم، كما تقوض الاتجاه التشكيكي من خلال تأكيدها بأننا في أحسن الأحوال نعيش في عصر التدويل وليس على نظام عالمي جديد يتجاوز الدولية (أنظر الشكل التالي)

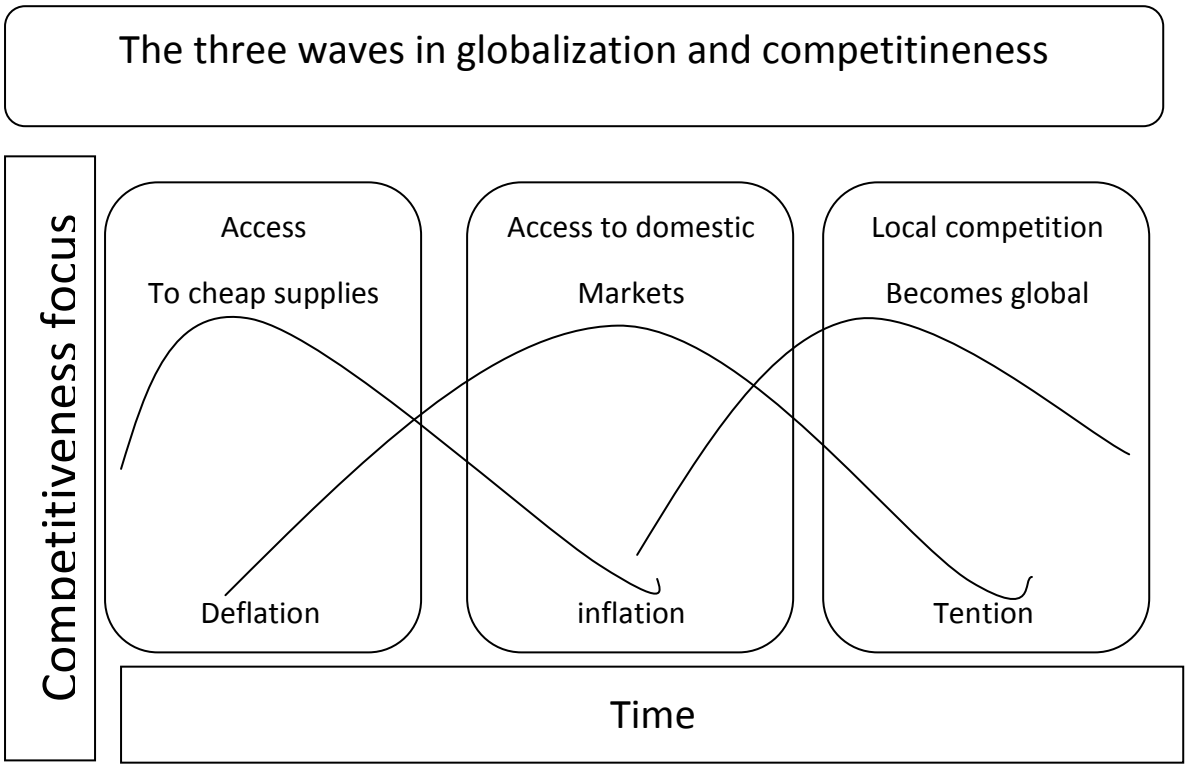

Source: stephane garelli, **the new waves in globalization andcompetitiveness,** ind world competitiveness year book, 2008, p: 36.

استلهمت ظاهرة العولمة عموما أفكار العديد من الباحثين والمفكرين الذين سعوا لإبداء آرائهم حول الظاهرة معتمدين في ذلك على من سبقهم، وإجمالا فإنهم قد انقسموا إلى قسمين: مؤيدون للعولمة ومعارضون للعولمة، وكل قسم منهم استند في مواقفهم إلى حجج وأدلة وبراهين سنحاول إبرازها فيما يلي:

[1] Luke martellm, Ibid, p: 181-184.

أما بالنسبة للآراء المؤيدة للعولمة فتبرر ذلك بما يأتي:

- التحول الاقتصادي والتطور الذي خلق بدوره أنماطا جديدة للسياسات العالمية حيث لم تعد الوحدات السياسية منغلقة على نفسها كما أصبح الاقتصاد أكثر تفتحا واعتمادا على الذات.
- ثورة الاتصالات التي أحدثت تقارب في الأفكار والمسافات وكان أهم مميزاتها الإنترنت أحدثت انجازات التكنولوجيا وقد استطاعت أن تضم في رحابها عدد كبير من الأفراد في جميع أنحاء العالم، ونجد أن الذين يستخدمون هذه الشبكة يمثلون مجتمعا كونيا " global" يقوم أساسا على الاتصال حيث خلق ثقافة انسانية جديدة لا تتسم بالتجزء الملحوظ في الثقافات السائدة اليوم، ومن أهم الإفتراضات التي عالجت التوسع في الانترنت تلك التي جاءت بها لورا أجواك وهي أربع: التغير إلى الأفضل في بيئة العمل، القضاء على فكرة الفصل الدراسي المحبوس في مكان محدد في التعليم، تعميق الديمقراطية، تعميم المساواة بين البشر.
- سيادة القيم الغربية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وغيرها من القيم التي ستخلق حياة أفضل.
- سيادة ما يسمى "بثقافة الخطر" والتي من خلالها يكون هناك اتفاق عالمي على وجود قضايا لها خطر عالمي يستوجب التعاون لحلها مثل الإرهاب والتلوث "منطق الأمننة".
- التحول في الولاءات من الدولة إلى ما فوق الدولة مثل الفوق قومية أو إلى ما تحت الدولة وهي تحت القومية مثل منظمات المجتمع المدني.

أما بالنسبة لحجج فريق المعارضين للعولمة فهي كالآتي:

- ✓ إن كلمة "عولمة" إشارة إلى المرحلة الأخيرة من الرأسمالية، حيث تظهر الحكومات وكأنها ضعيفة في مواجهة الاتجاهات العالمية وهذا يؤدي إلى شلل المحاولات الحكومية لوضع قوى العولمة تحت التحكم والتنظيم.
- ✓ العولمة غير متوازنة في تأثيراتها ففي الوقت الذي تبدو فيه العول‌مة تصور غربي قابل للتطبيق على مجموعة صغيرة من البشر، نجد أن الآخرين لا تنطبق عليهم بل تعمل على زيادة الفروق بين المجتمعات.
- ✓ قد تكوم العولمة آخر المراحل التاريخية أي أن العولمة قد تكون هي الشكل الأخير للاستعمار الغربي في شكله الجديد وليس في الشكل التقليدي له.

- ✓ تعمل العولمة على استقلال الدول الأقل ثراء من خلال ما يسمى الإنفتاح، حيث تستفيد الدول الغنية من الدول الفقيرة من حيث استغلال الدول الغنية لموارد الدول الفقيرة القليلة التكلفة ثم توزيعها بأسعار مرتفعة في تلك الدول مرة أخرى.
- ✓ قوى العولمة المتعولمة ليست كلها بطبيعتها جيدة، فالعولمة قد تسهل انتقال المخدرات والإرهاب[1].

على العموم فإن الاتجاهات المعروفة في العولمة ثلاث كما سبق لنا التفصيل مسبقا، المفرطون، المشككون، والتحوليون، وهو ما يلخصه الجدول التالي: "**الاتجاهات السائدة في العولمة**"

	المفرطون	المشككون	التحوليون
ما الجديد؟	عهد عالمي	تكتلات تجارية، جيوحكومية ضعفا من الفترات السابقة	اعتماد متبادل عالمي لم يسبق له مثيل في التاريخ
الخصائص المسيطرة	الرأسمالية العالمية، الحكم العالمي، المجتمع المدني العالمي	العالم أقل اعتمادية عنه في سنوات 1890	عولمة متنوعة (كثيفة وواسعة)
قدرة الحكومات الوطنية	الأفول (الانحطاط)	تقوية	إعادة هيكلة
محركات العولمة	الرأسمالية التكنولوجية	الدول والسوق	القوى المشتركة للحداثة
نموذج التنضيد	اختفاء السلالم القديمة	التهميش الحاد للجنوب	هندسة جديدة للنظام الدولي
الحجة المسيطرة	ماكدونالد، مادونا، ...الخ	المصلحة الوطنية	تحول الجماعة السياسية
مفهوماتية العولمة	إعادة تنظيم إطار النشاط	التدويل والأقلمة	إعادة تنظيم العلاقات ما بين الجهوية والنشاط عن بعد
المسار التارخي	الحضارة الشاملة	الجهوية، صدام الحضارات	غبر محدد: الاندماج والتشظي العالمي

[1] المركز المصري لحقوق المرأة، **العولمة**، "نشرية"، مصر: نشريات مدرسة الكادر النسائية، (د، س، ن)، ص: 37-44.

ملخص الحجة	نهاية الدولة القومية	التدويل المرتبط بالاتفاق ودعم الدولة	العولمة تحول السلطة الدولتية والسياسية

Source: david bolduc et Antoine ayoub, **la mondialisation et ses effets; revue de littérature,** quebec: green université laval, 2000.

المطلب الثاني: النقاشات النظرية حول الأمن الاقتصادي:

يعتبر عالم مابعد الحرب الباردة عالما اقتصاديا بامتياز، فقبل ذلك وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وإلى غاية نهاية الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفياتي كانت القوة هدفا أساسيا للدول تسعى لتحقيقه من خلال الامكانيات المختلفة التي تكتسبها سواء أكانت المادية أو البشرية، فالقوة إذا كانت الهدف الأول للدولة حيث أن القوة في تلك المرحلة لم تكن خارجة عن نطاق القوة العسكرية، فالدولة حتى تتمكن من بسط نفوذها على الساحة العالمية ولتحقيق مصالحها كان لابد لها من السعي لامتلاك أكبر قدر من القوة العسكرية، إلا أنه وبعد أن وضعا الحرب أوزارها مع انهيار المعسكر الشرقي ظهرت القوة الاقتصادية لتعبر عن عصر جديد للقوة يكون الاقتصاد محورها الأساسي، وبذلك ظهرت قوى دولية جديدة غيرت موازين القوى العالمية على غرار اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية والصين،...

يعتبر الاقتصاد عنصرا حيويا في عالم ما بعد الحرب الباردة ومع التطور المتسارع الحاصل على الساحة العالمية برز متغير آخر له من الوزن ما لا يمكن إغفاله تمثل في "ظاهرة العولمة– globalization phenomen" هذه الظاهرة التي جعلت وضعت الاقتصاد العالمي على المحك حسب أغلب المفكرين، وبذلك وضعت الاقتصاد الوطني للدول ما بين مؤثر ومتأثر، مؤثر يتمثل في الدول الصناعية الكبرى خاصة ذلك "الثالوث الاقتصادي العالمي" (اليابان، وأوربا وشمال أمريكا) حيث انخرطت اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي وأصبحت هي المحور الأساسي للعولمة، ومتأثر يتمثل في اقتصاديات البلدان الناشئة والأقل نموا، حيث أصبحت ترى للعولمة بمثابة العدو الحتمي لها والذي يهدد اقتصادها بالتالي بقاء الدولة لذا لابد من كواجهته بشتى السبل تماشيا مع المتغيرات العالمية.

وأمام هذا الواقع الدولي كان لابد لدراستنا التطرق إلى الإطار النظري للأمن الاقتصادي، حيث تتم معالجة المناقشات النظرية وآراء المفكرين حول طبيعة الاقتصاد العالمي خاصة في مرحلة العولمة، ومما لاشك فيه أن هذه المناقشات تمت في إطار المنظور اللبرالي والذي قدم تصورا واضحا للبعد الاقتصادي للأمن.

من البداية بمكان كان يجب الإقرار بأننا لسنا بصدد بناء نظري موحد ومتماسك إزاء النظرية اللبرالية التي وإن اشتركت مرتكزاتها الفكرية وسياقاتها التاريخية. إلا أنها مثلت جسما متعدد الأعضاء فانطوت تحت لوائها اتجاهات عديدة كانت في أحيان كثيرة تعيش صورة التضاد المعرفي والفكري أكثر من التوافق اللبرالي[1].

يعود جوهر الفكر اللبرالي إلى أعمال المفكر جون لوك john locke ، جون جاك روسو jean Jacque rousseau مع أنه في البداية كانت منذ سان تزو sun tzu "المبدأ المعاكس للواقعية" غير أن مفكري عصر التنوير الأوائل واجهوا اللبرالية التسلطية للنظم القديمة الماركنتلية، الإقطاعية والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، فيما بعد صاغ بعض الفلاسفة الراديكاليين أفكارهم في سياق الثورة الفرنسية، وطوال القرن التاسع عشر وضعت اللبرالية نفسها في مواجهة الاشتراكية والشيوعية، على الرغم من أن بعض الأحزاب اللبرالية الأوربية المعاصرة قد شكلت في الغالب تحالفات مع الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية وفي القرن العشرين اللبرالية عرفت نفسها في إطار معارضة الشمولية والشعبوية[2].

عليه فقد كان الأمن اللبرالي نتاج مدارس مختلفة، فمثلا قد ميز أندرو مورافشيك Andrew moravcsik بين ثلاث صور مختلفة للبرالية وهي: الجمهورية ، والتجارية والمثالية، كما أن ميكائيل دويل Michael doyle يميز بين المذهب اللبرالي الدولي عن اللبرالية التجارية واللبرالية الإيديولوجية، كما يقدم ارنست أوتوزمبيل ernest otto-czempiel نوعين للفكر اللبرالي هما اللبرالية البنيوية واللبرالية المؤسساتية، ورغم كل هذا الإنقسام بين المفكرين يبقى العنصر الموحد لمجمل النظريات اللبرالية هو إرادة تطبيق مبادئ الفلسفة اللبرالية على حقل العلاقات الدولية[3].

لذا فيمكن وضع إطار عام يشمل الافتراضات الأساسية التي تتقاسمها كل النظريات اللبرالية والتي تحدد الطبيعة المجتمعية للفواعل وللدولة والنظام الدولي، هذه الفرضيات التي تميز النظرية اللبرالية للعلاقات الدولية عن المنظورات الواقعية، البنائية وحتى المؤسساتية، وذلك على النحو التالي:

1. الدولة تمثل جزءا من جماعة فرعية من المجتمع الداخلي، بحيث أن خيارات هذا الأخير تشكل الأهداف المؤكدة عليها (خيارات الدولة) التي يلتزم الممثلون الرسميون للدولة بإتباعها من خلال

---

(1) خالد معمري، **مرجع سابق**، ص: 93.

(2) توفيق حكيمي، **الحوار النيوواقعي-النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008، ص: 26.

(3) سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص ص: 84-85.

السياسة الخارجية، وفي المفهوم اللبرالي للسياسة الداخلية الدولة ليست فاعل بل مؤسسة نيابية خاضعة للرقابة والبناء من قبل الفواعل الاجتماعية المختلفة، لكن هذه التعددية لا تعني أن كل الأفراد والجماعات لها تأثير متساوي في سياسة الدولة، بل أن كل حكومة تمل أفراد وجماعات معنية أكثر من أخرى[1].

أما بالنسبة للأفراد والجماعات الخاصة فهم فواعل أساسية في السياسة الدولية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة، فقد أكد روبرن كيوهان Robert o.keohane وجوزيف ناي joseph s.nye على أن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر في قضايا العلاقات الدولية بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية.

2. يتحدى اللبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا، فالنظرة المجزأة للدولة تترك الانطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما إلى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني لأن سلوك الإدراك أو السياسية البيروقراطية يسيطرون على صناعة القرار، وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة[2].
3. يعتبر سلوك الدولة في النظام الدولي هو محصلة لضبط خياراتها والدولة في حاجة إلى هدف "رهان معين" لكي تثير نزاع أو مباشرة تعاون أو اتخاذ أي عمل في السياسة الخارجية، وطبيعة هذه الرهانات هي التي تشكل سياستها، لكن هذا لا يعني أن كل دولة تتبع ببساطة سياستها المثالية غافلة عن الآخرين، بدلا من ذلك، فإن طل دولة تبحث عن إدراك خياراتها في ظل العوائق المفروضة من قبل خيارات الدول الأخرى[3].
4. مأمورية السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسع، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والثقافية هي الأخرى تبقى على درجة بالغة الأهمية بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل منذ منتصف الألفية الثانية خاصة من زاوية تحول الحقل الاقتصادي، تطور عالم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام بالبيئة وتوسيع ميادين الأمن[4].

---

(1) توفيق حكيمي، **مرجع سابق**، ص: 27.
(2) سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص: 86-87.
(3) توفيق حكيمي، **مرجع سابق**، ص: 28.
(4) سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص: 87.

اتجاهات الفكر اللبرالي:

ارتبطت ولادة اللبرالية بنهاية عصر الإقطاع ونشوء طبقات اجتماعية جديدة من البرجوازيات والتجار بالإضافة إلى التطورات التقنية في ظل تطور مفهوم الفرد والنزعة الفردية بالإضافة إلى مفهوم الأمن وبموازاة ذلك تطور القانون الدولي خاصة في مدارس القانونيين الإيطاليين والإسبانيين وحل محل عقيدة الحروب العادلة، ونظرا لما تطرحه اللبرالية اليوم من نقاشات كبرى ومهمة كنهاية التاريخ والحكومة العالمية والسلام اللبرالي والكانطية الجديدة وكل ما تقدمه نظريات ما بعد الوضعية، ونظرا لما لها من علاقة وطيدة بموضوع البحث سيتم التعرض لها بنوع من التفصيل:

اللبرالية الكلاسيكية –البنيوية– الدولية:

تقوم اللبرالية الكلاسيكية على مبدأ المساواة في الإمكانيات والفرص ومبدأ العقلانية ، ومبدأ الحرية ومبدأ الملكية الفردية، فالدولة بالنسبة للبراليين الكلاسيكيين ليست فقط إمكانية دولة بل هي ضرورة لأنها تؤمن على الأقل أمن الأفراد لكنها أيضا مكان تجمع مصالح هؤلاء وأولئك في الجماعة البشرية[1].

ظهرت اللبرالية الكلاسيكية (أو البنيوية أو الدولية) –كما يسميها العديد من المفكرين– كمنظور أكثر انسجاما إبان عصر التنوير واكتسبت بيانها المنظم الدولي مع النقاط الأربع عشر للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون "woodrow wilson، كما أن كانط بلا شك أهم مفكري عصر التنوير الذي تناول مشكلة إصلاح فوضى النظام الدولي مع الحاجة إلى إحلال السلام الدائم، كما تأثر بحالة "الوحشية التي لا تخضع لأي قانون" للعلاقات الدولية إلى وضع مقالته الأكثر شهرة "السلام الدائم: مخطط فلسفي" 1796 والتي تضمنت بذور أفكار المذهب اللبرالي الدولي الأساسية، كما رمت إلى تحديد شروط سلام دائم من خلال عرضه إمكانية أن تصبح الدول جزءا من مجتمع كوني شامل من دون إقامة حكومة عالمية واحدة والتي برأيه قد تصبح دكتاتورية وتعمل على اضطهاد التعدد في التصورات الدينية، واللغوية والوطنية للحق السياسي[2].

لقد أصبحت بذلك أفكار وودرو ولسن وإيمانويل كانط محل اهتمام العديد من الباحثين ومن بينهم مايكل دويل Michael doyle وبروس راست bruce russet من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن

---

(1) كرازدي اسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 05.
(2) سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص: 88.

يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وبنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم الذي صوره كانط[1].

كما أشار مايكل دويل إلى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة كانط، إذ يشير إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط إزاء الأمن الدولي:

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- الالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان.
- الترابط العابر للحدود الوطنية.

أما بروس راست فهو يطرح نموذجين مهمين في تفسيره للحالة الأمنية على المستوى الداخلي وانعكاس ذلك على المستوى الدولي، وهما:

- **النموذج الثقافي المعياري:** الذي يقوم على عدم العنف في حل الصراعات الداخلية والدولية ويفترض أن صانع القرار يضع حسابه أن صانع القرار في الدولة الأخرى سيسلك نفس النهج نتيجة لحالة التوافق المسبق.
- **النموذج الهيكلي المؤسساتي:** إذ يركز على أنظمة الضوابط والتوازن في تعطيل قرارات اللجوء إلى القوة والعنف لأن صناع القرار في الديمقراطيات بحاجة إلى الحصول على موافقة الشعوب قبل اتخاذ قرار الحرب.

وعموما فإن الليبراليون البنيويون يركزون على العلاقات الدولية بين الدولة والمجتمع واثرهما على السياسة العالمية، إذ يقوم منظورهم على ثلاث افتراضات جوهرية:

1. الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.
2. كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة –الأمة تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.
3. سلوك الدولة الذي يعتبر محدد لمستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس طبيعة وشكل مقاصد الدولة وخياراتها[1].

---

[1] خالد معمري، **مرجع سابق**، ص: 93.

يميز الليبراليون البنيويون في تصورهم بين ثلاثة اتجاهات تمثل الطرح الليبرالي، حيث كل واحدة تقدم تصورا للأمن الدولي وهي: الطرح المثالي، الطرح التجاري، والطرح الجمهوري، وفيما يلي التوضيح:

أ – **الطرح المثالي:** حيث الاعتماد على درجتي التطابق والتعارض في القيم الوطنية ومدى توجيهها لسلوكيات الدولة على المستوى الدولي [2]، وبعبارات بسيطة فإن المثالية أكثر من أي جذر آخر من الليبرالية تحاول خلق نظام دولي قياسا بنظام التمثيل الداخلي، وهي الفكرة التي استغلها دعاة الفكر الواقعي وعلى رأسهم ادوارد هاليت كار في هجومهم على المعايير الأخلاقية المزدوجة لأنصار العصبة متهمين إياهم بمحاولة خلق نظام يناسب مصالح القوى المنتصرة في الحرب [3]، كما أن التصور المثالي هو الذي كان وراء نظام الأمن الجماعي collective security، فقد استخدم مفهوم الأمن الجماعي على المستوى الدولي منذ إنشاء عصبة الأمم في العام 1921، وهو يقوم على فكرة محورية قوامها عدم السماح بالإخلال بالوضع القائم بطريقة غير مشروعة، من خلال تكوين قوى دولية متفوقة تتمكن من إحباط العدوان أو ردعه. ويقوم هذا الترتيب الأمني على مجموعة من الافتراضات، أبرزها لزومية تبلور اتفاق دولي، لتحديد الطرف المعتدي في حال نشوب صراع مسلح، حتى يتسنى تصفية العدوان قبل أن يتسع نطاقه، ويصبح من المتعذر احتواؤه، وإلغاء آثاره الدولية. حيث يجمع كل الدول هدف واحد وهو مقاومة العدوان أياً كان مصدره، حيث تغدو تلك المقاومة واجباً محتماً على كل الدول، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى. وأن تتمتع كل دولة بذات القدر من الحرية والمرونة، لتشارك في التدابير الدولية الجماعية التي تنفذ في مواجهة المعتدي. وأن تتاح الإمكانات الجماعية للدول التي تشارك في تحمل مسؤولية تنفيذ هذه التدابير المشتركة، وأن تكون من الضخامة إلى الحد الذي يجعلها قادرة على رد العدوان وإحباطه. وأن إدراك الدولة المعتدية أنها لن تستطيع أن تقاوم قوةً أكبر منها، سيجعلها ترتدع عن تنفيذ مغامرات، تعلم مقدماً أنها لن تعود عليها إلا بهزيمة مؤكدة[4].

ب – **الطرح التجاري:** يركز على شكل الاعتماد المتبادل في تأكيد نمط التفسير السوسيو–اقتصادي، فالليبرالية التجارية لها مضامين مهمة للشؤون الأمنية حيث أن التجارة عادة هي أساليب أقل تكلفة لاكتساب الثروة مقارنة بالحروب، العقوبات، أو أية وسائل قهرية أخرى، وهذه الفكرة هي التي شكلت

---

(1) خالد معمري، **مرجع سابق،مرجع سابق،** ص: 95.
(2) **نفس المرجع،** ص: 96.
(3) توفيق حكيمي، **مرجع سابق،**ص: 29.
(4) عبد الجليل زيد المرهون، قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي، السعودية، **جريدة الرياض،** العدد: 13780، 17-03-2006.

جوهر نظرية الاعتماد المتبادل [*] التي طرحها بقوة نع نهاية الحرب الباردة، خصوصا في أعمال جون لونيل وبروس روسات، حيث تستند أعمالهم إلى أن العديد من اشكال النزاعات الدولية تجد مصدرها في انعدام أو ضعف الروابط الاقتصادية والتجارية بين الأطراف المختلفة، وغياب هذه المصالح التجارية والمكاسب الاقتصادية يقصي دور الميكانيزمات الضابطة التي تحكم سلوكها الخارجي تجاه بعضها البعض، ومن ثم فإن الميكانيزم الثاني لتعزيز السلام يقتضي خلق اعتماد متبادل بين الدول، وتمتين الروابط الاقتصادية كفيل بجعل الدول تفضل التجارة على الحرب [1].

ت – **الطرح الجمهوري:** الذي يتميز بمساندته لانتشار الديمقراطية بين الدول مما يعني أنه سيكون من الصعب جدا على الحكومات الانخراط في سياسات تعزز مصالح النخب الاقتصادية والعسكرية بفعل الرقابة المفروضة عليها من طرف مواطنيها [2]، ففي الوقت الذي يشدد فيه الطرح المثالي والتجاري على الحاجيات الناتجة عن نماذج معينة من الهويات المجتمعية وكذا المصالح الاقتصادية المشدد عليها –على التوالي–، فإن التصور الجمهوري يشدد على السبل التي تجمع من خلالها المؤسسات الدولاتية والممارسات الداخلية هذه الطلبات والحاجيات، محولة إياها إلى سياسة رسمية للدولة، وبذلك فإن المتغير الأساسي للبرالية الجمهورية هو نمط التمثيل السياسي الداخلي الذي يحدد تلك الخيارات المجتمعية التي تمنحها الأفضلية مؤسساتيا[3].

إذا قد اعتمد الطرح الكلاسيكي للبرالية على الحرية واتخذها منطلقا نحو تصور للأمن بصفة عامة والأمن الاقتصادي بصفة خاصة فالحرية تضع صناع القرار أمام محاسبة الأفراد، والتي تضمن تناسق المصالح بين الأطراف المختلفة في سبيل بناء نظام عالمي متناسق الوحدات، إلا أن اللبراليون الكلاسيكيون قد أهملوا فاعلا أساسيا في النظام العالمي ألا وهو المؤسسات الدولية، ومن أجل رأب هذا الصدع في المنظور اللبرالي جاء اللبراليون الجدد بأفكار تعطي للمؤسسات الدولية دورا بارزا في تحقيق الأمن الدولي.

---

[*] **الاعتماد المتبادل:** يعني وجود قنوات وأشخاص ومؤسسات تتفاعل عبر الحدود. وتعتبر المدرسة الليبرالية المنظمات الدولية آلية هامة للتنسيق واعتبارها إحدي أهم قنوات المجتمع الدولي المترابط لأنها تساعد الدول الضعيفة في مواجهة الدول القوية من خلال وجود اثبات احتياج الدول الكبيرة للدول الصغيرة ليحدث التفاعل والتنسيق. مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد يقوم علي ان هناك قضايا متعددة التي تشكل جدول الأعمال الدولي ، ولا يوجد ترتيب معين لتلك القضايا من حيث الأولوية، ولكن يوجد نوع من الترابط بين تلك القضايا وغالباً ما تكون النزوع السلمي لدي لدول (لاسيما الدول الليبرالية). وتري المدرسة الليبرالية أنه وفقاً لمفهوم الاعتماد المتبادل فإن العسكرية ليست الأداة الأساسية التي يمكن استعمالها لحل النزاعات الدولية فالقدرات العسكرية تصبح قليلة الأهمية فيما تزداد أهمية القوة المشتقة من القوة الاقتصادية ومدي توافر المعلومات والقدرات الدبلوماسية من حيث قدرتها علي قدرة تشكيل الاختلافات. ويمكن القول إجمالاً إن النظرية الليبرالية تنظر إلي الاعتماد المتبادل كوسيلة توصل المجتمع الدولي إلي السلام ، وذلك لأن أي دولتين يوجد بينهما علاقات تجارية واقتصادية وثيقة لا يمكن أن يتحاربا .

[1] توفيق حكيمي، **مرجع سابق**، ص: 30.
[2] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص: 89.
[3] توفيق حكيمي، **مرجع سابق** ص: 30.

اللبرالية الحديثة "المؤسساتية":

تؤكد اللبرالية المؤسساتية أن للمؤسسات الدولية دور جوهري في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي عبر ما اصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية. وقد تعزز هذا الطرح اللبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي في تطوير النظم الأمنية المستقرة[1].

يقدم اللبراليون الجدد تعريفا جديدا للأمن من منطلق أوسع مبتعدين عن القراءة الجغرافية/العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي مؤكدين أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، كما يركزون على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية، واعتقادهم بأن المؤسسات الدولية في مقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثيرات الفوضى لا يعني أن المأسسة الدولية في استطاعتها منع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب الغير متكافئة المنبثقة عن التعاون، كما باستطاعتها المساعدة للتغلب على النزهة الأنانية للدول بتشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم[2].

أما عن الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها اللبرالية المؤسساتية فإننا نحصرها في النقاط التالية:

1. تعتبر الدول بمثابة الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، حيث أنها فواعل عقلانية rational actors أو مسؤولة، تسعى دائما لتعزيز مصالحها في كل المسائل والحقول، وهذا من مطلق تصور ذاتي مصلحي.
2. تسعى الدول لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون "فالسلوك العقلاني يدفع لرؤية المنفعة في السلوك التعاوني".
3. العائق الأكبر الذي يقف أمام التعاون هو عد م الامتثال للاتفاقيات الموقعة بينها أو للغش والتنصل الذي قد تلجأ إليه بعض الأطراف.

---

(1) خالد معمري، **مرجع سابق**، ص: 98.
(2) سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص: 95.

4. يكون التعاون دائما مقرونا بالمشاكل لكن الدول سوف تقوم بنقل ولاءاتها ومواردها لهذه المؤسسات إذا أرادت أن تحقق مكاسب جماعية، وتمنح لهذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي[1].

أما عن أصحاب هذا الطرح المؤسساتي، فتجدر الإشارة إلى أن منظري اللبرالية المؤسساتية من أمثال: روبرت كيوهان Robert keohane، وجوزيف ناي joseph nye، وأكسلرود axelrod، قد طوروا أفكارهم في استجابة واضحة لنظرية كنيث والتز knith waltz، المتعلقة بالواقعية الجديدة "الدفاعية" وهو ما جعل المذهب المؤسسي اللبرالي الجديد يبدو أقرب إلى الواقعية المعاصرة منه إلى التفكير اللبرالي بشأن العلاقات الدولية، وهو ما سار بالبعض نحو تسميته بـ "الواقعية اللينة soft realisme" في إشارة لتقاسمه كثيرا من افتراضاته مع الواقعيين[2].

نستنتج مما سبق أن اللبرالية قد أعطت تصورا للأمن الاقتصادي على أنه لا يكون إلا بالحرية التجارية والاقتصادية وأن هذه الحرية ستضع الأفراد في قلب المعادلة الاقتصادية والأمنية مما يسمح لهم بلعب الأدوار الأساسية في سبيل ضمان وحماية الاقتصاد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تعصف به، ومنها ظاهرة العولمة.

من بين الحلول التي وضعها الطرح اللبرالي أيضا لضمان الأمن الاقتصادي ما أتى به التصور التجاري حيث يعتبر أن التجارة كفيلة بضمان حياة كريمة للأفراد وبالتالي للمجتمع عموما، كما أن التجارة تقوي وتعزز الروابط بين الأفراد والمجتمعات، والذي من شأنه أن يمنع الحروب والنزاعات "سواء الداخلية أو الخارجية" وهذا الأخير بدوره يكون سببا للأمن الاقتصادي.

أسهمت اللبرالية المؤسساتية بقوة في إعطاء تصور للأمن الاقتصادي ولا يتأتى ذلك حسب أنصارها إلا من خلال المؤسسات الدولية التي تعزز الاقتصاد العالمي، وهو ما من شأنه أن يقوي الاقتصاد الوطني ويضمن الأمن الاقتصادي، فالمؤسسات الدولية [*]، خاصة منها تلك المؤسسات الاقتصادية لها دور تأثيري على الأمن الاقتصادي هذا الدور الذي تراه اللبرالية وتصوره على أنه دور إيجابي فإنه الآن وبعد أن ظهرت هذه

---

[1] توفيق حكيمي، **مرجع سابق**، ص: 34-35.

[2] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص: 95-96.

[*] **المؤسسات الدولية:** يعرف ستيفن بال Stephen bell المؤسسات بأنها مسار أو جملة من العمليات التي تقوم بصناعة السلوك، أو أنها تلك القوانين، الأعراف والممارسات الراسخة مؤسساتيا، أما ستيفن لامي steven lamy فيرى أن المؤسسات هي جملة ثابتة ومتماسكة من القواعد والممارسات التي تحدد أبعاد وتقيد نشاط الفاعلين، وتشكل نواياهم، وقد تشمل بذلك المنظمات، الأجهزة البيروقراطية، المعاهدات والاتفاقيات والممارسات غير الرسمية التي تقبل الدول كمعايير ملزمة.

المؤسسات على الصعيد الدولي وأخذت موقعا متقدما في الاقتصاد العالمي، كما أنه قد أصبح لها بعدا أمنيا يتجاوز دور الدولة في بعض الأحيان كان لابد من إعادة النظر لدور هذه المؤسسات خاصة إذا ما أخذننا بعين الاعتبار تلك الدول التي لم تنخرط بعد بصورة فعالة في منظومة هذه المؤسسات.

فرضت العولمة في عصرنا هذا تحديات ورهانات جديدة على النظام العالمي منها ما ظهر للعيان ومنها ما لم يظهر بعد، كما تعتبر المؤسسات الدولية من أبرز مؤسسات العولمة، خاصة المؤسسات الاقتصادية منها من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبهدف تسليط الضوء على هذه المؤسساتت الاقتصادية وبهدف معرفة العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بظاهرة العولمة وبالتالي الأمن الاقتصادي، وكذا إبراز طبيعة هذه العلاقة كان لابد لنا من رسم فصل ثاني يتناول طبيعة هذه المؤسسات وطبيعة العلاقة التي تربطها بالعولمة والأمن الاقتصادي، **فهل تصدق تصورات الليبرالية عموما والمؤسساتية منها خاصة فيما يتعلق بنظرتها للمؤسسات الدولية خاصة في ظل انتشار العولمة؟** هذا ما سنراه في الفصل اللاحق.

الفصل الثاني

آليات تفعيل الأمن الإقتصادي: المؤسسات الإقتصادية الدولية

تعتبر التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على إثر الفراغ الأيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، والتي أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال، وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية الذي رافقها على مدى القرون الخمسة الماضية من تاريخها، وسيلازمها في أفق مستقبلها المنظور كله ما دام العالم سيظل مرتكزا على مبادئ الرأسمالية، إذ أن هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة إلى أخرى، وهو يشكل اليوم –في ظل العولمة– ذلك البعد المتفجر الأكثر ثقلا في تاريخ تطور الرأسمالية، بحيث يبدو وكأنه حدها التاريخي الأكثر مأساوية، خاصة وأن العولمة قد تعمقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصاديات المراكز أساسا، بصورة همشت المناطق الطرفية التي أصبحت عالما رابعا.

تتمثل أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الوطنية والإقليمية وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة، وقد تميز عقد السبعينيات من القرن العشرين بانهيار الإتحاد السوفييتي وتعاظم نشاط الأسواق المالية وقيام تكتلات اقتصادية كبرى، وبقيام منظمة التجارة العالمية اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، والعولمة الاقتصادية هذه ليست بالأمر الجديد أو المستحدث وهي بدورها مرتبطة بوثيق الصلات مع الجذر الفلسفي للمدرستين: التجارية والطبيعية.

المبحث الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تلعب المؤسسات والمنظمات الإقتصادية العالمية والإقليمية دورا كبيرا في مسار العولمة الراهنة، ويأتي في رأس هذه اللائحة بعض أكبر المنظمات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية **B**anque **I**nternationale de **R**econstruction et de **D**éveloppement **BIRD** وغيره من الأجهزة المعروفة باسم البنك الدولي **B**anque **M**ondial **BM** وصندوق النقد الدولي **F**onds **M**onétaire **I**nternational **FMI**،[1] ويأتي بعد هذه المنظمات الاقتصادية العالمية منظمات إقتصادية

[1] محمد عابد الجابري، **العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة**، ج2، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص: 123.

إقليمية يقتصر نشاطها على الإقليم مثل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بأمريكا اللاتينية والكاريبيCEPALC **C**ommission pour l'**A**mérique **L**atine et la **C**araïbe وبنك التنمية عبر أمريكا **BID** **B**anque **I**nteraméricaine de **D**éveloppement اللذان يلعبان دورا فاعلا في توحيد المناطق الأمريكية، وهناك منظمات إقليمية أخرى تسعى لأن تجمع بلدانا تتصف بتجاذبات إقتصادية موضوعية على قاعدة القدرات الاقتصادية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **E**conomique **OCDE** التي تضم 29عضوا منهم 27 دولة من أكثر البلدان تطورا وتشمل أيضا تركيا والمكسيك، بالإضافة إلى تلك المجموعة هي ليست منظمة بمعنى الكلمة ولكنها تلعب دورا محددا في تعيين مسار اقتصاد سياسي مشترك بين المشاركين في مؤتمراتها السنوية والتي تتمثل في لقاءات السبعة الكبار، مجموعة البلدان السبعة الأكثر تطورا التي تضم أحيانا مندوبا عن الإتحاد الأوروبي والرئيس الروسي وهذا ما يجعلها مجموعة الكبار السبعة + 2 (G7+2) وأحيانا الثمانية الكبار G8.

يضاف إلى هذه المنظمات الاقتصادية الطابع بأن ثمة سلة واسعة من المنظمات طابعها سياسي وتلعب دورا كبيرا في مسار العولمة في طليعتها منظمة الأمم المتحدة **O**rganisation des **N**ation وجملة من المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية **O**rganisation des **E**tats **A**méricains **OEA** وثمة أيضا أجهزة واسعة التأثير ليس لها سمات المنظمة ولكنها عبارة عن ملتقيات دورية أو شبه دورية مثل ملتقى دافوس[1].

<u>المطلب الأول:</u> مفهوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية في أفريل من عام 1944 الدعوة إلى 44 دولة لعقد مؤتمر اقتصادي ومالي دولي في مدينة "بريتون وودز" الأمريكية، وفي يوليو 22 اجتمع مندوبو 28 دولة لوضع الأنظمة اللازمة لقواعد التبادل الدولي، كالقروض والاستثمار، وتمخض هذا الاجتماع على اتفاقية إنشاء منظمتين دوليتين في مجال النقد والقروض وهما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي.

دخلت اتفاقية البنك الدولي حيز التنفيذ في 27 من ديسمبر 1945، إلا أن البنك لم يبدأ أعماله إلا في 25 يناير 1946 في واشنطن وفي 15 نوفمبر 1947 حيث تم الربط بين البنك الدولي وبين الأمم المتحدة،

---

[1] سيد أحمد سعيد، **<u>أساطير الليبرالية</u>**، مصر: مكتبة توثيق الأربكية، 2000، ص:35.

والفرق بينه وبين صندوق النقد الدولي هو أن هذا الأخير يقدم قروضا قصيرة الأجل أما البنك الدولي يقدم قروضا طويلة الأجل[1].

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز بولاية نيو هابشير الأميريكية، وكان قرض الأول من طرف البنك من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في عام 1947 وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول[2].

يتمركز عمل البنك اليوم حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله، وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة، أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع، يعمل 40% من هذه الطواقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء، أصبح البنك ذاته أكبر وأوسع وأكثر تعقيداً بمرور الوقت، حيث يتألف البنك اليوم من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية* ومؤسسة التمويل الدولية* والوكالة الدولية لضمان الاستثمار* والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار*، وهي :

1-البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية:(IBRD) **T**he International **B**ank for **R**econstruction and **D**évelopment يعتبر نواة البنك الدولي وأكبر المجموعات المكونة له تأسس عام 1944 قدم البنك منذ نشأته وحتى نهاية عام 2001 حوالي 500 مليار دولار، وتمتلك الولايات المتحدة 17% و هي بذلك تملك حق الاعتراض على قرارات تعديل رأسمال البنك.

2- الهيئة الدولية للتنمية : (IDA) **I**nternational **D**evelopment **A**ssociation أنشأت هذه الهيئة التي فعلت عام 1960 بهدف رفع المستوى الاقتصادي العالمي و زيادة الإنتاجية و مستوى المعيشة لدى

---

[1] سيد أحمد سعيد، **نفس المرجع**، ص: 35.

[1] رشاد العصار وعليان الشريف، **المالية الدولية**، (د، د، ن): دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000،ص17.

الدول الأكثر فقرا في العالم عن طريق تقديم الدعم المالي لسد الحاجات الأساسية اللازمة للبدء في عملية التنمية و التطوير.

3- المؤسسة الدولية المالية (مؤسسة التمويل الدولية).: (International Finance Corporation(IFC أنشأت مؤسسة التمويل الدولية في عام 1956 بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

4- وكالة الضمان الاستثماري متعددة الأطراف .: (Multilateral Investment Guarantee Agency(MIGA: أنشأت الوكالة عام 1988 للعمل على رفع مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول النامية و تقوم الوكالة بضمان أموال المستثمرين أو المقرضين من المخاطر و خاصة السياسية الممكن حدوثها في هذه الدول[1].

ويشار إلى المؤسسات الأربعة معاً بمجموعة البنك الدولي أو البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية بالإضافة إلى :

المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية : (International Center for Settlement of Investment Disputes(ICSID في عام 1966 انشأ البنك الدولي مركز خاص لحل النزاعات و الخلافات بين الحكومات والمستثمرين على أساس أن حل مثل هذه النزاعات سيسهل من تدفق الاستثمارات الأجنبية[2].

تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يُعتبر البنك الدولي مصدراً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. ويساعد البنك الدولي حكومات البلدان النامية على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات، كمشروعات التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية والاتصالات وإصلاحات الأجهزة الحكومية، وأغراض أخرى كثيرة يجب التفريق بين

---

[1] مروان عطوان، "التمويل و التنمية"، **مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء** المجلد: 39، العدد: 01، 1999، 09:54، www.worldbank.org

[2] مروان عطوان، "التمويل و التنمية"، نفس المرجع .

البنك الدولي ومجموعة البنك الدولي تشير عبارة "البنك الدولي" فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) في حين تضم عبارة "مجموعة البنك الدولي" خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء حول العالم[1].

المطلب الثاني: أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

اندفعت آليات البنك الدولي، وبحماس بالغ، في الترويج لليبرالية، بل والضغط على كافة دول العالم عموماً والعالم الثالث على وجه الخصوص، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكييف التي تمثل أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها، لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيداً من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة، والمنظمات الاقتصادية العالمية، تساند الشركات متعددة الجنسيات وتسهل لها الطريق لنشر بضائعها ومصالحها في جميع بلدان العالم[2].

يقوم نشاط البنك الأساسي على الإقراض، وقد غلب على إقراض البنك في مراحلهـ الأولى الإقراض المشروع وخاصة مشروعات البنية الأساسية ثم في مرحلة لاحقة لاسيما في الثمانينيات أصبح تمويل البرامج وبوجه خاص برامج التكييف الهيكلي حيث لا يموّل البنك مشروعا محددا وإنما يمول حزمة من السياسات خاصة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي[3].

يقوم البنك بدوره عن طريق التمويل، فإنه لا يقل أهمية عن ذلك ما تتضمنه هذه القروض من شروط للسياسة الاقتصادية، وإن كان ذلك أقل وضوحا بالمقارنة مع صندوق النقد الدولي فقروض البنك وخاصة تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي إنما هي قروض لضمان تنفيذ سياسات اقتصادية محددة بأكثر مما هي قروض لتنفيذ مشروعات معينة وقد يتجه البنك الدولي ليكون مصدرا للمعرفة وتقديم النصح بأكثر من كونه مصدرا لتوفير الموارد المالية، وفي كثير من الأحيان تكون قروض البنك الدولي وخاصة

---

[1] رشاد العصار، **المالية الدولية**، مرجع سابق، ص: 45.

[2] إبراهيم نافع، **انفجار 11 سبتمبر بين العولمة و الأمركة**، مصر: دار الأهرام للنشر و التوزيع، 2002, ص: 98.

[3] رشاد العصار، **المالية الدولية**، مرجع سابق، ص: 49.

صندوق النقد الدولي هي شرطا لكي تستطيع الدولة الحصول على التمويل من المصادر التجارية وإشارة إلى المستثمرين الأجانب بسلامة الأوضاع الاقتصادية في الدولة المدينة[1].

تجدر الإشارة إلى أن الفلسفة الاقتصادية التي سادت دوائر البنك قد تغيرت مع الزمن، فالبنك يدعو في الفترة الأخيرة ومنذ نهاية الثمانينيات إلى تشجيع دور القطاع الخاص وتقليص دور الدولة والاهتمام بصناعات التصدير في حين كان من المدافعين عن تدخل الدولة المتزايد في النشاط الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، ويتمثل أهم دور للمنظمات الاقتصادية العالمية عامة الأساسي في العولمة الاقتصادية بواسطة العناصر التالية:

- زيادة الانفتاح و التحرر في الأسواق و اعتمادها على آليات العرض و الطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح و التكييف الاقتصادي والخصخصة، وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة.
- زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة العالمية للتجارة، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.
- التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية، والسياسية ، والثقافية مثل تكتل الآسيان والإتحاد الأوروبي وغيرها، والزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التراجع[2].

يقوم البنك الدولي بمساندة كل من البلدان المتقدمة والنامية عن طريق تقديم القروض والضمانات والأعمال التحليلية والاستشارية، الإعفاء من الديون، وتعزيز القدرات، ومراقبة وتأييد عالمي، تعتمد إستراتيجية البنك الدولي لتخفيف حدة الفقر على بناء مناخ مناسب للاستثمار بالإضافة إلى الاستثمار في الفقراء، وقد تم تلخيص البرنامج الجديد لمحاربة الفقر في التقرير كما يلي[3]:

---

[1] خالد قدّور، "عولمة الاقتصاد... عولمة التهميش، صندوق عالمي للتضامن"، **السياسة الدولية**، العدد:183، 2007، ص:24.

[2] أسامة المجذوب، **العولمة الإقليمية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر, 2000, ص 25.

[3] خالد قدّور، "عولمة الاقتصاد... عولمة التهميش، صندوق عالمي للتضامن"، مرجع سابق، ص: 28.

1) **زيادة الفرص :** مما يعني دعم النمو الاقتصادي العادل، وإمكانية الوصول إلى السوق، وتوصيل الخدمات الاجتماعية للفقراء.
2) **التمكين:** وهذا يعني شمول الفقراء ومشاركتهم، كما يعني خضوع الحكومة للمساءلة والشفافية.
3) **الأمن:** وهو يتعلق بتقليل المخاطر التي يتعرض لها السكان، سواء أكانت صدمات اقتصادية أو أمراض أو كوارث طبيعية أو عنف[1].

حددت وثيقة الإطار الاستراتيجي لعام 2001 الركيزتين اللتين يقوم البنك على أساسهما بتوجيه نشاطاته: الإقراض والمساعدات وبناء القدرات لتحقيق الأهداف، بناء المناخ الملائم للاستثمار والوظائف والنمو المستدام، والاستثمار في الفقراء وتمكينهم من المساهمة في التنمية، تعتمد **الركيزة الأولى:** على إثبات أن أكثر أنواع التنمية نجاحاً هي تلك التي يقودها القطاع الخاص، ولكن يسهلها نوع الحكومات التي تعمل على خلق وتمكين بيئة تتيح بإقامة مشاريع وأنشطة اقتصادية، وتوفير البنية التحتية ورأس المال البشري، بالإضافة إلى نظام قانوني وقضائي ملائم، أما **الركيزة الثانية:** فإنها تعكس أهمية الصحة والتعليم وتقليص إمكانيات التعرض للصدمات، إذا كان السكان الفقراء سيشاركون ويساعدون في إيجاد الفرص الاقتصادية[2].

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944، فلم تكن "التنمية" فكرة، فقد كانت المهمة الرئيسية للبنك الدولي حينذاك إعمار أوروبا، وبعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ تطبيق المبدأ "أن تعمل البلدان الغنية على تحسين المستويات المعيشية في البلدان الفقيرة"، وفي العقود التالية لتلك الفترة تطور فهم المجتمع الدولي للعلاقات بين تخفيف حدة الفقر والنمو الاقتصادي لتشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمشاركة، والتمكين، والحكم.

يتمثل أهم دور للبنك الدولي هو في ترسيخ المبادئ الرأسمالية عن طريق العولمة الإقتصادية بواسطة العوامل التالية:

أولا: تنمية المجتمعات في البلدان النامية

---

[1] إبراهيم نافع، **انفجار 11 سبتمبر بين العولمة و الأمركة**، مرجع سابق، ص: 100.

[2] خالد قدّور، "عولمة الاقتصاد... عولمة التهميش، صندوق عالمي للتضامن"، مرجع سابق، ص: 30.

يتعلق الفقر بأمور تفوق كثيراً، وليس بمجرد الافتقار إلى الدخل، بل يعني عدم التمتع "بصوت" للتأثير على القرارات الرئيسية التي تؤثر على حياة الفقراء، أو التمثيل في المؤسسات السياسية، وقد أدى ذلك إلى التركيز المتزايد على التنمية التي تهتم بالمجتمعات، وما يزال النمو والاستثمار العام والخاص متزايد، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية، ويعتبران من الأمور الجوهرية في تخفيف حدة الفقر، بوجه عام، فإن إمكانية الوصول لخدمات البنية التحتية الحديثة والمحسنة التي تعمل على تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية.

وإذا أخذنا في الاعتبار المقدار الضخم من الاحتياجات والحجم المحدود للموارد المتوفرة لدى البنك، فإن التحدي يكمن في توظيف جميع مصادر التمويل، وبالتركيز على الإصلاحات المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات وعمليات استثمار المنتقاة، فإن احتمال إدخال أنواع أخرى من التمويل سوف يزداد.

ثانيا: التنمية الشاملة

تعتمد الانتقائية داخل البلدان بدرجة كبيرة على أولويات التنمية في كل بلد، ويعتبر مفهوم التنمية الشاملة، الذي أوضح البنك تفصيلاته، والذي يتزايد عدد الجهات التي تتبناه في مجتمع التنمية الأكبر، والذي يعمل على تعزيز جميع العمليات، والتي تتمثل في المبادئ الأساسية لإطار التنمية الشامل فيما يلي: ملكية البلد للإطار، رؤية وإستراتيجية شمولية على المدى البعيد، وشراكة إستراتيجية فيما بين أصحاب المصالح، والتركيز على المساءلة فيما يتعلق بنتائج التنمية، وسواء أكان الأمر تعلق بكيفية الاستثمار وتمكينهم من المشاركة في التنمية أو في كيفية بناء المناخ المناسب للاستثمار والوظائف والنمو المستدام، فإن النجاح يكون مرجحاً عندما تكون مسؤولية استخدام وتفعيل المساعدة الأجنبية في يد البلدان المتلقية المساعدة نفسها، وفي الوقت الحاضر، يقوم المقترضون، وليس البنك، بوضع برامج التنموية، بينما يقوم البنك بدور استشاري[1].

يعتبر إطار التنمية الشامل الذي يعمل على توجيه برنامج التنمية لدى كل بلد، بمراعاة جميع أوجه التنمية – الاجتماعية، الهيكلية، البشرية، المتعلقة بالحكم، والبيئية، بالإضافة إلى الناحية الاقتصادية والمالية،

[1] وليم روبنسن، **العولمة والمجتمع** ، لندن: دار الوراق ،2001، ص: 125.

ويجب أن تحصل البرامج على دعم جميع أصحاب المصالح، المجتمع المدني والقطاع الخاص بنفس القدر كالحكومة والمانحين، أما بالنسبة للبنك فيسمح إطار التنمية الشامل على التمكين من إنجاز عمليات منتقاة لإحداث الحد الأقصى من التأثير، كما يعمل على توفير الإطار الخاص باستراتيجيات المساعدة القطرية، وهي الاستراتيجيات التي عادة ما تغطي فترة ثلاث سنوات وتوضح الخطوط العريضة لبرنامج البنك المتعلق بالإقراض وعدم الإقراض بالنسبة لكل بلد، وفي حالة البلدان الأكثر فقراً، فإن استراتيجيات المساعدة القطرية وجميع المساعدات – بما فيها تخفيف الديون عندما يكون ذلك خياراً – هي حالياً مرهونة بقيام الحكومات المتلقية بإعداد وثائق استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر تكون بعيدة الأمد وتركز على الفقر وتنطوي على المشاركة.

ثالثا: استراتيجيات القطاعات في البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تساعد على تشكيل أسلوب وأنشطة البنك في قطاع أو مجال موضوعي معين، حيث تعمل على تحديد الجوانب الضعيفة نسبياً في أداء بلدٍ ما للاهتمام بها عند ترتيب الأولويات، ويتم إنجازها وتنقيحها كل ثلاث سنوات – بعد مشاورات موسعة ومتاحة بشكل متزايد للمشاركة فيها، قدم البنك مؤخراً إستراتيجيات جديدة للقطاعات حول الغابات، موارد المياه، البيئة، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وتنمية القطاع الخاص[1] .

رابعا: التعاون مع البلدان

تقوم البلدان اليوم نفسها، وليس البنك، بتسيير خطة عمل برامجها بدعم من البنك الدولي، إن المعايير الرئيسية التي توجه اختيار البنك لنشاطاته عبر البلدان هي الفقر ومستوى الأداء، حيث يركز البنك إقراضه في البلدان التي تكون فيها البيئة المناسبة والسياسات المناسبة لتفعيل المساعدات، وكذالك يكون للبنك دور فعّال أكثر. ويتوقف تحقيق أهداف البنك – أو استخدام أي مساعدة بفعالية – على قوة وشمول الإستراتيجية التنموية لكل بلد ودرجة التزامها بالتنمية، والملكية القطرية مبدأ جوهري في إطار التنمية الشامل للبنك وهو الذي يوجه العلاقة بين البنك وعملائه، و يجب بناء كل إستراتيجية على أساس سياسات جيدة وعمل مؤسسي

[1] خالد قدّور، "عولمة الاقتصاد... عولمة التهميش، صندوق عالمي للتضامن"، مرجع سابق، ص: 31.

وحكم سليم، تدعمها جميعاً مستويات متزايدة من مساعدات التنمية والشراكة الدولية التي شملها التحسين. تبين إستراتيجية المساعدة القطرية بشكل مفصل الشراكة بين البنك وكل بلد مقترض، وتحدد إستراتيجية المساعدة القطرية، والتي تغطي عادة فترة ثلاث سنوات، مستوى ومكونات المساعدة المقدمة على أساس الاحتياجات ومستوى أداء مجموعة المشروعات[1].

أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تعتبر الأهداف التي أقرتها 189 دولة في عام 2002 أثناء انعقاد مؤتمر للأمم المتحدة، والتي تجسد مستوى غير مسبوق من الإجماع حول ما يلزم لتخفيف حدة الفقر بصورة مستدامة، فالبنك الدولي هدفه الأساسي هو مساعدة البلدان النامية في رفع مستوى معيشتها مقاسا بمتوسط الدخل القومي بالنسبة للفرد بالإضافة إلى تنمية اقتصادياتها كذلك جاء البنك لتلبية الحاجة الملحة إلى رأس المال لتمويل أعمال بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وقد أعطى البنك حق فتح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تخدم أغراضه، وطبقا لميثاق البنك فإن مساعداته تسترشد بالتنمية الاقتصادية وحدها دون أية ترتيبات سياسية، ولكن حدث في الثمانينيات أن صاغ البنك توجهات جديدة فيما أسماه قروضا لضبط البنية تهدف إلى زيادة قدرة الدول النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي، وقد كشفت سياسات البنك عن انحيازه إلى الأيديولوجية الفردية الأنجلو أمريكية.

وحددت الأهداف غاية معينة يمكن أن يعمل مجتمع التنمية بأكمله، مانحين ومتلقين، على حد سواء لتحقيقها:

1) تعمير ما خربته حروب الاستقلال في البلدان النامية مع استثمار ثرواتها الوطنية، ومنح القروض لمشروعات التعمير أو التنمية.
2) تقديم المعونات الفنية.
3) تحسين المرافق الأساسية كمنشات توليد الطاقة والري والطرق والسكك الحديدية والخدمات الزراعية وغير ذلك من المشروعات، وللبنك الحق في إدارة وتشغيل واستغلال هذه المشروعات، والتأكد من سلامتها وذلك خلال مدة سريان اتفاقية القرض وتحصيله.
4) دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات والمشورات لرسم السياسات الاقتصادية

[1] وليم روبنسن، **العولمة والمجتمع**، مرجع سابق، ص: 126.

والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادية.

5) مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.

6) تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.

7) العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[1].

ويحدد الهدف الأخير، من بين أشياء أخرى، أدوار كل من المانحين والمتلقيين، وتعتبر مؤتمرات القمة العالمية التي عقدت في كل من –ومن بينها المؤتمر الدولي في مونتيري حول تمويل التنمية، والقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ اللذين عقدا عام 2002 والتي شهدت ظهور نموذج حولها، حيث أدركت البلدان المتقدمة بموجبه الحاجة إلى تخفيض الحواجز التجارية، وزيادة المساعدات، وتخفيف أعباء الديون، ويتطلب الوفاء بالأهداف أيضاً تحركا حقيقياً من قبل العديد من البلدان النامية لوضع سياسات اقتصادية سليمة، وإدارة القطاع العام بطريقة فعالة ومجردة من الفساد، كما يحتاج إلى بيئة تعزز الاستثمار الخاص[2].

<u>المطلب الثالث</u>: واقع البنك الدولي في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية

عقدت اجتماعات لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن أيام 7-13 نيسان –ابريل 2008 ، وقد جاءت هذه الإجتماعات في ظل تفاقم الأزمة الإقتصادية الحالية العالمية ومواصلة ارتفاع الأسعار، وقد صدرت عشية إنعقاد هذه الإجتماعات عدة تقارير تؤكد حول خطورة الأزمة الإقتصادية وتداعيتها على الاقتصاد العالمي، ومنها تقرير البنك الدولي بعنوان "ارتفاع أسعار المواد الغذائية يُمثِل خطراً على جهود الحد من الفقر" ويُشير هذا التقرير إلى عدد من القضايا بخصوص ارتفاع الأسعار والتأثير السلبي لذلك على الخطط العالمية من أجل مواجهة قضية الفقر في العالم، بل يؤكد البنك أن الوضع الحالي وارتفاع الأسعار الغير محدود (أسعار القمح ارتفعت 181 بالمائة خلال 36 شهراً) يُشكل خطر كبير على مستقبل الاقتصاد العالمي والمعاناة التي سيتعرض لها العالم.

---

[1] وليم روبنسن، **<u>العولمة والمجتمع</u>** ، مرجع سابق، ص:127.

[2] أسامة المجذوب، **<u>العولمة الإقليمية</u>**، مرجع سابق، ص: 29.

يؤكد البنك الدولي لعام 2002 الذي كشف عن تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، خاصة في البلدان النامية الذي من شأنه إعاقة عملية تخفيض أعداد الفقراء في تلك البلدان، ويضيف البنك، أنه وبالرغم من استمرار ارتفاع أسعار النفط فقد هبط معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2.5% مقابل 3.2% عام 2001 وما رافق ذلك من تراجعات، ليس على المستوى الاقتصادي/الاجتماعي فحسب، بل على الصعيد السياسي حيث تزايدت بصورة غير مسبوقة مظاهر تعمق تبعية الأنظمة في هذه المنطقة وخضوعها الكامل للهيمنة الرأسمالية في نظام العولمة الأمريكي، يشهد على ذلك تفاقم الأزمات المستعصية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتكريس مظاهر التبعية والتخلف في بلدان العالم الثالث عموماً، وفي بلدان النفط خصوصاً، رغم ارتفاع الأسعار إلى ما يقرب من (80) دولاراً للبرميل الواحد في منتصف عام 2006[1].

في ظل مُجمل المعطيات الخطيرة التي نُشرت عشية انعقاد هذه الاجتماعات، وما كشفت عنه الأحداث خلال الأشهر الستة الماضية من أخطار ومن الهشاشة التي يتسم بها النظام المالي العالمي، على حد تعبير البنك الدولي وأن هذه الهشاشة والأخطار الناجمة عنها والمتعلقة بموضوع الاستقرار المالي العالمي، ما زالت في البداية.

يؤكد خبراء البنك أن هذا الاستقرار النسبي في ظل الأزمة لا يزال الاستقرار المالي معرضاً لمخاطر كبيرة، ويؤكدون أن التحدي الحاسم الذي يواجه صانعي السياسات في الوقت الراهن هو اتخاذ خطوات عاجلة لتخفيف المخاطر التي هي بحاجة إلى إجراء تصحيح أشد، وهو ما يشمل ضمن خطوات أخرى إعداد خطة للطوارئ وغيرها من الخطط العلاجية مع القيام في نفس الوقت بمعالجة جذور الاضطرابات الحالية، وتقوم برعاية وتنفيذ السياسة الاقتصادية للقوى العولمية المُعتمدة على السياسة الاقتصادية المدعوة "الليبرالية الجديدة" واقتصاد السوق[2].

تؤكد للجميع خطورة الوضع الذي يواجهه الاقتصاد العالمي اليوم، وفي مقدمته القطب الأمريكي الذي يعتبر الأساس في الحركة الاقتصادية العالمية، لكنه أصبح اليوم ك"الرجل المريض"، الذي يبحث عن الإعانات والمُسكِنات، لدى دول تتعرض لنفس الأزمة إن لم يكن أصعب مما تتعرض له الولايات المتحدة

---

[1] محمد عابد الجابري، **العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة**، مرجع سابق، ص: 165.

[2] أحمد سعفان، "العولمة الاقتصادية"، **مجلة الباحث**، بيروت، العدد: 03، 2009، ص:35.

الأمريكية، فإن هذه الأزمة الطاحنة تشمل الاقتصاد المالي – النقدي وما تتعرض له أسواق المال من تدهور يومي في أسعار العملات والأسهم والأزمات التي بدأت تظهر على البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، وتشمل أيضا الاقتصاد الآخر وهو الاقتصاد الحقيقي أي أزمة ارتفاع الأسعار للسلع المختلفة وفي مقدمتها أسعار النفط والمواد الغذائية والخدمات وغيرها من المواد والبضائع التي لم يعد بإمكان شرائح واسعة من المواطنين وفي مقدمتهم العمال على شرائها، مما يُبشر بحلول الركود الاقتصادي وتفاقم الأزمة عالميا[1].

هذا الخطر الكبير دفع عدد من الخبراء الاقتصاديين إلى مقارنة هذه الأزمة بالأزمة المالية – الاقتصادية الخانقة العام 1929، والتي تلتها الحرب العالمية الثانية، فهل يؤدي تفاقم هذه الأزمة وفق التوقعات التي طرحت في هذا الاجتماع، إلى تعرض العالم لأزمة اقتصادية خانقة تكون لها عواقب وخيمة على المجتمع الإنساني عامة، وفق التوصيات والمعطيات التي عرضت عشية انعقاد الاجتماعات، حيث هناك مطالبة للدول المُختلفة وعلى رأسها الدول الفقيرة، بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتخفيف مخاطر الحاجة إلى إجراء تصحيح أشد، هذا الأمر يعني أن على الدول الفقيرة، الاستعداد لأزمة اقتصادية، بل من مجاعة وفقر مدقع، ستدفع ثمنه الطبقة الفقيرة في هذه الدول أولا ومن ثم في الدول الغنية[2].

بالمقابل عبر كل من الإتحاد العالمي للنقابات العمالية ومنظمة العمل الدولية عن القلق الكبير من هذه المعطيات ومن تفاقم الأزمة الاقتصادية على أرض الواقع، وارتفاع الأسعار خاصة للمواد الغذائية الأساسية، التي تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقة للأجور، واحتمال دخول اقتصاديات الدول المختلفة إلى حالة من الركود والبطالة وانتشار الفقر والفاقة، خاصة بين أصحاب الدخل المحدود من أبناء الطبقة العاملة في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء[3]،

عبّر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن قلقه من الأزمة الاقتصادية – المالية القائمة حاليا ، وطالب بوضع الحلول، وبأن تتخذ الخطوات المطلوبة من اجل اتخاذ تدابير للمساعدة والتخفيف عن الدول ضد التباطؤ العالمي، مثل المساعدة للتعويض اثر ارتفاع أسعار النفط والغذاء، ووضع برنامج طارئ يضمن التسهيلات الائتمانية للبلدان التي تواجه صعوبات مالية، واتخاذ تدابير فورية للحماية ضد زعزعة حركات رؤوس الأموال المضاربة في أسواق المال ومنع مواصلة التدهور القائم اليوم، من جهة ومن جهة ثانية

---

[1] محمد عابد الجابري، **العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة**، مرجع سابق، ص: 167.

[2] أحمد سعفان، "العولمة الاقتصادية"، **مرجع سابق**، ص:36.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، القاهرة: مجموعة النيل العربية. 2008، ص:165.

وبنفس السياق: الاستقرار والتقدم في عالم العمل يهدده عدم الاستقرار والنكسات في عالم المال، وبأن حجم عملية إعادة الهيكلة المالية الجارية حاليا، جعل الأزمة المالية الحالية ربما هي الأشد والأقسى منذ عام 1945، وأن نتيجة التباطؤ في النمو الاقتصادي القائم حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الصناعية قد تستمر هذه الأزمة لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات، مما يتطلب اتخاذ خطوات فورية لمواجهتها[1].

حيث طرح عدد من الأفكار لمواجهة هذه الأزمة وفق أولويات ومنها وضع السياسات المالية من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والتنظيم الدولي للأسواق المالية، وتطوير المشاريع المستدامة والعمالة والسياسات للتعامل مع تغير المناخ، حيث تقوم بتطلع إلى النتائج التي توصلت إليها المناقشات الدولية الجارية حاليا بشأن الإصلاحات على النظام المالي وحث على أن يتم النظر في توفير الحوافز للاستثمار في المشاريع الإنتاجية والمستدامة التي تضمن على عبور هذه الأزمة من جهة أخرى.

هذه المعطيات بخصوص الأزمة الاقتصادية الحالية التي تجتاح العالم – هناك من يُحبذ القول بوادر الأزمة الاقتصادية – تؤكد لنا أن العولمة والإغداق الاستهلاكي والرفاهية ربما تكون في نهايته ، وأن قوى رأس المال لا يُمكن أن تواصل ال تزايد اليومي بالأرباح من خلال الاتجار بأسواق مالية تغلب على الكثير منها عمليات الوهم الرقمي، وليس القيمة الحقيقية لتلك الأسهم، والأمر الغريب الذي برز في ظل هذه الأزمة هو المباشرة بسياسات "ضبط الأسعار" و"مراقبة الاستيراد" وتقنين بعض السلع وغيرها من الخطط التي تندرج ضمن خانة السوق المراقب وليس سياسة "الأسواق الحرة" التي تغنى بها أباطرة العولمة وأصحاب المدرسة الليبرالية ومن أُطلق عليهم "الليبراليون الجدد" في البيت الأبيض بواشنطن، واليوم يبحثون عن الحلول لبوادر فشل سياستهم الإقتصادية (والعسكرية العدوانية)، لأن تلك السياسة اهتمت بمصالح شريحة رأسمالية محدودة العدد سيطرت على الاقتصاد العالمي، على حساب مصالح الطبقة العاملة ومختلف الشرائح الاجتماعية المُستضعفة، ثم إن هذه العولمة أتت بالبؤس والاستغلال، حيث حولت سكان الكرة الأرضية الى مجموعة سكانية كبرى يجري استغلالها من قبل قوى رأس المال المعولم[2].

المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي

---

[1] أحمد سعفان، **مرجع سابق**، ص:37.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سابق**، ص:166.

تقوم المنظمات الدولية الاقتصادية بدور رئيسي في تأكيد أهمية الأمن الإقتصادي في ظل العولمة ويظل ترسيخها والإعداد لوحدة العالم في مختلف المجالات، وذلك عبر آليات عملها والقواعد الملزمة التي تنشئها وتتجلى هذه المساهمة بالخصوص من خلال الوظائف والدور الموكل لكل منها والمفاهيم الأساسية التي تستند إليها، ذلك أنها تترجم مفهوما وإيديولوجيا رأسمالية ليبرالية في مجال الاقتصاد الدولي، وتتجلى مساهمة المنظمات الدولية الاقتصادية بخصوص هذا المجال في تجسيد الأمن الإقتصادي في تحرير المبادلات التجارية الدولية، وقد تناولنا في المبحث الأول دور البنك الدولي في تجسيد العولمة عن طريق السياسات التي ينتهجها لتحقيق ونشر آليات الرأسمالية العالمية وتضغط على الدول للعمل بتوجيهاتها وذلك عبر آليات عملها والقواعد الملزمة التي تنشئها وتتجلى هذه المساهمة بالخصوص من خلال الوظائف والدور الموكل لكل منها والمفاهيم الأساسية التي تستند إليها، ذلك أنها تترجم مفهوما وإيديولوجيا رأسمالية ليبرالية في مجال الاقتصاد الدولي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى صندوق النقد الدولي ودوره في العولمة.

المطلب الأول: مفهوم صندوق النقد الدولي

أنشئ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا وتجنبا لأخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة، وعلى مدى الستين عاما الماضية، ظل الصندوق في حالة تغير وتكيف دائم، غير أنه تشكل مند إنشائه بفعل أحداث التاريخ وتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين، فظهرت الحاجة بوضوح لوجود منظمة مثل صندوق النقد الدولي أثناء الكساد الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي بالدمار في الثلاثينات من القرن الماضي، وكان الكساد مدمرا لكافة صور الحياة الاقتصادية، فقد أفلست الآلاف من البنوك، ولم يقتصر الدمار على الاقتصاد المنظور، فلم يقل عنه الدمار الذي أصاب العالم غير المنظور، والذي يتضمن التمويل الدولي والتبادل النقدي، وقد أدى نقص الثقة واسع النطاق في النقود الورقية إلى الطلب على الذهب بدرجة أكبر من قدرة وزارات الخزانة الوطنية على توفيره، وهكذا فقد أُجبر عدد من الدول وعلى رأسها المملكة المتحدة على التخلي عن قاعدة الذهب، التي أعطت النقود قيمة معروفة ومستقرة لسنوات عديدة، من خلال تحديد قيمة كل عملة بكمية معينة من الذهب، وبسبب عدم التأكد بشأن قيمة النقود التي لم تعد ترتبط بعلاقة ثابتة بالذهب، أصبحت عمليات تبادل النقود من الأمور الصعبة للغاية فيما بين تلك الدول التي ظلت تتبع قاعدة الذهب وتلك التي لم تعد تفعل ذلك، واكتنزت الدول الذهب والنقود التي يمكن تحويلها إلى الذهب، لتتسبب بذلك في حدوث مزيد من الانكماش في كمية المبادلات النقدية بين الدول واستمراريتها، ولتحد من

فرص العمل، ولتقلل مستويات المعيشة، وبالإضافة إلى ذلك، قامت بعض الحكومات بتقييد تبادل النقد المحلي بالنقد الأجنبي بصورة خطيرة، بل وحتى أخذت في بحث تطبيق نظم المقايضة (قاطرة في مقابل 100طن من القهوة على سبيل المثال) التي قد تلغي استخدام النقود تماما[1].

أما الحكومات الأخرى، مدفوعة بيأسها من إيجاد مشترين أجانب لمنتجاتها الزراعية المحلية، فقد جعلت هذه المنتجات تبدو أرخص من خلال بيعها لعملتها الوطنية بأقل من قيمتها الحقيقية، لكي تقطع الطريق أمام تجارة الدول الأخرى التي تبيع نفس المنتجات، وقد أثارت هذه الممارسات – والتي تعرف بالتخفيضات التنافسية لقيمة العملة – الرغبة في الانتقام فحسب من خلال قيام المنافسين التجاريين بإجراء تخفيضات مماثلة لقيمة العملة، وتعقدت العلاقة بين النقود وقيمة السلع، تماما مثلما حدث للعلاقة بين قيمة إحدى العملات الوطنية والعملات الأخرى، وفي ظل هذه الظروف حل الضعف بالاقتصاد العالمي، ففيما بين عامي 1929 و1932، انخفضت أسعار السلع بمقدار 48 بالمائة على مستوى العالم، كما انخفضت قيمة التجارة الدولية بمقدار 63 بالمائة[2].

انعقدت العديد من المؤتمرات الدولية خلال فترة الثلاثين بلت القرن الماضي لتحديد المشكلات النقدية العالمية، ولكنها باءت بالفشل، وبدا واضحا عدم ملائمة الحلول الجزئية والمؤقتة، فما كان مطلوبا هو تعاون جميع الدول على نطاق لم يطرق من قبل لإقامة نظام نقدي مبتكر ومؤسسة دولية تشرف عليه، فقدم اثنان من المفكرين– وهما "هاري ديكستر هوايت" من الولايات المتحدة، و"جون مينارد كينز" من المملكة المتحدة في نفس الوقت تقريبا في أوائل الأربعينات من القرن الماضي مقترحات لمثل ذلك النظام، وبحيث لا يكون الإشراف عليه من خلال الاجتماعات الدولية العرضية، وإنما من خلال منظمة تعاونية دائمة، وقد يشجع هذا النظام – في تفاعله مع متطلبات الزمن – التحويل غير المشروط من إحدى العملات إلى الأخرى، ويحدد قيمة واضحة ومطلقة لكل عملة، ويمنع القيود والممارسات – مثل التخفيضات التنافسية لقيمة العملة – التي أودت بالاستثمار والتجارة إلى توقف تام فعليا خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي[3].

بعد كثير من المفاوضات في ظل الظروف الصعبة التي صاحبت فترة الحرب، وافق المجتمع الدولي على ذلك النظام، وعلى إنشاء منظمة تقوم بالإشراف عليه، حيث جرت المفاوضات النهائية لإنشاء صندوق

---

[1] عبد الله الصعيدي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الكويت: مطابع البيان التجارية، 1994، ص: 47.

[2] **نفس المرجع**، ص:48.

[3] أحمد سعفان، **مرجع سابق**، ص: 38.

النقد الدولي بين ممثلي 44 دولة، اجتمعوا في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 1944، وبدأ صندوق النقد الدولي عملياته في مدينة واشنطن العاصمة في مايو 1946، وكان عدد أعضائه آنذاك 39 عضوا، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي الآن 156 بلدا، تمثل كل الأنظمة السياسية والاقتصادية من الاشتراكية المخططة مركزيا إلى الرأسمالية الحرة، والعضوية مفتوحة أمام كل بلد يدير سياسته الخارجية بنفسه، ويرغب في الالتزام بميثاق الحقوق والالتزامات الخاص بالصندوق، وجميع الدول الكبرى الآن أعضاء أو تقدمت مؤخرا بطلبات للحصول على العضوية، ويمكن للأعضاء أن تترك الصندوق متى رغبت في ذلك، وفي الواقع، فقد فعلت كل من كوبا وتشيكوسلوفاكيا واندونيسيا وبولندا ذلك، بالرغم من أن جميع تلك البلدان – باستثناء كوبا – أعادت التفكير فيما بعد في مدى حكمة قراراتها، وعاودت الانضمام في آخر الأمر إلى المؤسسة[1].

يُعرف الصندوق النقد الدولي: "صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ؛ ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلدا، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة"[2].

يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام المالي عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه – كما يتضح من اسمه – صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات .

عرف الصندوق الدولي العولمة بأنها: "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله"[3].

<u>المطلب الثاني</u>: أهداف صندوق النقد الدولي ودوره في ظل العولمة الإقتصادية

---

[1] نايف علي عبيد، **<u>العولمة</u>**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للبحوث والدراسات، 2001، ص: 65.

[2] بول هيرست، **<u>عولمة الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم</u>**، (ترجمة: أحمد الدغيد)، بيروت: دار النشر، 1996، ص: 97.

[3] نفس المرجع، ص: 98.

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل – وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني – أي ميزان معاملاته مع بقية العالم، مجال اختصاص صندوق النقد الدولي: سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي

وتتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي[1]:

1) تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
2) تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
3) العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
4) المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية .
5) تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
6) العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

ويسترشد الصندوق، في تصميم سياساته واتخاذ قراراته، بالأهداف المرسومة في هذه المادة، من المادة الأولى في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي

[1] محمود شهاب محمد، **المنظمات الدولية**، القاهرة : دار الشروق، 1990، ص: 110.

يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالمياً من خلال ما يلي[1] :

- التوسع المتوازن في التجارة العالمية.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.

يركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان – أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف – وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها .وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور. ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات، وعلى مر السنين ومنذ إنشائه، تغير صندوق النقد الدولي وبشكل ملحوظ، وأما الآن فهو يتربع على هيمنة السوق بحماسه العقائدية، وأسس على الاعتقاد بوجود حاجه لممارسة الضغط الدولي على البلدان من أجل اعتماد المزيد من السياسات الاقتصادية التوسعية كزيادة الإنفاق وتقليل الضرائب أو تخفيض معدلات الفائدة مما يؤدي إلى انكماش الاقتصاد[2].

حصلت تغيرات، في هاتين المؤسستين الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الثمانينيات القرن الماضي وهو العصر الذي كان يدعو فيه كل من رونالد ريغان ومارغريت تاتشر إلى أيديولوجية السوق الحر، وكيف أصبح (الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) مؤسستين تبشيريتين جديدتين تروج من خلالها لأفكار العولمة على البلدان الفقيرة والممتنعة، التي غالبا ما تكون بأمس الحاجة إلى القروض والمنح، والدور الذي تمارسه هذه المنظمات الاقتصادية الدولية، قد دخل مرحلة جديدة خصوصا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي

[1] محمود شهاب محمد، **مرجع سابق**، ص: 111.

[2] محمد عابد الجابري، **مرجع سابق**، ص: 128

والبلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية، وتردي اقتصاديات البلدان النامية وفشل عمليات التنمية، فضلا على تزايد المديونية، حيث بدأت هذه المنظمات بالضغط ونشر وفرض نهج التوجه الجديد (نهج الليبرالية الجديدة) وتسهيل مهمات الشركات متعددة الجنسيات وتوسيع نشاطها على صعيد العالم وعلى صعيد البلدان النامية[1].

أصبح لزاما على الدول المدينة أن تقبل برامج التثبيت الاقتصادي (صندوق النقد) وتطبق بكل صرامة برامج التكيف الهيكلي (البنك الدولي) إذا كانت راغبة في تلقي القروض وإعادة جدولة القديمة، لتنتقل بذلك مفاهيم الليبرالية الجديدة إلى الدول الفقيرة في صورة تخلي الدولة عن فكرة التوظيف الكامل وخفض الإنفاق العام ورفع القيود المفروضة عن العمليات الاستيراد أو حركة رؤوس الأموال وبيع مشروعات الدولة– الخصخصة–، وإذا كان البنك الدولي هو إحدى مؤسسات العولمة للنظام الاقتصادي العالمي فإن المؤسسة التي لعبت الدور المهم والذي فاق دور البنك الدولي هو صندوق النقد الدولي ويرجع سبب ذلك إلى أنه قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب وهي العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات فضلا عن أنه ظل لفترة غير قصيرة معنيا بأمور الدول المتقدمة في حين كان البنك الدولي منهمكا في أمور الدول النامية وهي أقل أهمية على المستوى الإستراتيجي وقد ظل صندوق النقد مؤسسة صغيرة نسبيا إذا قورنت بالبنك فكان أقرب إلى مؤسسات النخبة التي تتعامل مع عدد محدود نسبيا من الدول –الدول الصناعية– وذلك قبل أن ينجرف مثل البنك الدولي إلى قضايا الدول النامية حيث أصبح مع هذا الأخير يمثلان ثنائيا لضمان الإصلاح الاقتصادي في دول العالم الثالث منذ الثمانينيات ولضمان تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق في التسعينيات، ويقوم الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي على تحقيق الأهداف التي أنشئا لأجلها[2].

قام صندوق النقد الدولي على أساس نظام الحصص وفقا لمعايير تأخذ في الاعتبار وضع الدولة في الاقتصاد العالمي ولم تحدد هذه الحصص وفقا لمعيار واحد بل أخذت في الاعتبار أمور عدة منها حجم التجارة الدولية لكل دولة وحجم الناتج القومي، وإذا كان ثبات أسعار الصرف هو من مبادئ التي قام علها الصندوق عند إنشائه وهو أمر تغير فيما بعد فإن هذا الثبات لم يكن مطلقا حيث أجيز تعديل هذه الأسعار

---

[1] فتحي محمد سليم، "العولمة هي أداة الرأسمالية الحديثة للسيطرة على العالم"، **مجلة المستقبل العربي**. العدد: 228 ، 2001، ص 19.

[2] فتحي محمد سليم، "العولمة هي أداة الرأسمالية الحديثة للسيطرة على العالم"، مرجع سابق، ص : 184.

إذا توافرت ظروف خاصة ولذلك فإن اتفاقية الصندوق قد أخذت بحل وسط بين أنصار الثبات المطلق وأنصار تقلبات الأسعار وإن كان النظام قد اتجه عمليا إلى مزيد من الثبات، وذلك حتى بدأت المشاكل اعتبار من نهاية الستينيات، وحيث عدل عن هذا النظام كله في منتصف السبعينيات، علاوة على ذلك يلجأ الصندوق إلى تطبيق بعض السياسات تجاه دول العالم الثالث كسياسة إعادة الجدولة التي يراد منها ضمنيا تكريس عولمة ظاهرتي الفقر والتخلف، سياستي التقشف المالي والخوصصة، وهي السياسات التي استسلمت لها دول العالم الثالث وتخلت بموجبها عن العديد من المؤسسات العمومية ذات العيار الثقيل لصالح صندوق النقد الدولي الذي يعمل على عولمة هذه السياسات الاقتصادية الكلية[1].

يعتبر هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير بل وإنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة، عبر أوضاع مأزومة لأنظمة – في العالم الثالث – فقدت وعيها الوطني أو كادت، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي "الجديد" تحت عناوين تحرير التجارة العالمية وإعادة الهيكلة، والتكيف والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي "الجديد" أو ما يسمى بالعولمة Globalisation التي بدأت تنتشر وتتغلغل في أرجاء كوكبنا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي حتى بداية هذا القرن الحادي والعشرين، وفي الواقع أن الرأسمالية جددت نفسها، ولا تزال على الأرجح قادرة على تجديد نفسها، ولا سيما على صعيد النمو المتسارع في قوى الإنتاج، ولكن ما يغفل عنه كثيرون أن كل تطور نوعي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي إلى تغير مقابل في نسق العلاقات الدولية، يتمظهر في صيغة أزمة دولية كالتي نعيشها اليوم، وما ذلك إلا لسبب تعمق الطابع العالمي للقيمة، وتعمق الطابع العالمي لتقسيم العمل وتوزيع الثروة وعوامل الإنتاج وصيرورة السوق العالمية المبتورة، كحقائق واقعية، ومع ذلك لا تكف التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عن العمل والتأثير في بنيته وأدائه، وفي مقدمتها التناقض بين رأس المال والعمل، ولا سيما في ظل الكشوف العلمية وثورة الثقافة، وتحول

[1] عبد الرحمن يسري احمد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مصر: الدار الجمعية ، 2000، ص،ص: 125-126.

المعرفة إلى قوة إنتاج أساسية، وما نمو البطالة والفقر واتساع دائرة المهمشين على الصعيد العالمي سوى بعض مظاهر هذا التناقض[1].

تتطابق الأساليب المستخدمة بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخطوطها العريضة مع الصورة التالية: عندما تعمل دولة في طور النمو لسبب أو آخر على مساعدة من المؤسسات الدولية وتجد نفسها مضطرة لمساعدة مالية يتم إرسال خبراء لها ينحصر همهم الأساسي بجعل التعاون المستقبلي مطابقا للصرامة الأيديولوجية، ورغم أن المشاريع المعدة تختلف بتفاصيلها حسب بعض العوائق الخاصة إلا أنها تقدم هيكلية عامة مطابقة لشرط القبول، عندها تقوم بفرض عدد من المراحل الضرورية قبل منح القرض: تحرير الأسعار، تخفيض العملة الوطنية، تجميد وتخفيض الرواتب، قطع في المصروفات العامة من أجل تخفيض العجز الخارجي، خصخصة الشركات العامة الكبرى (مصارف–شركات النقل– المؤسسات الصناعية) فتح الحدود أمام المنافسة الدولية، التخصص في عدد محدود في الإنتاج المعد للتصدير، فلهذه المتطلبات نتائج مشابهة في كل مكان، فتحرير الأسعار يؤدي صعودها إلى جعل السلع الأكثر ضرورة صعبة المنال أمام جزء ضمن عامة الشعب[2].

تعتبر المفاهيم الرأسمالية مثل تحرير تدفقات رؤوس الأموال المترافقة مع حرية تنقل البضائع والأفراد والتجارة والخدمات و(التقنيات) بفضل التكتلات الإقتصادية الكبرى والشركات العالمية واتفاقيات منظمة التجارة الدولية التي نشأت قبل بضع سنوات أدى إلى أنماط متكاملة من الإنتاج والخدمات العابرة للحدود الوطنية أو المحلية المعهودة، وعلى إثر ذلك يقول المعارضون بأن العولمة تزيد الحراك الدولي للاستثمار المباشر بعيدا عن السيطرة الوطنية ذلك أن الاستثمارات تتحرك عبر الكرة الأرضية بسرعة البرق وأن بعض الشركات ومن ثم فهي جد حساسة للضرائب وغيرها من التدابير التي ترفع التكلفة ولهذا فإن معظم الشركات تجد أنه من الأفضل لها أن تتوطن حيث تقوم بأعمالها، فالحجم الكلي للتدفق الرأسمالي بين الدول مثله مثل التجارة الدولية حقق زيادة كبيرة خلال العقود القليلة الماضية فقد زاد حجم تدفق الرؤوس الأموال الخاصة إلى أكثر من الضعف خلال السنوات العشر الأخيرة في الدول ذات الدخل المرتفع ويؤكد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن رؤوس أموال القطاع الخاص احتلت مكانة الأموال الحكومية بوصفها المصدر

---

[1] عبد الكريم الجباعي، "أزمة الرأسمالية المعاصرة"، **السياسة الدولية**، العدد: 2305، 2005، ص: 15.

[2] عبد الوهاب عثمان، **تحديات العولمة الاقتصادية**، الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية، 2003، ص:87.

الأول لرأس المال بالنسبة للدول النامية وتمثل حاليا الأموال الخاصة نسبة 80% من إجمالي التدفقات المالية على الدول النامية، لكن قدرة الدول الفقيرة والدول الصغيرة بشكل خاص على استيعاب الاستثمار قدرة محدودة للغاية وبالرغم من أن زيادة تدفق الاستثمار إلى هذه الدول يعد من الأمور المطلوبة[1].

كان من المنطقي أن تعمد الدول الكبرى إلى فرض هذه الرؤى على الدول الصغيرة التي صار عليها أن تفتح أسواقها أمام المنتجات الأجنبية، وأن تسقط أسوار الحماية الجمركية على منتجاتها الوطنية وأن تخفض من أسعار صرف عملاتها المحلية من خلال إتباع سياسة التعويم النقدي فضلا عن ترحيبها الطوعي بدخول رؤوس الأموال الأجنبية لأسواقها، وإذا كانت الدول الصناعية الكبرى تمتلك الحصص الأكبر في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وبالتالي السيطرة على قرارات هاتين المؤسستين طبقا لنظام التصويت بالحصة فراحت بذلك تصيغ برامج الإقراض وتسويات ديون الدول النامية[2].

المطلب الثالث: واقع الصندوق النقد في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية

تشكل العولمة المالية أكثر النشاطات الاقتصادية عولمة وذلك بعد بروز الأسواق المالية العالمية، وقد كانت الأسواق المالية دائما عالمية الطابع حيث اهتمت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بوضع قواعد ومؤسسات دولية الطابع لضبط النظام النقدي العالمي، لكن رغم الطابع العالمي للأسواق المالية قبل التسعينات، إلا أنها لم تكن معولمة حيث ظلت في العموم وحتى بداية عقد التسعينات تدار من قبل الدول إدارة وطنية، وبالإشراف المباشر للمؤسسات المصرفية المحلية، ما استجد خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي هو قيام أسواق مالية عابرة للحدود، وخارجة عن الإطار الرسمي، ويغيب عنها أي تحكم من قبل الدول، فالدول تراقب عن بعد، وربما مازالت غير قادرة على التدخل، بيد أنها حتما لم تعد قادرة على أن تتحكم أو تقنن حركة الأسواق المالية العالمية، وقد أصبح كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منظمات عالمية بما للكلمة من معنى، كما أن نفوذهما زاد توسعا نتيجة لترسيخ مبادئ مدونة حسن السلوك وتكثيف برامج التقويم الهيكلي، ورفع عدد الاستشارات السنوية مع الأعضاء، كما أن ارتفاع حجم المديونية

---

[1] مقدم عبيرات وعبد المجيد قدي، "العولمة وتأثيرها على الإقتصاد العربي"، **مجلة الباحث**، العدد:01، 2002، ص:45.

[2] جاك بولاك، **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة** ، (ترجمة: أحمد منيب)، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001، ص:124.

وسلوك إعادة الجدولة أعطى لصندوق النقد الدولي صلاحيات تخترق الحدود الوطنية وتقلص بالتأكيد من سيادة الدول الأعضاء [1].

تمثل مخططات استقرار الاقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي أداة قوية وفاعلة لإعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن إعادة الهيكلة أدت في أغلب الحالات إلى تقليص المداخيل الحقيقية وتدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة وبالتالي فهي ذات أثر مباشر في عولمة ظاهرة الفقر، وقد كان لسياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في خطط التقشف المالي وفتح الحدود، وعمليات الخوصصة في ما يزيد عن سبعين دولة مدينة في العالم الثالث وشرق أوربا، حيث فقدت هذه الدول بتطبيقها لهذه الإجراءات السيادة ، وأجبرت على تنظيم المصارف المركزية والتخلي عن مؤسسات عامة وبمعنى آخر وجدت نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية مكونة من المؤسسات المالية الدولية وموظفيها، وقد ساعد تطبيق برامج إعادة الهيكلة على عولمة السياسات الاقتصادية الكلية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يعملان كما هو معروف، بالتنسيق مع المصالح القوية بنادي باريس ولندن ومجموعة الثماني G8[2].

يقوم هذا الشكل الجديد من الهيمنة الذي يمكن تسميته "استعمار السوق"، بتطويع وإخضاع شعوب وحكومات العالم إلى اللعبة المغفلة لتفاعلات هذه السوق، وهي وضعية، لم يعرف التاريخ لها مثيلا، مما يدفع إلى التساؤل بشدة وإلحاح عن مصير هذا النظام ، وقد خلقت العولمة المالية دولتها الخاصة الفوق قومية، وهذه الدولة مرتبة ومنظمة بأجهزتها بقنوات التأثير وبوسائل الحركة الخاصة بها، والأمر يتعلق بهذا البرج(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، فهذه المؤسسات الأربعة تتكلم بنفس الصوت الذي تعكسه كبرى وسائل الإعلام لتعظيم قوة السوق لدرجة الهوس، هذه الدولة العالمية هي سلطة بدون مجتمع، وهذا الدور الجديد محمول من طرف الأسواق المالية والمؤسسات العملاقة وكنتيجة لذلك فالمجتمعات إن كانت موجودة فهي مجتمعات بدون سلطة.

يجسد واقع هذه المؤسسات سلطة العولمة المالية، فالقرارات تتخذ من قبل مؤسسات "بريتون وودز" ومن قبل المنظمة العالمية للتجارة حيث أن الشعوب لم تعد تراقب أي شيء فالبنك الدولي لا يحدد فقط الاختيارات

---

[1] جاك بولاك، **مرجع سابق**، ص: 125.

[2] مقدم عبيرات، **مرجع سابق**، ص: 46.

الماكرو اقتصادية، ولكنه يفرض التزامات وشروط أخرى مرتبة تحت اسم حسن التسيير أو الإدارة (الحكامة)، فصندوق النقد الدولي أصبح يؤدي دورا تقويضيا، فقد تحول إلى حارس لرأس المال وبالتأكيد في الدول النامية وشرق أوربا، ومهمات مؤسسات "بريتون وودز" تكمن اليوم في فرض الليبرالية وإدارة تعويم العملات وإخضاع اقتصاديات العالم الثالث والبلدان الشرقية لوازع مطلق هو خدمة الدين بدل احتواء الأزمات التي تصيب العلاقات المالية والنقدية الدولية، فقد تنامى دور صندوق النقد الدولي وصلاحياته منذ إنشائه وطور مبدأ المشروطية في مجال حقوق السحب، ليفرض رقابته على اقتصاديات الدول الأعضاء في حال العجز الكبير في ميزان المدفوعات، كما طور البنك الدولي أيضا هذا الاتجاه في مجال القروض والمساعدات، وحدث التطور الأهم في عمل هاتين المؤسستين على إثر صدور مقررات مجلس الإدارة لعام 1979 والتي أكدت على مبدأ المشروطية وتطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي، وتوسيع التعاون فيما بين الصندوق والبنك في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية والتزام الدول المدينة بها والتدخل في إعدادها ضمن إطار برنامج التكييف الهيكلي، تمتنع مؤسسات بريتون وودز عن تقديم القروض والمساعدات المالية للدول التي تخرج عن مسار النظام الاقتصادي العالمي، وتقوم من خلال إعطائها هذه القروض بإلزام الدول بانتهاج سياسة اقتصادية ومالية ونقدية تصب في النهاية في إطار حرية اقتصاد السوق وانفتاح الأسواق والعولمة المالية [1].

دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصندوق النقد الدولي: المرحلة الراهنة

بعد الحديث عن الدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي في تغيير دوره العالمي في خدمة المصالح الغربية العامة والأمريكية على وجه الخصوص وسيطرة هذه الأخيرة عليه، من بدء تكوينه تبنى مشروع هوايت الذهبي ونظام الحصص والقوة التصويتية المبنية عليه الذي فرض الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة، وعند افتتاح المؤتمر كانت الأمور محسومة تقريباً فالولايات المتحدة و بريطانيا اتفقتا على تحديد موارد الصندوق بحدود 8 مليار دولار بحيث تكون حصة الولايات المتحدة مليارين ونصف وحصة المملكة المتحدة نصف هذا المقدار [2].

نذكر مثالين عن تفعيل دور البنك والصندوق لتحقيق أهداف سياسية في مناطق عدة في العالم في فترة التسعينات :

---

[1] مقدم عبيرات، **مرجع سابق**، ص: 47.

[2] عبيد نايف علي، **العولمة**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للبحوث والدراسات، 2001، ص:207.

الحالة الأولى: التي استخدم فيها الصندوق لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية هو موضوع إعادة انتخاب الرئيس الروسي يلتسين والذي كانت الولايات المتحدة ترغب في استمراره في الرئاسة ومن المعروف أن الاقتصاد الروسي في تلك الفترة كان اقتصاداً مريضاً يعاني من ركود عميق وتضخم كبير وتدهور مزمن في مستويات المعيشة وكانت هذه الأمور لابد وان تؤثر سلبياً في العملية الانتخابية ما كان من صندوق النقد الدولي إلا أن أعلن عن تقديم قرض كبير لروسيا قيمته 10.1 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات فضلاً عن إصداره تقريراً يشيد بالاقتصاد الروسي عام 1996 علماً أن البيانات التي أصدرها الصندوق فيما بعد تؤكد كلها الحالة المزرية التي كان عليها الاقتصاد الروسي فقد أشارت بيانات الصندوق إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي قد انخفض -4.8 ,-5 % في عامي 1995-1996[1].

بلغ معدل التضخم 190.1% , 47.8% خلال نفس العامين المذكورين على الترتيب، وفي الحديث عن روسيا نذكر انه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ضعف اهتمام الدول الرأسمالية الصناعية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً بدعم وكالة التنمية الدولية (التي كانت أنشئت كبديل عن قروض السوفيت) إذ لم يعد هناك حاجة لتقديم قروض بفائدة منخفضة للدول النامية للوقوف في وجه المد الشيوعي بل إن الكونغرس الأمريكي بدأ يعيد النظر في حجم التمويل المقدم إلى هذه الوكالة لاسيما وأن الولايات المتحدة هي الدولة الأهم من بين الدول ال 32 التي تقدم مساعدات لهيئة التنمية الدولية .

بالمقابل وفي إطار التطورات الاقتصادية المتمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق أخذت مؤسسة التمويل الدولية ووكالة الضمان متعدد الأطراف (واللتين تختصان بدعم القطاع الخاص)، تشهدان تنامياً لدوريهما مع تزايد الدعم المقدم من الولايات المتحدة وباقي الدول الرأسمالية.

الحالة الثانية: الهيمنة الأمريكية وتدخلها في سياسات الصندوق هي:

أظهرت الأزمة المكسيكية الحديثة أنه من المعروف أن المكسيك قد تعرضت لأزمة مالية كبيرة نجمت بشكل أساسي عن قيام الحكومة المكسيكية بتخفيض سعر العملة المكسيكية بنسبة 13% مقابل الدولار تم تعويمها في توقيت غير ملائم اقتصادياً أو سياسياً وبذلك قد بدأت موجة بيع العملة المكسيكية تجاه الدولار وهذا ما أدى إلى انخفاض البيسو بنسبة 45% مقابل الدولار خلال كانون الثاني، شباط عام 1995.

---

[1] عبيد نايف علي، **نفس المرجع**، ص:208.

ومن المعروف أن المكسيك شريكة الولايات المتحدة في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وهي ثالث أهم شريك تجاري لها لذا كان عليها إنقاذ المكسيك وقد كانت تكلفة إنقاذ المكسيك باهظة تصل إلى 47.8 مليار دولار وقد رفض الكونغرس الأميركي أن تتحمل أميركا التكلفة بمفردها فما كان من الرئيس الأميركي إلا أن استخدم نفوذه لدى صندوق النقد الدولي و بنك التسويات الدولية لدفعهما إلى المساهمة لإنقاذ المكسيك مالياً إذ كان المطلوب من صندوق النقد الدولي 17.8 مليار دولار وهي توازي 1015% من حصة المكسيك في الصندوق البالغة 17.53 مليون دولار وضمن هذا القرض تلقت المكسيك 7.8 مليار دولار فوراً وهي توازي 445% من حصتها في صندوق النقد الدولي وهو ما يعني عملياً الإطاحة بكل أسس إقراض الصندوق لأعضائه حيث في قروض المساندة للإصلاح أو التحول الهيكلي فان كل دولة عضو يمكنها أن تحصل في أقصى الحالات الاستثنائية على 200% من حصتها خلال ثلاث سنوات) [1].

وبذلك نلاحظ من خلال إقراض المكسيك انه قد تمت الإطاحة بكل هذه الأسس وذلك نزولا عند رغبة الولايات المتحدة التي تملك 18.3% من إجمالي الحصص، ونظراً لكون الأزمة المكسيكية كانت سريعة للغاية فان الولايات المتحدة لم تنتظر للحصول على موافقة أغلبية الثلثين في الصندوق وإنما تم القرار بشكل إداري تماما رغم التجاوزات من قبل المدير العام كاميدسو الذي وافق أن يدفع صندوق النقد ثمن المضاربة على العملة المكسيكية إذ قال : "إن الأزمة المكسيكية كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد عالم الأسواق المعولمة وأنه كان يتعين عليه التصرف دونما اخذ التكاليف بعين الاعتبار و إلا كانت اندلعت كارثة عالمية حقيقية"[2].

أزمة 1997 لجنوب شرق آسيا:

يعتبر بداية الأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا في يوليو عام 1997م حيث كانت سياسة الصندوق والبنك الدوليين تتعرض لانتقادات حادة وتتهم هذه السياسة بأنها تحمل شعوب الدول النامية بأعباء باهظة من أجل اللحاق بالدول المتقدمة، وأن هذه الأعباء تضر الطبقات الفقيرة، كما كان كثير من المحللين يحذرون من عواقب هذه السياسة، ورغم ذلك كان الصندوق والبنك الدوليان يتفاخران بما حققته دول جنوب شرق آسيا من إنجازات اقتصادية، مدعيان أن ذلك هو نتاج الأخذ بتوصياتهما وإتباع سياستهما وفلسفتهما

---

[1] إبراهيم حسنين توفيق ، **العولمة – الابعاد والانعكاسات السياسية**، الكويت: عالم الفكر، 1999، ص:213.

[2] عبد الحسين العطية، **الاقتصاديات النامية أزمات و حلول**، (د، ب)، دار الشروق، 2001 ص 155.

الاقتصادية، وكذلك نجح الصندوق والبنك الدوليان في إقناع معظم دول العالم بأن النمور الآسيوية هي النموذج الاقتصادي الذي يجب أن يُحْتَذى به، وأن الإنجازات التي حققتها هذه الدول دليل قاطع لإسكات أصوات كل المعارضين لسياسات الصندوق والبنك الدوليين، ولكن وبصورة مفاجئة وقعت الأزمة الآسيوية مدوية ولم يتنبأ بها أي من الصندوق أو البنك رغم أن بوادرها كانت واضحة وحذر منها عدد كبير من المراقبين، والغريب في ذلك أن أدبيات الصندوق والبنك الدوليين ظلت تشيد باقتصاديات هذه الدول حتى مع دخول الأزمة مراحلها المتقدمة، ولما استفحلت الأزمة لم يكن أمام الصندوق والبنك الدوليين إلا الاعتراف بها ولكن لم يعترفا بمسؤولية سياستهما عن هذه الأزمة، ولكن ألقيا باللوم على المُضارِب العالمي "جورج سوروس" وأمثاله من المضاربين رغم أن سياسة الصندوق والبنك الدوليين هي التي شجعت وأيدت بقوة أمثال هؤلاء المضاربين واعتبرتهم المصدر الأول لرأس المال في الأسواق الناهضة؛ ولذلك تعرض الصندوق والبنك لتيار جارف من الانتقادات الحادة، بل إن الانتقادات الموجهة إلى الصندوق والبنك الدوليين ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث تم توجيه الاتهام المباشر لهما، حيث أوضح المحللون أن البنك الدولي ضالع في إحداث هذه الأزمة بدافع من الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتحجيم هذه الدول الآسيوية اقتصاديًّا، وقد استدلوا على ذلك بأن البنك الدولي ظهر لأول مرة في تاريخه كمقدم لقروض قصيرة الأجل وهو ما يخالف ما درج عليه البنك في عمله، وأن هذه القروض كانت هي الشرارة التي أشعلت الأزمة في دول جنوب شرق آسيا، ومن هنا أشار البعض بأصابع الاتهام المباشر إلى الصندوق والبنك الدوليين؛ لأنهما تسببا ولو بطريق غير مباشر في الأزمة الآسيوية التي كلفت العالم حوالي 260 مليار دولار حسب تقديرات منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة "الاونكتاد"، وتحملت الدول الفقيرة الجانب الأكبر منها، وكان يمكن للصندوق والبنك التحرك السريع لعلاج هذه الأزمة وحصرها في بدايتها .

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية

تعد هذه المنظمة الدولية من أ برز مؤسسات العولمة، يتمثل دورها الرئيسي في تحويل الاقتصاديات المحلية المنغلقة على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة مندمجة فعليا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

تأسست بخلاف المؤسسات الإقتصادية الدولية المنظمة العالمية للتجارة والمعروفة بالتنظيم التجاري الدولي السابق فإن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، في عام 1947م حيث ظهرت على أنقاضه منظمة التجارة العالمية، فإن المنظمة الجديدة تضم حوالي 123 دولة والموقعة على البيان الختامي الصادر في مراكش في أفريل 1994م أوكلت إليها مهمة الإشراف الرئيسية على نظام التجارة في النظام الدولي الجديد، بحيث تساهم بنسبة 95% من حجم التجارة العالمية، وهي تعمل على رفع الحواجز الجمركية على السلع والخدمات من أجل تأسيس قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولي وعلى زيادة فاعلية اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى مهمتها في ذلك عولمة التجارة **G**lobalisation of **T**rade، علما أن هذا التنظيم التجاري الدولي يعد كذلك بمثابة البوابة لولوج دول العالم الثالث واندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي إيجاد مكانة لها في النظام الدولي الجديد في ظل عولمة التجارة، حيث حلت منظمة التجارة العالمية محل ما يعرف بالغات لتتولى ضمان التدفق الحر للسلع والخدمات، وحماية الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء[1].

تختلف منظمة التجارة العالمية عن صندوق النقد والبنك الدوليين في أنها لا تضع القواعد بنفسها وإنما من خلال منتدى تتم فيه المفاوضات التجارية بين الدول، وتضمن تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، ويزعم مناصرو منظمة التجارة العالمية بأنها أداة للعولمة تهدف لزيادة فرص النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وأنها تحول دون تهميش الدول المتخلفة بواسطة تعزيز التجارة الحرة العالمية التي تستطيع من خلالها الدول المتخلفة أو النامية عرض وتسويق منتجاتها شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة [2]، ويمكن القول أن مؤيدو منظمة التجارة العالمية وهم في غالبيتهم ممن يمثلون الحكومات والساسة، ورجال الأعمال في كافة دول العالم تقريبا يبررون تأييدهم بأن وجود نظام تجاري عالمي متين البنيان يقام على أسس غير تمييزية ويستند إلى أصول وقواعد هو السبيل الأمثل لتحقيق ثلاثة غايات[3]، ومنها:

أولا: ضمان الرخاء الاقتصادي لمواطنيهم.

---

[1] صالح الرقب، **العولمة**، السعودية: الجامعة الإسلامية، 2003، ص: 234.

[2] سامح فوزي،" الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية"، **السياسة الدولية**، العدد:154، 2008.

[3] عبد الحي يحيى زلوم، "نذر العولمة"، **وكالة الأخبار الإسلامية**، العدد: 1245، ص:18.

ثانيا: السماح لسلع الدول المتخلفة ولاسيما النامية وخدماتها باقتحام الأسواق العالمية.

ثالثا: يوفر هذا النظام العالمي الآليات اللازمة لفض النزاعات التجارية ويؤمن الحماية ضد المنافسة غير العادلة.

المطلب الثاني: العولمة الإقتصادية من طرف المنظمة والبلدان النامية

يعتبر منتقدو منظمة التجارة العالمية بأنها منتدى الأثرياء، وأن منافعها تعود على الدول الثرية أكثر من الدول الفقيرة كما تساهم المنظمة بشكل كبير في تعميق الفجوة وازديادها بين مجتمع الأثرياء ومجتمع الفقراء سواء في البلد أو بين الدول مما من شأنه أن يأتي بنتائج اجتماعية وسياسية تخلق نوع من الفوضى، ثم إن البلدان النامية الفقيرة سيكون مصيرها التهميش في المنظمة، مشيرين إلى أن هذه الدول تفتقر إلى القدرة على تحمل تكلفة تمثيلها في جنيف، حيث المقر الرسمي لمنظمة التجارة العالمية، حيث المقر الرسمي لمنظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب إسماع أصواتها، فضلا عن ذلك، وبالنظر إلى فقر مواردها، فإنها تجد صعوبة في المشاركة في نظام منظمة التجارة العالمية، لأن المطلوب منها فقط أن تكون تابعة للدول الثرية، لتعظيم ثرواتها على حساب المصالح التجارية للدول النامية [1].

تفتقر البلدان النامية للخبرة القانونية وللقوة التنفيذية اللازمة لإحداث تأثير لها في المنظمة، لذلك فإن عملية صنع القرار في المنظمة وصياغة جدول الأعمال تكون مضمونة للدول الخمسة عشر الصناعية العظمى، مما يؤمن لها بقاء هيمنتها على اقتصاد العالم؛ وتغير هذا الأمر بعض الشيء بعد فشل مفاوضات سياتل عام 1999 بسبب المظاهرات المناهضة للعولمة التي عمت شوارع مدينة سياتل الأمريكية مما زاد من حيّز المشاركة الممنوح للدول النامية[2].

كما يؤخذ على منظمة التجارة العالمية من قبل منتقديها أنها تساهم إلى جانب مؤسسات العولمة الأخرى في إضعاف سيادة الدول، وفي نشر ثقافة العولمة مقابل طمس الثقافات المتنوعة لشعوب العالم، من خلال المنتج الثقافي المقروء أو المرئي أو المسموع، فالتواصل الثقافي الذي تنشده المنظمة أحادي الجانب، يسعى فقط لعولمة الثقافة الأمريكية وفرضها على المجتمعات كبديل عن ثقافاتها المحلية[3].

---

[1] محمد علي القوزي، **العلاقات الاقتصادية في التاريخ الحديث و المعاصر**، القاهرة: دار النهضة العربية 2002، ص:223.

[2] غازي الصوراني، **العولمة والعلاقات الدولية الراهنة**، الكويت: عالم المعرفة، 1999، ص: 18.

[3] رمزي زكي، "آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب"، **مجلة النهج**، عدد: 57، دمشق، 2000، ص6.

غدت المنظومة الاقتصادية للدول النامية الآن عرضة للتغيير، وأصبحت معرضة للانفتاح على رؤوس الأموال القادمة من الخارج، الأمر الذي يؤثر على الهيمنة التي تمتعت بها على مدى عقود، مما يشيع التفاؤل في نفوس بعضهم، حيث يرى بعضهم في فتح الأسواق فرصة للنمو والاستفادة وتحقيق المنافع، ولا يرونها تحديًا لا بد من مجابهته بالإجراءات الحمائية، إلا أن هناك آخرين يخالفونهم الرأي ويتخوفون إلى حد الهلع من أن فتح الأسواق المحلية سوف يؤدي إلى أن تكتسح موجة عاتية من المستثمرين الدوليين والشركات المتعددة الجنسيات شركاتهم وأعمالهم، وتجعلهم مجرد أصفار لا قيمة لها في بلدانهم، كما يرى بعضهم في منظمة التجارة العالمية الذراع القوي للإمبريالية الاقتصادية الغربية التي تسعى للهيمنة على التجارة العالمية تمامًا كما سعت القوى الاستعمارية القديمة للسيطرة الاقتصادية وذلك عن طريق بناء الإمبراطوريات واستخدام القوة العسكرية للوصول إلى الأسواق والاستيلاء عليها ومن جملة الشروط التي تضعها الدول الصناعية الكبرى للحصول على عضوية المنظمة[1]، نذكر منها:

-إقامة نظام ديمقراطي.

-حماية حقوق الإنسان.

-حماية الملكية الفكرية.

-عدم تشغيل الأطفال دون سن العمل.

-إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة.

وعلى الرغم من الشروط التي تبدو براقة والتي تمليها منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة، إلا أن عددا من المحللين يرى في المنظمة وسيلة جديدة لإملاء سياسات معينة على دول الجنوب، ووسيلة إضافية للتحكم بها، وشكلا جديدا من أشكال الاستعمار، وينفون عن المنظمة أو سواها من مؤسسات العولمة قدرتها على تحقيق تنمية حقيقية في الدول النامية[2].

المطلب الثالث: واقع المنظمة العالمية للتجارة

أصبح لأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم شأنا دوليا أو معولماً، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة، فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة، المدافعون عن إجراءات

---

[1] رمزي زكي، **نفس المرجع**، ص:7.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص: 8.

الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية، وآثارها الإيجابية على الدول النامية، فإن النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية في هذه الإجراءات تشير إلى عدد من الحقائق :

1 - بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية إلى 9.2 تريليون دولار عام 2003 (وهي اليوم في منتصف عام 2006 تقدر بحوالي 10 تريليون دولار سنويا) ، فقد ظل نصيب مجموعة البلدان العالم الثالث من التجارة العالمية ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية حول 18% بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلدان يشكلون 75% من إجمالي سكان العالم[1].

2- بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري كانوا يزعمون أن البلدان النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن ذلك لم يحدث، فقد تبين في العقدين الماضيين أن أكثر من 90% من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساسا إلى البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة-أوروبا-اليابان والصين)، أما بقية البلدان النامية قد حصلت على أقل من 10% من تلك الحركة، وفي هذا السياق تشير البيانات الخاصة بالاستثمارات العالمية إلى أنها بلغت عام 2000 1393 مليار دولار وقد تراجعت بنسبة 40% عام 2001 على أثر أحداث 11 سبتمبر، وهذه الاستثمارات تركزت بنسبة 90% منها في الدول الصناعية، حيث لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت الى الدول النامية 162.1 مليار دولار عام 2002 لم تزد عن حدود هذا الرقم حتى عام 2005 .

3- ارتفع إجمالي رصيد ديون البلدان النامية بشكل دراماتيكي في العقد الماضي من 603.3 مليار دولار عام 1980 ، إلى 2172 مليار دولار عام 1997، ووصلت الى ما يقارب من 2.5 تريليون دولار عام 2004، ومع نمو حجم هذه الديون ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان الى ما يزيد عن 100%[2].

4-إن عولمة الأسواق المالية وما انطوت عليه من إجراءات للتحرير المالي، كانت ذات آثار هامة وخطيرة على البلاد النامية ، فقد أدت الى إلغاء الحظر على المعاملات التي يشملها حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، وكذلك فإن هذه الإجراءات عرضت الجهاز المصرفي للأزمات، ولتدفق الأموال

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، العدد: 164، 2004، ص: 2.

[2] - نيلسون اروجودي سوزا , **انهيار الليبرالية الجديدة**، (ترجمة:جعفر علي السوداني)، بغداد: ، بيت الحكمة، 1999، ص:43-44.

القذرة (غسيل الأموال)، وتعرض البلد لهجمات المضاربين، والى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية، وشجعت على هروب واسع لرؤوس الأموال الوطنية للخارج[1].

5- تراجعت مساهمة الدول النامية (146 دولة) في الناتج المحلي العالمي (البالغ كما في نهاية 2004) 36 تريليون دولار إلى 29 % في مقابل 71% للدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) ، أما فيما يتعلق في مساهمة دول الشرق الأوسط قد شاركت بحوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي[2].

يتضح فيما تقدم، أن البلدان النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، وأن هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرر المتسارع لاقتصاديات هذه البلاد وإدماجها في الاقتصاد العالمي وإن هذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية ، وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا ، وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع، وذلك هو الأخطر، إلى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى منظمة التجارة العالمية"[3].

<u>استنتاجات:</u> الفرق بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة

عملت الدول الرأسمالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد في أول يوليو سنة 1944م في مؤتمر" بريتون وودز " بولاية "نيوهامش ير" الأمريكية، على إنشاء ثلاث منظمات اقتصادية : الأولى تهتم بالقضايا النقدية وهي صندوق النقد الدولي، والثانية تهتم بالقضايا التنموية وهي البنك الدولي للتعمير والتنمية، والثالثة تهتم بالقضايا التجارية لكنها لم تخرج إلى حيز الوجود إلا بعد زهاء خمسين عاما من ذلك

---

[1] رمزي زكي، **<u>مرجع سابق</u>**، ص6.

[2] نيلسون اروجودي سوزا، **<u>مرجع سابق</u>**، ص: 44.

[3] رمزي زكي، **<u>مرجع سابق</u>**، ص18.

التاريخ بمسمى منظمة التجارة العالمية ، وهذه المنظمات الثلاث اصطلح كثير من الكتاب على تسميتها بمنظمات أو مؤسسات العولمة الاقتصادية؛ بدعوى أنها تخطط لهذه العولمة وتنفذها في الوقت نفسه بدعم من الدول الصناعية الغربية التي أنشأتها وسيطرت عليها، تحقيقا لمصالح شركاتها وبخاصة الشركات متعددة الجنسية، فهي سلسلة مترابطة، فالشركات تضغط على حكوماتها والحكومات تضغط على تلك المنظمات لكي تخطط وتنفذ مشروع العولمة، وتضع السياسات التي تحقق أهداف العولمة الاقتصادية الخفية، ولا يتسع هذا المقام لذكر تفاصيل تلك المنظمات، ولكننا سنذكر موازنة "مقارنة" موجزة بين الصندوق والبنك، ثم موازنة بينهما وبين منظمة التجارة العالمية.

هناك أوجه اتفاق وأوجه ا ختلاف بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و للتعمير، وأهم أوجه الاتفاق هي كما يلي:

1. أن الصندوق والبنك يتفقان في أن المشكلة في الدول النامية هي تراكم أخطاء داخلية في تلك الدول، أدت إلى تفاقم كل من العجز الداخلي والخارجي، ومن ثم فهما يستبعدان العوامل الخارجية تماما .

2. يعمل الصندوق مع البنك جنبا إلى جنب لتحقيق أهدافهما، حيث يعقدان اجتماعاتهما بصفة مشتركة في مكان وزمان واحد، بل وصل التضامن بينهما أن البنك الدولي، لا يقدم قروضا لدولة نامية، حتى تحضر له خطابا من صندوق النقد الدولي، يبين فيه أن تلك الدولة قد خضعت لسياسات الصندوق، ونفذت كل ما فيها .

3. أن معظم الدول المؤسِّسة للصندوق والبنك، هي الدول الغربية، وعلى رأسها دول الحلفاء: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، وقد استحوذت تلك الدول على نصيب الأسد في تمويل المؤسستين، ومن ثم تمكنت من السيطرة عليهما، وتوجيههما الوجهة التي توافق مصالحها ومبادئ النظام الرأسمالي الغربي، الذي يراد له أن ينتشر في العالم، مما يسهل للدول الغربية، السيطرة والتحكم وبخاصة فيما يتعلق بالدول النامية.

فإذا نظرنا إلى حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، التي عدة مرات كان آخرها التعديل الحادي عشر عام 1998م، حيث وافق مجلس المحافظين على زيادة حصص الدول الأعضاء في الصندوق ليصل إجمالي الحصص إلى 212 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، نجد أن نسبة حصص خمس

دول تمثل نحو 38% من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة 182 دولة، وهذه الدول الخمس حسب تعديل عام 1998م هي كما يلي:

أ . الولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصتها أكثر من سبعة وثلاثين مليار وحدة حقوق سحب خاصة بنسبة 5 ,17. %

ب . ألمانيا واليابان وتبلغ حصة كل منهما أكثر من ثلاثة عشر مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، بنسبة 6% لكل منهما.

ج . المملكة المتحدة وفرنسا وتبلغ حصة كل منهما أكثر من عشرة مليارات وحدة حقوق سحب خاصة ، بنسبة 4 % لكل منهما.

إن هذا التوزيع للحصص، يفسر سبب هيمنة الدول الصناعية الغربية على سياسات الصندوق، بل ويفسر التزام الصندوق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي، وحرصه الشديد على تنفيذ ذلك الفكر في الدول النامية، دون النظر إلى خصوصياتها وأوضاعها الدينية والاجتماعية، تحقيقا لأهداف العولمة الاقتصادية المتمثلة في جعل العالم كله يسير وفقا للنموذج الرأسمالي الغربي ويرتبط به ارتباطا عضويا .

4. يرتبط نظام التصويت في الصندوق والبنك ارتباطا كبيرا بحصة البلد العضو وهو ما يسمى بنظام التصويت المُرجِح ، بمعنى أن اتخاذ القرار يتناسب مع مقدار الحصة .فقد جاء في اتفاقية الصندوق والبنك أن لكل عضو مئتين وخمسين صوتا يضاف إليها صوت واحد عن كل مئة ألف وحدة حقوق سحب خاصة من حصته. مثلا:

حسب الاتفاقية تتخذ قرارات الصندوق بأكثرية الأصوات المدلى بها ، إلا أن نظام التصويت المُرجِح يقلل من إمكانية صدور القرارات بالأغلبية، فالقرارات ذات الأهمية في تحديد سياسات الصندوق حدد لها نسبة عالية هي 85% من مجموع الأصوات، وهذا بطبيعة الحال، جعل باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى استعمال حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات الصندوق، ولا شك أن هذا ينعكس أثره في نشاط الصندوق، وتبقى السياسة المالية له محكومة برغبة الدول ذات الأصوات الكثيرة، حيث تتعطل القرارات باعتراض دولة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعدد قليل من الدول الكبيرة، وهكذا تزول مزايا مبدأ الأغلبية، وكأن العمل يتم على أساس مبدأ الإجماع أو قريب منه . وتوضيح ذلك، أن الولايات المتحدة

الأمريكية لو اعترضت على قرار معين، فإنها ستقتطع نسبة 17,5 % من إجمالي نسبة التصويت، فلا يبقى إلا 82,5% ، مما يعني أن القرار لا يمكن أن يحصل على النسبة المطلوبة وهي 85% حتى ولو وافقت عليه بقية الدول الأعضاء

أما أوجه الاختلاف فيمكن إيجازها فيما يلي:

1. يهتم الصندوق بالقضايا النقدية وتوازن موازين المدفوعات، ومراقبة العناصر الإجمالية أو الكلية في الاقتصاد كالدخل القومي وكمية النقود ونحو ذلك ، أما البنك الدولي فمجال نشاطه التطوير الاقتصادي والاجتماعي، وتنصب اهتماماته على عائد المشروعات الاستثمارية للوحدات الاقتصادية الجزئية كالزراعة، والطاقة، والصحة، والنقل.

2. تكون برامج الصندوق قصيرة الأجل عادة ما بين 3. 5 سنوات ؛ أما برامج البنك فهي تكمل مهمة الصندوق؛ فهي قروض طويلة الأجل تمتد من 5. 10 سنوات وبخاصة برامج التكييف الهيكلي، التي تهدف إلى إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وتكييف هياكلها بما يلاءم الاقتصاد الرأسمالي.

3. الهدف الرئيس للصندوق هو الإشراف على النظام النقدي الدولي، ومساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشكلاتها النقدية قصيرة الأجل؛ أما الهدف الرئيس للبنك فهو تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدول النامية الأعضاء، من أجل الارتفاع بالمستوى المعيشي فيها ومكافحة الفقر والبطالة بتنشيط التمويل الموجه إلى التنمية.

4. ما يقدمه الصندوق للدول الأعضاء إنما هو تسهيلات ائتمانية إلى الدول التي تفتقر إلى مبالغ كافية من العملات الأجنبية لتغطية التزاماتها المالية قصيرة الأجل، فهي معاملة صرف أو مبادلة عملة بعملة، وقد يتوسط في ترتيب حصول الدولة العضو على قروض من جهات رسمية أو تجارية بعد موافقة البلد المعني على برنامج الصندوق الإصلاحي ؛ أما ما يقدمه البنك فهو قروض للدول النامية الأعضاء التي تفتقر إلى الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية فيها، وقد تكون تلك القروض من موارد البنك، وبخاصة من حصيلة السندات التي يصدرها ويطرحها للتداول في الأسواق المالية العالمية .

انتقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعته ، بما في ذلك الرابطة الدولية للتنمية ، بأن ما يدفعه من قروض للدول النامية إنما هو لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المسيطرة عليها وهي الدول الرأسمالية الغربية، وأما الدوافع الإنسانية أو تحقيق الأهداف المعلنة لتلك المنظمات فهو شيء يسير يستعمل للدعاية فقط. صحيح أن تلك المنظمات قد تحقق مصالح للدول الفقيرة، لكن عند التعارض بين مصالح تلك الدول ومصالح الدول الكبرى وهو الغالب، فإن مصالح الدول الكبرى تكون هي الراجحة.

ولا شك أن هذا الانتقاد قوي جدا، ويوافق ما سبق ترجيحه بشأن سعي منظمات العولمة الاقتصادية لتحقيق أهداف خفية للعولمة تخدم مصالح الدول الغربية الكبرى وشركاتها وبخاصة متعددة الجنسية منها.

جاءت منظمة التجارة العالمية في حال أفضل من الصندوق والبنك وتضمنت اتفاقاتها بعض الميزات للدول النامية التي سبق ذكرها في المقالات الماضية. من ذلك:

1. بعض الإعفاءات فيما يخص الدول الأقل نموا، وبعض الاستثناءات فيما يخص الدول النامية.

2. اشتملت على مبدأ التعويض عن الضرر وإمكانية مقاضاة الدولة التي يبدر منها الضرر أمام جهاز فض المنازعات، وهذا يمكن أن تستفيد منه الدول النامية كثيرا.

3. نظام التصويت فيها بتوافق الآراء أو الأغلبية في بعض الحالات ، وهو أكثر عدالة من نظام التصويت المرجح؛ وقد أعطيت هذه المنظمة هالة إعلامية ضخمة عند إنشائها، وفي الوقت نفسه أخذ عليها مآخذ كثيرة، سواء من بعض الدول النامية، أم من بعض شعوب الدول الصناعية الغربية نفسها. ويذكر الدكتور محمد العصيمي أن مما أخذ عليها ما يلي:

1. هناك نظر في الأسس التي بنيت عليها المنظمة والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها ؛ فمثلا تدعي المنظمة أن هدفها هو تحرير التجارة العالمية ؛ ولكن ليس من المتوقع تحرير تجارة الدول الغربية ولا فتح أسواقها، ولا تمكين العمال من دخولها.

2. منظمة تريد منافسة عادلة بين المنتجين وليس بين الحكومات ؛ لكن ليس من العدالة ترك المنافسة بين خصمين متفاوتين تفاوتا كبيرا: خصم قوي جدا وخصم ضعيف جدا.

3. تريد ترسيخ مبادئ قانونية وأعراف دولية في المجالات التجارية ؛ والسؤال :من وضع تلك القوانين وأقر تلك الأعراف ؟ إنها الدول الكبرى ، ولا يراد للدول النامية إلا الإذعان لها وفتح أسواقها أمام المنتجات الغربية .

4. منتدى للحوار بين الدول ؛ وكيف تحاور دول ضعيفة دولا قوية متمكنة؟ بل كيف السبيل إلى ذلك بين الشركات دعك من الدول، إذا علمنا أن موازنة بعض الشركات الأمريكية الكبرى يفوق موازنة عدة دول نامية مجتمعة.

5. من يضمن حياد المنظمة في التحكيم بين الأطراف المتنازعة، وفي فهم وتفسير الاتفاقيات الموقعة، وفي الرقابة الدورية على التجارة المحلية وقوانينها المستجدة، ومن يضمن حياد الخبراء الذين يؤدون تلك الأعمال وجلهم من الغربيين؟ وهذا لا يعني عدم حيادية الأسس التي قامت عليها المنظمة، إنما يعني أن القوي سيستفيد من حياديتها أكثر من الضعيف.

6. إلى أي مدى تتحمل الدول النامية التغيرات الكبيرة التي ستنقص من سلطاتها؟ وإذا كانت زيادة الضرائب المحلية هو بديل تخفيض الرسوم الجمركية، فكيف تواجه الآثار الاجتماعية الضارة لهذا البديل؟

7. لماذا تواجه الدول التي تريد الانضمام إلى المنظمة بشروط وضغوط قاسية لأجل تحقيق مطالب ليست تجارية كحقوق الإنسان؟ ما علاقة هذا بهذا؟

ولا شك أن هذه المآخذ تصب في خانة ترجيح الأهداف الخفية للعولمة الاقتصادية أوالمؤسسات العالمية حيث تشكك في صدق الأهداف المعلنة لها وإذا أردنا أن نوازن بين بمنظمتي بريتون وودز هما : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، نسبة إلى المدينة الأمريكية التي اتفق فيها على إنشاء المنظمتين المذكورتين وبين منظمة التجارة العالمية، فإننا نجد أن هاتين المنظمتين توافقان منظمة التجارة العالمية في أمور منها:

1. الأهداف وبخاصة: رفع مستوى الدخل الفردي والوطني، والعمل على زيادة التجارة العالمية وتحريرها، وأهمية التشاور في الأمور المشتركة.

2. تضع منظمة التجارة العالمية سياسات ومبادئ تطالب الدول الأعضاء بالالتزام بها تتفق في الاتجاه العام والسياسات الاقتصادية التي ينفذها الصندوق والبنك في الدول النامية، وهو اتجاه الإصلاح وتحرير السياسات، وفقا لضوابط اقتصاد السوق، وحرية التجارة، وإعطاء الاهتمام اللازم للتصدير، وإلغاء الدعم .

ويفترقان عنها في أمور منها ما يلي:

1. نظام التصويت المعمول به في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبني على نظام التصويت المرجح . كما تقدم . بحيث يكون لبعض البلدان أصوات أكثر من غيرها . أما منظمة التجارة العالمية فتنص اتفاقيتها على أن اتخاذ القرارات في المنظمة يكون بتوافق الآراء، أو أغلبية الأصوات إذا لزم الأمر، ويكون لكل بلد صوت واحد. ولا شك أن جعل نظام التصويت في منظمة التجارة العالمية بهذا الشكل في مصلحة البلدان النامية؛ لأنه أكثر عدالة من نظام التصويت المرجح.

2. في حين أن منظمتي بريتون وودز تعامل الدول المتقدمة والدول النامية معاملة واحدة ، فإن اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد أعطت الدول النامية الأعضاء فيها ، بعض الاستثناءات التي تخفف من الآثار السيئة لفتح الأسواق وتحرير الاستيراد، تشتمل على بعض المزايا كتصدير منتجاتها إلى الدول الصناعية دون حواجز جمركية أو على الأقل جمارك منخفضة ، كما أنها تمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز فض المنازعات التجارية، في حالة تضررها من إحدى الدول بما فيها الدول الكبرى ، للحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بها ، ويبقى الأمر المهم هو مسألة تنفيذ تلك الاستثناءات .

إلا أن الغالب أن مبادئ منظمة التجارة العالمية بشأن فتح الأسواق ، تصب في مصلحة الدول المتقدمة لا مصلحة الدول النامية ؛ وذلك أن منتجات الدول المتقدمة منتجات متطورة، وذات مواصفات عالية، ولديها قدرة تسويقية عالية، وهو ما لا يتوافر لمنتجات الدول النامية.

3. سياسات ومبادئ منظمة التجارة العالمية شاملة لجميع الدول الأعضاء، بخلاف سياسات منظمتي بريتون وودز وبخاصة برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، فإنها لا تطبق إلا على الدول التي تحتاج إلى ذلك كالدول النامية

المبحث الثالث: شركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بأنها ليسا شركة واحدة ولكنها مجموعة شركات، وتختلف عن غيرها من مجموعات الشركات في أن وحداتها المكونة لا تعمل كلها داخل حدود دولة واحدة وإنما في دول متعددة على المستوى العالمي، و ارتبطت ظاهرة عالمية الإنتاج بالشركات متعددة الجنسية، وذلك نتيجة لتأسيس تلك الشركات شبكة واسعة وممتدة من الفروع التي تتعامل في جميع الأنشطة والمجالات الإنتاجية والتسويقية

والتمويلية، ثم إن أهم ما يميز الشركات متعددة الجنسيات هو أنها تعمل تحت سيطرة مركزية موحدة، وفي إطار إستراتيجية عالمية كلية، تهدف في نهاية الأمر إلى زيادة أرباح الشركة الأم، دونما اعتبار لمصالح جزئية للشركات الوليدة المنتشرة على صعيد عالم ، ومن ثم فان نشاط الشركات الوليدة في المجالات المختلفة لا يتحدد وفقا لمقتضيات السياسات القومية للدول المضيفة، لكن تبعا لما تقتضيه مصلحة المشروع المتعدد الجنسيات والتي تختلط بمصلحة الشركة الأم المسيطرة.

المطلب الأول: تعريف و نشأة الشركات المتعددة الجنسيات

نشأ هذا النوع من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ثم انتشر بعد ذلك في بقية الدول الصناعية الكبرى، كأحد أهم رموز وأسس النظام الإقتصادي العالمي، وقد حظيت هذه الشركات بدعم الولايات المتحدة خاصة والدول الصناعية الكبرى لأنها تعدها دعامة سياسية واقتصادية ومالية لسياسة الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى وخاصة الدول الثماني لبسط وفرض العولمة على السوق العالمي والنظام الاقتصادي العالمي، وتقود هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى إنفرادها بالقمة فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو العولمة، أيا كانت التسمية المهم هو شيوع النظام الرأسمالي التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية[1].

شهدت الشركات متعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية تطورا سريعا وخاصة في الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي حيث تساعدها الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا ودول أوروبا الغربية –سابقا – واليابان مما ساعد هذه الشركات على التمتع بقوة اقتصادية هائلة إلا أن المتتبع لتطور هذه الشركات ومعاملاتها يجد أن هناك عاملين يكونان هذا المشروع ويوجد بينهما نوع من التناقض على ما يبدو وهما عامل الوحدة وعامل التعدد للشراكة وهذان الوجهان لنفس الظاهرة يعدان السبب وراء العديد من المشاكل القانونية، وعليه يمكننا القول : بأن ما يطلق عليه الشركات متعددة الجنسيات هي بكل المعاني السابقة شركة قومية تحتل مكانتها أساسا في اقتصاد ومجتمع الدولة الأم أي لا حكم على كل من الملكية والإدارة فإدارة الشركات التابعة وإجمال مجموع الشركة تحتكرها الشركة الأم وتحتفظ هذه الأخيرة في يدها بكافة القرارات الأساسية وبمهمة التخطيط والحساب والرقابة وكذلك ملكية المشروعات الأجنبية كاملة في الشركة الأم إذا أنها صاحبة الاستثمار التي تعمل من خلال شركاتها التابعة لها وفي حال المشروعات

[1] محسن شفيق، **المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية**، القاهرة: مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1987 ، ص: 22.

المشتركة أي التي تكون فيها ملكية رأس المال مقسومة بين الشركة الأم وفي حالات أخرى تقوم الشركة الأم بالسيطرة على العملية الإدارية والتخطيطية إلى درجة كبيرة وتطمئن إلى أن المشروع المشترك يندمج في إستراتيجيتها العالمية، الشركات متعددة الجنسيات مصطلح ذكر لأول مرة في مجلة "بزنس وويك" الأمريكية سنة 1963م، في ملحق خاص تحت عنوان الشركات متعددة الجنسيات، إن المفهوم الاقتصادي لشركات متعددة الجنسيات سواء كانت خاصة أم عامة تتميز بموقعها الإستراتيجي العالمي في تسيير مواردها الاقتصادية والفنية الخاصة بالإنتاج إذ تعمل في ظل شروط الاحتكار للمشروعات وليست وفقا لشروط المنافسة الحرة، وهذه الشركات على الرغم من أنها تستثمر الجزء الكبير من مواردها في العديد من الدول وذلك بواسطة فروعها المتواجدة عبر الدول النامية إلا أنها تظل دائما مرتبطة بهذه الأخيرة والتي تسيطر على الغالبية العظمى من الأموال وتظل تابعة لها وهذا ما أدى بالتحكم في رقابتها الموزعة بصفة نسبية حسب مصالح الشركة وهنا يمكننا القول بأننا أمام شركات عظمى ذات انتشار عالمي واسع، وتعريف آخر لهذه الشركات متعددة الجنسيات بأنها: "مشروع وطني يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول، هذه الشركات التي تعد وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي، وهذه الملاحظة تبعث على القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات يرتبط بالطبيعة الاحتكارية لاقتصاد الدولة التي تتبعها"[1].

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم أشكال الأستثمار الأجنبي المباشر وترجع تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات" المانتيناشونال" لوجود فروع لها في عدة دول ومن ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم فيه وتصبح بذلك المتعددة الجنسيات، ولهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي والسيطرة على سلعة أو خدمة في السوق مما يترتب عليه التحكم في أثمان السلع والخدمات وعملية الاحتكار ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب بل إنها تكون أيضا للسوق المحلية، وقد نمت هذه الشركات نموا يفوق نمو اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة نفسها(ففي الصين بلغ معدل نموها السنوي 10% وبلغ النمو الاقتصادي لهذه البلدان المتطورة 5% وبلغ عدد فروع الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم حوالي (74)

[1] محمود سمير الشرقوي، "المشروعات المتعددة القوميات والشركات القابضة كوسيلة لقيامه"، **مجلة مصر المعاصرة**، العدد: 632، 1995، ص: 128 .

فرعا وتطورت عبر بداية السبعينيات والثمانينيات إلى حوالي (35000) فرع ولا تزال في تزايد مستمر مما يشكل خطورة، وتؤدي الى السيطرة التامة على هذه البلدان مما يؤدي إلى استغلال طاقتها المختلفة)[1] .

تقود الشركات متعددة الجنسيات Multi National فعاليات وأنشطة تتجاوز الحدود القومية وقد تنامى دورها فأصبحت تسمى أيضا الشركات متعددة القوميات وهي ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم إلا أنها كالشركات متعددة الجنسيات تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية الى رأسمالية ما وراء الحدود القومية في زمن العولمة هذه الشركات تلعب دورا أساسيا في هذا التحول حيث غدت المنظمة المركزية للأنشطة الإقتصادية في الاقتصاد العالمي بتزايد تكامله، إن الشركات متعددة الجنسيات كثيرا ما تتميز بميزة التكامل وذلك ربما يرجع إلى جوانب عديدة من ظهور النظام الرأسمالي الجديد الذي يسير وفق نهج معين مما يجعلها تتأثر وتسير وفق معايير هذا النظام حيث تتمتع بظاهرة التكامل بما يتماشى والفكر الاقتصادي الحديث المنبثق من البلدان والذي تندرج في إطار هذه الشركات العملاقة مما يجعلها بمثابة الأخطبوط الذي تحقق به مصالحها على حساب البلدان الضعيفة ويجعلها تخضع للاستعمار الاقتصادي وقد أصبحت هذه الشركات تمارس أدوارا كبرى في التجارة الخارجية والمبادلات الدولية التي تقدر بتريليونات الدولارات[2].

يعتبر الإحتكار شرط من شروطها باعتبارها أقلية تسيطر على العديد من إنتاجيات فروعها عبر العالم وفق إستراتيجية محكمة ودقيقة تستطيع السيطرة الكاملة فتظل هذه الفروع المتواجدة عبر العالم وخاصة بالدول النامية مرتبطة بالشركة الأم، تسيطر وتحتكر الغالبية العظمى للأنشطة وتعمل على إبقائها تحت السيطرة بهدف التمكن من إدارة شئون هذه الفروع والتحكم فيها وراء خلق استثمارات جديدة، ثم إن قوة انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم يعود لعملها الدؤوب واحتكارها لجميع الأنشطة الصناعية والتجارية فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة للدول النامية يجد بأنها تسعى بكل الوسائل للهيمنة على ثروات هذه الدول التي تستثمر فيها لإنهاك قواها في المجال الاقتصادي مقابل منتجات كانت أساسا عبارة عن مواد خام لثروات الدول النامية "دول العالم الثالث"، ثم تنتقل إلى البلدان الصناعية العظمى وتعاد

---

[1] محمود سمير الشرقوي، **نفس المرجع**، ص: 129.

[2] محمد عبده وسعيد اسماعيل ، **الشركات المتعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية** ، القاهرة: (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس)، 1986، ص : 33.

في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الاحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلا من احتكارها من دول العالم الثالث صاحب الثروة.

تهدف هذه الشركات للسيطرة على الثروات واستغلالها لصالحها عبر العالم، واحتكار السلع المعروضة في الأسواق أو حتى في مجال الخدمات، ولا تتحقق الميزة الاحتكارية إلا إذا كانت لعدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي بهذه المعادلة إلى التحكم في أثمان هذه السلع والخدمات وخير مثال على ذلك هو بروز عدد قليل ومحدود من الشركات البترولية الكبرى بالاستحواذ والسيطرة على مجموع النشاط الإقتصادي البترولي على الصعيد المحلي والعالمي[1].

مارست هذه الشركات أدوارا في التجارة الدولية كمحرك فعل في ديناميكية التجارة والمبادلات الدولية المتطورة، وهذا من بين الأسباب الإستراتيجية التي اعتمدتها في برمجة سياستها الاقتصادية والتجارية لإضعاف البنية الإقتصادية والتجارية للدول النامية، مما جعلها تتوسع أكثر في تجارتها على الصعيد الدولي والداخلي وتركيزها على دول العالم الثالث مما جعل أرباحها تزداد أكثر فأكثر وهذا أدى إلى السيطرة على السوق التجارة الدولية، لكي تتميز بالإنتاج المتعدد والمتنوع فشركة جنرال موتورز التي تنتج أكثر من (22) سلعة مثل إنتاج القاطرات للسكك الحديدية، الثلاجات وغيرها من السلع ذات الأهمية في التجارة الدولية خاصة احتياجات دول العالم الثالث لمثل هذه المنتجات.

يوجد أكثر من (130) من دول العالم الثالث يعيش فيها أكبر نسبة من سكان العالم لا يتعدى نصيبهم (20%) من الناتج العالمي إلى جانب امتلاك هذه الدول لثروات طبيعية وطاقات بشرية هائلة فهي لا تساهم في الإنتاج الصناعي العالمي إلا بنسبة (7%) و (35 %) من الإنتاج الزراعي الذي لا يغطي حاجة هذه البلدان، إضافة إلى الإنتاج المحلي المتدني فقد اعتمدت على سياسية الاستيراد والاهتمام بالمنتج الأجنبي وهذا حسب رأي الاقتصادي العالمي تشاكين _ عالم في الاقتصاد الحديث – بدلا من استغلال منتجاتها لحفظ النمو المحلي وتحسين الإنتاج وزيادة التنافس بل أعطت حوافز في مجال التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي غير المقيد وهذه المميزات المتراكمة التي لا تفيد الشعوب وخاصة عمال دول العالم الثالث[2].

---

[1] محمد عبده سعيد إسماعيل، **الشركات المتعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية**، مرجع سابق، ص:34.

[2] محمد عبده سعيد إسماعيل، **نفس المرجع**، ص:35.

يُعرف مدى ارتكاز أعمال الشركات متعددة الجنسيات على البترول والغاز في بادئ الأمر، ولكن الظروف والتغيرات فرضت عليها تنويع وتوزيع مجالات نشاطها الصناعي والاقتصادي إلى مصادر طاقة أخرى مثل استغلال الفحم الحجري واليورانيوم أو التصنيع البتروكيمياوي وهذا كله من أجل تعزيز سيطرتها وهيمنها ومحافظتها الأقتصادية، ولا يمكن تجاهل التأثير الكبير للشركات متعددة الجنسيات في هذه العلاقات وفقا لمقاييس وتعدد نشاطاتها وحريتها النسبية في رسم وتخطيط إستراتيجيتها الخاصة فإن دورها في التأثير على العلاقات التكنولوجية الدولية أصبح أكثر أهمية في دور الحكومات نفسها كشركة (آي . بي . أم) أو انترناشنونال بيزنس ماشينز كوربوريشن تتمتع باحتكار أكثر من 60% من سوق الكومبيوتر في كل واحدة من الدول التي تمتلك فيها حقوق التصنيع والتسويق، ماعدا المملكة المتحدة التي تبلغ فيها نسبة مشاركتها 40% والشركات متعددة الجنسيات في مجموعها تتحكم بأكثر من (5و1) المنتجات ذات التكنولوجيا العالية في أسواق المجموعة الأوروبية[1].

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي ورشات عمل ميدانية تمارس التحكم المباشر أو المشاركة على أقل تقدير في التصنيع والتسويق والتشغيل في واحدة أو أكثر من الدول الأجنبية وهذا التعريف المحدد يتجاهل مثلا تلك العمليات التي تتم فيما وراء البحار والتي تتضمن الخبرة المحدودة وعمليات التجميع كصناعة أجهزة الراديو والتلفزيون التي تديرها بعض الشركات الصناعية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من سنغافورة وتايوان وهونغ كونغ والمكسيك فشركة (آي.بي.أم) مثلا تمارس نشاطها بطريقة عالية التكامل، وتستخدم أنظمة عالية التطور في التسيير في كافة البلدان الأجنبية التي تعمل بها، ولمثل هذه الاستراتيجيات في المشاركة تأثير كبير في العلاقات التكنولوجية، فالإحصائيات التي أجرتها المجموعة الأوروبية عام 1975 م أفادت بأن هناك ما يقارب عشرة آلاف شركة من الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم و(2570) شركة منها تأسست في دول المجموعة الأوروبية، وهذه المجموعة الأخيرة من الشركات تمتلك (49256) فرعا في دول العالم بينما تملك المجموعة الأولى من الفروع و(173) من الشركات المتعددة الجنسيات للمجموعة الأوروبية، تملك فروعا في أكثر من عشرين بلدا مقابل (113) من الشركات الأمريكية التي تمتلك نفس القدرة على الانتشار [2].

---

[1] محمود سمير الشرقوي، **مرجع سابق**، ص: 130.

[2] محمد عبده وسعيد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 36.

بلغ عدد الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات العاملة (1708) شركة في عام 1983م، وبلغت جملة مبيعاتها أكثر من بليوني دولار أما الشركات الأوروبية العاملة في نفس القطاع فبلغ عددها (3442) وبلغت مبيعاتها أكثر من ثلاثة بلايين ونصف دولار في نفس العام، مثل هذه الإحصائيات من شأنها أن تعطي فكرة عن أحجام الشركات متعددة الجنسيات التي تأسست في أمريكا وأوروبا والفروقات في عوائد استثماراتها المالية، وتجدر الإشارة إلى أن نفس هذه الإحصائيات قد أشارت الى أن مجمل مبيعات ما تبين من اكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم تجاوز ثلث الدخل القومي الإجمالي لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كما أن الشركات متعددة الجنسيات ككل تشغل (1/8) القوة العاملة الكلية لبلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي[1] .

تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق معدلات نمو متزايدة في بعض الدول النامية، حيث أنها شاركت بنسبة تتراوح بـ 5 و 10% في النمو الاقتصادي بتلك الدول، إلا أن تلك المساهمة غير مرتبطة بتنمية فعلية في الاقتصاد، بمعنى أنها لم تطور النشاط الصناعي بل على العكس عرضت الصناعات الوطنية الناشئة بالدول النامية للخطر لأن تلك الشركات وصلت إلى إنتاجية عالية جدا مكنتها من الإنتاج بأقل تكلفة، فتعرض السلع المنتجة بأقل الأسعار، مما جعل إمكانية المنافسة معها صعبة، خاصة أن منتجاتها تتميز بالجودة، ومن ثم تستمر تلك الدول النامية في الاعتماد على تلك الشركات في سد احتياجاتها وهو ما يخضعها لأي شروط تفرضها للحصول على امتيازات وبسب أسرار التصنيع تظل الشركات متعددة الجنسيات ميزات احتكارية بأسواق الدول المستضيفة، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنها لأن ذلك سوف يؤدي إلى تأثر القطاعات التي تعمل بها الشركات كقطاع الأدوية والتكنولوجيا وغيرها، إن أرباح تلك الشركات تتحول كاملة للخارج حيث وصل حجم الأرباح المحولة من فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى الشركات الأم حوالي (112) مليار دولار عامي 1980 – 1982 ، إلا أن الأرقام المتوفرة بعد ذلك أشارت إلى تناقص في أرباح تلك الشركات التي قامت بتغيير أساليب تحويل أرباحها الى طرق غير مباشرة عبر المغالاة في أسعار المواد الخام والآلات والمعدات والتكنولوجيا التي توردها الشركات الأم لفروعها في الدول النامية، وإذا كان تشغيل العمالة يعتبر الميزة التي تقدمها تلك الشركات للدول النامية فإن العمالة التي يتم تشغيلها هي الفئة التي لا تعاني حقا من البطالة، فهي تقوم بتشغيل وجذب العمالة المؤهلة، وتحتكر

[1] عيسى حسام، **الشركات متعددة الجنسيات**، بيروت: دار النشر والدراسات، 1995، ص: 45.

أيضا المتميزين من ذوي المؤهلات العليا، أما هؤلاء الذين يعانون من البطالة لأنهم مؤهلات متوسطة أو اقل من المتوسطة، فليس لهم مكان فعلي إلا كعمال في بعض المصانع المحتاجة لعمالة غير مؤهلة، كمصنع المشروبات الغازية العالمية لغسيل الزجاجات والأعمال البسيطة الأخرى، ثم إن هذه الشركات متعددة الجنسية هي ليست أداة لنقل التكنولوجيا، والتقدم الإقتصادي والعلمي على المستوى العالمي، وبصفة خاصة الى الدول الأطراف "النامية" لأن منطق وجود هذه الشركات مرتبط بوجود هذا التمايز في مستويات التطور والنمو الاقتصادي ((النمو غير المتكافئ)) [1].

المطلب الثاني: دور شركات المتعددة الجنسيات

كانت الشركات المتعددة الجنسيات وراء تفعيلها أو المساهمة الرئيسية في العولمة الإقتصادية، إذ تزامن هذا التزايد في الشركات و بالتوازي مع الحركة العالمية و التي عادت عليها بأرباح و منافع هائلة ، وتعد الشركات متعددة الجنسية من القوى التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة للأسباب التالية:

1 . الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسية، حيث وصل عددها إلى حوالي 40 ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس، وقد بلغت إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسية في عام 1996 نحو 11000 مليار دولار وهذا يشكل 44% من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو 23000 مليار دولار، وتسيطر الشركات متعددة الجنسية على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات[2].

2 . أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسية في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج، والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.

3 . يواكب العولمة أحياناً كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسية وكذلك تزايد عدد المصروفين من الخدمة في هذه الشركات وهذا يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس للرأسمالية

---

[1] عيسى حسام، **مرجع سابق**، ص: 46.

[2] حازم الببلاوي، **النظام الإقتصادي الدولي المعاصر**، الكويت: عالم المعرفة، 2000، ص: 38.

سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل 43 مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاماً[1].

أصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي، تتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها إنها تتحكم بعصب السياسة وأيضا الاقتصاد.

يعتبر عدد الشركات المتعددة الجنسيات في تزايد مطرد، متمركزة في أقوى الدول عالميا وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا والتي مجتمعة تمتلك ما يفوق عن 172 شركة، _ولا يخفى في أن بعض دول عالم الثالث تمتلك من الشركات فوق القومية مثل سوناطراك والتي تعتبر الجزائر هي الدولة الأم_ حيث تحولت هذه الشركات إلى مؤسسات تسيطر على التكنولوجيا والاقتصاد العالميين في هيئة دول عالمية من دون مسؤوليات، وذلك من خلال تشكيل هيئات اقتصادية كبيرة، تتمكن بإحكام هيمنتها ونفوذها من السيطرة على أدوات السوق الدولية، ونكتفي للتدليل على ذلك بنموذج واحد فقط، وهو نموذج "الاندماج" ؛ مثل اندماج:

· شركات صناعية عملاقة ؛ كاندماج شركتي "ديملرز" و "كرايسلر".

· شركات بترول ؛ مثل:

- "أكسون" و "موبيل" (مقدار رأس المال 214ملياراً).
- "رويال دانتش" و "شل" (مقدار رأس المال 162ملياراً).
- "بريتيش بتروليوم" و "أموكو" (مقدار رأس المال 149ملياراً).
- بنوك كبيرة في أوروبا وأمريكا.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حدثت 3385 عملية شراء واندماج خلال النصف الأول من عام 2002م، وفي بريطانيا نحو 1150 عملية اندماج، وفي ألمانيا نحو 538 عملية، وفي فرنسا نحو 504 عملية، وفي الصين نحو 452 عملية، وفي كوريا الجنوبية نحو 83 عملية، وفي البرازيل نحو 81 عملية، وفي المكسيك نحو 42 عملية، وبالجملة فإن بيانات وعمليات الشراء والاندماج في النصف الأول من عام 2002م قد بلغت 11887 عملية، وبقيمة إجمالية في حدود 645 ملياراً[2].

---

[1] حازم الببلاوي، **المرجع السابق**، ص:39.

[2] نجم الدليمي، "دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية في عملية التحول الاقتصادي الرأسمالي"، **الحوار المتمدن**، العدد: 1324، 2009.

إن هذه الشركات الضخمة والبنوك المتخمة تستخدم قواها الاقتصادية في دعم عملية العولمة من خلال التأثير في :

- دخول الدول النامية.
- خطط التنمية فيها.
- ابتزاز اقتصاد الدول النامية من خلال السيطرة على مشاريعها الاقتصادية.
- إضفاء أساليب التغريب على مناهج الحياة فيها، لتقليص أو مصادرة خصوصيتها الوطنية أوالإقليمية؛ من خلال إخضاعها اقتصادياً أو سياسياً. وقد أكدت مصادر اقتصادية أن احتكارات البلدان الغربية قد ابتزت من هذه الدول في الفترة من 1970م إلى 1980م مبالغ قدرها 125مليار دولار، ورغم أن الاقتصاد الربوي قد أنشب أنيابه بقوة في جميع أنحاء الجسد البشري على المستوى العالمي مبتلعاً في طياته الأفراد والشعوب [1].
- منافع تحت الرقابة: تمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية (البترول، السيارات، التكنولوجية، العالمية، البنوك)، و لكن تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة معتبرة من الفروع في الخارج كامتداد و توابع لها في الدول النامية، و تتضمن تلك الشركات العظمى كل المبادلات، و تحقق 70% من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها.

تقدم هذه الشركات أداة تسيير، و مهارات جيدة في مجال التحكم التكنولوجي، وإيجاد منفذ للتغلغل في الأسواق العالمية و لكن يمكن أن تعتمد على أن الأسواق المحلية، لذا فهي تستفيد من وفرة اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل[2].

- القدرة التنافسية: و تؤهل هذه الخصائص للشركات المتعددة الجنسيات، لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الشمالية أو الجنوبية، و في هذا الإطار تستطيع هذه الشركات اكتساب الوسائل اللازمة للتأثير بشكل كبير في السياسات العمومية وبخاصة البيئة، و هذا ما يفسر المشاركة الفعالة للشركات الكبرى في اللقاءات والمفاوضات الدولية حول البيئة والتنمية، وكذا المناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإداري والمهيأة خصيصاً لهذه الشركات[3].

---

[1] حازم الببلاوي، **مرجع سابق**، ص: 41.

[2] عبد الناصر جندلي، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010، ص:106.

[3] جهاد عقل، "الطبقة العاملة وربيع مؤسسات العولمة وخريف الأزمة الاقتصادية العالمية"، **الحوار المتمدن**، 2008، ص:6.

– تطبيق أحداث أساليب الإدارة ويتم توظيف الكفاءات وتستخدم وسائل الاتصال (الكمبيوتر، الانترنت)، واتخاذ القرار المناسب في الوقت وأحكام الرقابة على النشاطات الإقتصادية في العالم، فالعولمة أساسها اقتصادي بالدرجة الأولى، لأنها أكثر وضوحاً في أرض الواقع وأصبحت النظم الإقتصادية متقاربة ومتداخلة تحكمه أسس مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية.

أما الأسواق التجارية والمالية فأصبحت خارجة عن تحكم دول العالم، وأصبحت الشركات الكبرى تدير عمليات الاستثمار والإنتاج، وبهذا أصبحت حركة رأس المال والاستثمار، والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليست على الصعيد المحلي. نتيجة لذلك، عرف النظام الاقتصادي العالمي خلال التسعينات ظهور عدة معالم[1]، منها:

- تداخل الاقتصاد العالمي.
- التسارع نحو الاقتصاد الحر.
- الخصخصة والاندماج في النظام الرأسمالي.
- تحول المعرفة و المعلومة إلى سلعة إستراتيجية وأصبح التركيز على الخدمات بدلا من الصناعة.
- ظهور تكتلات تجارية رئيسية تتمحور حولها الاقتصاد العالمي.
- ظهور دول منطقة جنوب شرق آسيا كطرف مهم في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: واقع الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية

يُقصد بالعولمة الاقتصادية، فرض هيمنة الدول الغنية بقصد امتصاص خيرات الدول الفقيرة وثرواتها، ستؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية؛ إذ لا يزال نحو 900مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع، و 826 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية، ومليار نسمة يفتقرون إلى مصادر مياه مناسبة، و 115 مليون طفل لا يتلقون تعليماً، و 10% من مواليد جنوب الصحراء في إفريقيا يموتون، وقد جاءت مؤشرات التدهور الاقتصادي الشديد في العالم العربي لتؤكد عدم قدرته في الصمود أمام الضغوط الاقتصادية للدول الغنية، انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لسبع عشرة دولة عربية من 4,2 % عام 2000م إلى 3,9% عام 2001م وتراجع مؤشر الاستثمار عام 2001م بنحو 0,7 نقطة مقابل 1,2 نقطة عام 2000م كما أن خمس عشرة دولة عربية تعاني ندرة شديدة في المياه، أو هي فعلاً تحت خطر الفقر في المياه. لكل

[1] علي نافع حمودي، "التهديدات الإقتصادية لعام 2001 وسبل مواجهتها"، **جريدة المدى**، الكويت، العدد: 2126، 2011، ص:11.

ذلك؛ فإن مؤشر التنمية البشرية (H.D.I) يضع البلدان العربية في المؤخرة ما بين 111 دولة باستثناء إفريقيا[1].

أدت أزمة آسيا الاقتصادية إلى هبوط معدل نمو تجارة السلع العالمية من نحو 11% عام 1997م إلى 5% لعامي 1998م و1999م؛ مما زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية في العالم العربي. ولقد جاء التصنيف العالمي للدول بحسب إنجازاتها التقنية وذلك حسب حقيقة الأوضاع المزرية والمتردية للاقتصاد في البلاد العربية، إذ تم تصنيف الدول إلى خمس فئات: القادة، والقادة المحتملون، والنشطون، والمهمشون، والآخرون، ضمن هذا التصنيف جاءت 18 دولة في فئة القادة؛ من بينها دولة الكيان اليهودي، و 18 دولة ضمن القادة المحتملون؛ ليس بينها بلد مسلم سوى ماليزيا.

بهذه المقاييس؛ فإن البلدان العربية والإسلامية لن تقوى بتاتاً على مقاومة العولمة الاقتصادية، على الأقل على مستوى الزمن الحالي والآتي، والذي قد يمتد عقوداً، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن دعامات العولمة الاقتصادية أرست ركائزها في أعماق البنى الاقتصادية الدولية من خلال :

– التعميم العالمي لعمليات الإنتاج والتسويق للصناعات الحديثة ذات التقنية الفائقة.

– نمو حجم التجارة الدولية وتنوعها.

– انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود.

– زيادة الشركات متعددة الجنسيات في عددها ونشاطها[2].

إن التحدي الاقتصادي الذي يواجه العالم الإسلامي ذو طابع فريد وحاسم وقوي، وعلى المخططين الاقتصاديين الاستراتيجيين أن يحيلوا النظر جيداً في الأرقام الاقتصادية التي تدق بعنف ناقوس الخطر للزمن القادم.

– يوجد في الدول النامية 1,3مليار شخص يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، و 11% من سكان الدول الصناعية يعيشون بأقل من 11,4دولار.

– يمتلك أغنى ثلاثة أشخاص في العالم أكثر من مجموع الناتج الإجمالي الداخلي للدول الـ 48 الأكثر فقراً في العالم، فيما يمتلك أغنى 15شخص في العالم أكثر من مجموع الناتج الإجمالي الداخلي لدول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، ويمتلك أغنى 32 شخصاً في العالم أكثر من الناتج الإجمالي الداخلي لدول آسيا الجنوبية.

---

[1] علي نافع حمودي ، **مرجع سابق**، ص: 8.

[2] إلياس أبو جودة، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة"، **مجلة الدفاع**، لبنان: العدد: 85، 2011.

– 20% من قوة العمل ستكفي حالياً لإنتاج جميع السلع التي يحتاج إليها المجتمع العالمي، 80% ستواجه شيئاً آخر[1].

– تكلفة تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكان العالم 13 مليار دولار ؛ في حين تكلفة أغذية الحيوانات في أوروبا والولايات المتحدة 17مليار دولار.

استنتاج: المؤيدون والمعارضون لعولمة المؤسسات الدولية

أولا: المؤيدون لمؤسسات العولمة الدولية

أكد ستيف كيسشتى على أن المؤسسات الإقتصادية المحلية والدولية مختلفة عما كانت عليه عام 1929م فهي أكثر تطورا وأكثر تنظيما، ومؤكد أن معظم التغييرات كانت نتيجة للكساد نفسه، كما أكد البعض الأخر على أن أهم أوجه الاختلاف بين عولمة اليوم وعولمة القرن التاسع عشر يتمثل في وجود مؤسسات عالمية وسياسية هدفها استقرار الاقتصاد العالمي وتنمية التمويل، ووضع قواعد دولية هدفها تنظيم التجارة في السلع والخدمات كمنظمة التجارة العالمية، وتوفير الآليات السياسية والدبلوماسية لتسوية المنازعات، حيث كان البعض 1997 قد ألقى بالمسؤولية الكبرى في أزمة القرن الماضي على بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والقائمين على إدارته وكذلك النظام الجمركي، ولكنه لا يعتقد بإمكانية وقوع الرأسمالية في كارثة مثل كارثة الثلاثينيات لأن البناء المؤسسي صار قويا[2].

ومما يؤكد قدرة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي على حماية النظام العالمي وأن تلك المؤسسات اتسع دورها وبدأت الدخول في مجالات لم يرد بشأنها نص في اتفاقيات بريتون وودز، ولم تكن معيارا حتى الحرب الباردة، مثل الإنفاق على التسليح أو الديمقراطية، فعلى سبيل المثال امتنع الصندوق عن إقراض الصرب بسبب الممارسات غير الديمقراطية هناك، وكذلك بدأت قضايا مثل حقوق الإنسان توضع في الاعتبار عند الإقراض، كما هو الشأن في بولندا وجنوب إفريقيا[3].

ثانيا: المعارضون لمؤسسات العولمة الدولية

---

[1] ناصح البقمي، "آثار العولمة في الدول الإسلامية"، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد:38، ص:13.

[2] جهاد عقل، **مرجع سابق**، ص: 8.

[3] نيلسون، اروجودي سوزا، (تر:جعفر علي السوداني)، **مرجع سابق**، ص: 48.

يعطي العرض دلالة على أن الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية يمكن أن تكون أكثر ضمانة للحقوق والآمال من بعض الحكومات التي قد تكون فاسدة أو عسكرية ولكن البعض أكد أن تلك المؤسسات مع ذلك لا يمكنها لعب ذات الدور مع كل الدول، ففي قضايا مثل الفساد والإنفاق العسكري والممارسات غير الديمقراطية مع كل الدول، ففي قضايا مثل الفساد والإنفاق العسكري والممارسات غير الديمقراطية سوريا، الصرب.... يكون دور المؤسسات الدولية أكبر مع الدول الفقيرة والصغرى مثل باكستان ونيجيريا، ولكن مع الدول الكبرى مثل الصين وروسيا أو حتى أمريكا ذات القوة العسكرية والاقتصادية لا يمكن للمؤسسات الدولية ذات طبيعة تحكمية، تحركها مصالح الدول الكبرى[1].

يعتبر إصدار قرار دولي لابد وان يحظى بمباركة الولايات المتحدة حتى يكتب له الحياة، وما قرارات الأمم المتحدة إلا خير مثال على ذلك وكذلك قرارات وقواعد واتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتأكيدا لعدم ديمقراطية المؤسسات الدولية، فقد انتهى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة 2002 إلى أنه لابد من إجراء إصلاحات جذرية لزيادة دور الدول النامية، وجعلها أي المؤسسات الدولية أكثر انفتاحا على أبناء تلك الدول فتقريبا نصف قوة التصويت في البنك الدولي وصندوق النقد تقع في يد سبع دول فقط، كما أنه وعلى الرغم من أن كل الدول لها مقعد وصوت في منظمة التجارة العالمية، إلا أنه من الناحية العملية فإن القرارات تتخذ من خلال مجموعات عمل مصغرة، وتتأثر بقوة ضغط كل من كندا، والإتحاد الأوروبي واليابان وبالطبع الولايات المتحدة الأمريكية، فالدول القوية دائما تحتفظ بدور أكبر في صناعة القرار العالمي، أكد على ذلك المدير التنفيذي لبرنامج التنمية بالأمم المتحدة[2].

ولهذا عرض التقرير المشار إليه لبعض الإصلاحات من بينها إزالة نظام التصويت القائم حاليا في مجلس الأمن، وإصلاح نظام التصويت القائم حاليا في مجلس الأمن، وإصلاح نظام الاختيار لرؤساء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان تسيطر عليهما حاليا أوروبا والولايات المتحدة على التتابع، هذا مع وضع برامج جديدة لمساعدة الدول الأكثر فقرا وتحسين أوضاعها في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، إذا المؤسسات الدولية في هذا الإطار تستخدم كذراع لفرض العولمة غير عادلة على العالم، فالسيطرة على دورة سيائل ومنظمة التجارة العالمية من قبل الولايات المتحدة، ووضع بيئة واشتراطات مستويات للعمل على الدول

---

[1] هانس بيترمارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة**، (تر: عدنان عباس علي)، الكويت: عالم المعرفة، 1998، ص: 80.

[2] ناصح البقمي، **مرجع سابق**، ص: 15.

النامية توضح ازدواجية تعهد الولايات المتحدة للنظام الدولي الذي تسيطر هي عليه، يؤكد ذلك تعثر مفاوضات جولة الدوحة مؤخرا في نوفمبر 2006 مـ بشأن الدعم الزراعي، حيث تصر الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على استمرار الدعم، مع رفض مطالب الدول النامية بفتح أسواق الدول الكبرى أمام منتجاتها، إذا هي عولمة عرجاء، وهي تسير في اتجاه واحد[1].

وإذا كانت معظم الدراسات تركز وتؤكد على قدرة المؤسسات الدولية على حماية الرأسمالية من الوقوع في أزمة، إلا أن تلك المؤسسات تسيطر عليها حكومات زمن ثم فأن قراراتها وسياساتها سوف تعكس أولويات الدول الأعضاء وخاصة تلك التي تقدم المساهمات الأكبر في مؤسساتها ولجانها، ومن ثم فإن من الإنصاف القول بأن الدول النامية دورها محدود نسبيا للتأثير بفاعلية في عملية صنع القرار وفي التأثير على الاقتصاد العالمي ومؤسساته ومع بدايات القرن 20 م فإن البناء المؤسسي المالي العالمي يواجه العديد من التحديات الهامة في ظل العولمة منها:

1_ أن الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي والمحلي أصبح هدفا شديد التعقيد لا يمكن للمؤسسات الدولية إحكام السيطرة عليه، فرأس المال يتحرك بسرعة عبر الحدود واستجابة للتغيرات في أسعار الأصول، وما كانت أزمات المكسيك وروسيا والبرازيل إلا مثالا لتلك الأزمات ولهذا ظهرت في الأفق حزمة الإنقاذ Rescuing Packageمن خلال 10،20،30 بليون دولار للدول التي تمر بالأزمة، تلك كانت الصورة خلال النصف الثاني من التسعينيات ويمكن أن تظل هي ذات الصورة في المستقبل[2].

2 – تعاني المؤسسات المالية الدولية من مشكلات خطيرة بشأن قدرتها على التكهن ومن الاستجابة عند حدوث أزمة مالية، فهي لا تظهر إلا ومعها حزمة الإنقاذ وليس قبل ذلك أي أن وجودها تال وليس سابق على الأزمة.

وعلى الرغم من السلبيات التي خلفتها ولا تزال تخلفها الرأسمالية العالمية، وبرغم التكهنات بقرب زوال نجم الرأسمالية إلا أن (جورج سورس) وهو من أحد مروجي العولمة لا يؤمن بإمكانية انهيار الرأسمالي العالمي، في حال اتخاذ التدابير على المستوى الدولي، من خلال المؤسسات الدولية القائمة على وضع بعض القواعد الأساسية لضمان عمل الرأسمالية العالمية، كما ذهب البعض الآخر إلى تأكيد على أن دور

---

[1] هانس بيترمارتين وهارالد شومان، **المرجع سابق**، ص: 81.

[2] ياسر عبد الجواد، "مقاربتان عربيتان للعولمة"، **المستقبل العربي**، عدد: 252، 2000، ص: 14.

المؤسسات العالمية في ضبط ومراقبة السياسات المالية والنقدية والتجارية من شأنه أن يحقق على المدى البعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا عما يوفره من إزالة للقيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف الدول، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة جيدة لتحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد، وقد أكد بولسمان على أن المؤسسات الدولية يقع عليها عبء ضمان أن تسير العولمة بشكل منتظم، بدا هذا الدور واضحا خلال الأزمات المالية التي ضربت الأسواق الصاعدة خلال السنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص، فإن على صندوق النقد الدولي أن يساعد في إنشاء منظومة مالية يمكنها تحجيم خطر الوقوع في الأزمات، وأن ييسر أو يخفف من عبء الأزمة التي تأثرت بالسلب من جرائها، وعلى نفس الخط انتهى البعض الآخر إلى أن مستقبل الرأسمالية سوف يشهد بعض الوسائل الكفيلة بالرقابة على هذه الأنشطة الاقتصادية، وفي نفس الوقت حمايتها من عبث العابثين وهذه الرقابة وتلك الحماية لن تؤدي –في الأجل الطويل– إلى تضييق المجال أمام المشروعات والجهود الفردية التي هي بؤرة الزاوية في النظام الرأسمالي الحالي، وإنما سوف تعمل هذه الرقابة وتلك الحماية على تشكيل النظام الرأسمالي بشكل جديد يتميز بزيادة أهمية الدور الذي تمارسه الدولة في الوقت الذي نتحدث فيه زوال الدولة أو الدولة عديمة القوة The Powerless State لأضف إلى ذلك أن الاتجاهات الدولية خاصة اتفاقات التحرر تضع قيود على سلطة الدولة.

الفصل الثالث

الآفاق المستقبلية للهيمنة الليبرالية على الأمن الاقتصادي

نحاول في هذا الفصل استشراف الآفاق المستقبلية للهيمنة اللبرالية على الأمن الاقتصادي من خلال استقراء الماضي وتحليل الواقع لاستنتاج المستقبل، فالأبعاد الزمانية الثلاث ماهي في النهاية إلا حلقة مترابطة فيما بينها تكمل الحالية منها السابقة وتمهد للاحقة، فمعرفة مستقبل الظاهرة لا يعدو أن يكون محاولة تتميز بالتعقيد والتركيز وهو ما سنحاول التحلي به في دراستنا هذه.

كما أن هناك قضية فلسفية حول فكرة الحتمية "تاريخية أو غير تاريخية" وهي فكرة تتناقض في أساسها مع جوهر المنطق اللبرالي الذي يستند إلى حرية الفرد وقدرته المستمرة على الابداع والخلق، ومسألة الحتمية التاريخية مسألة معقدة، فالتاريخ عباءة واسعة ليس من السهل استئناسها، ولذلك فإن الحديث عن حركة التاريخ سار في طريق وعر ملئ بالعقبات، وإذا كان من اليسر نسبيا أن نفهم تاريخ الأحداث وأن نربط بينها ونتحدث عن مراحل تاريخية معينة ونضع علامات مؤثرة في تطور أحداث الماضي فإن الأمر بالنسبة لحركة التاريخ واتجاهه مختلف كلية ويفرض صعوبات فلسفية بالغة الدقة، والحقيقة أن المعركة قائمة ومستمرة بين أنصار حتمية التاريخ الذين يعتقدون أن للتاريخ منطقا ومعنى يمكن اكتشافهما من ناحية، وبين مخالفيهم الذين مع تسليمهم بالسببية التاريخية يرون استحالة التنبؤ باتجاه التاريخ من ناحية أخرى، وينبغي التأكيد هنا على أن الخلاف بين الاتجاهين ليس خلافا على أهمية التاريخ أو ضرورة الافادة من خبرات الماضي ودروسه، كما أنه ليس خلافا حول السببية في ترابط الأحداث، فالحاضر وليد الماضي، كما أن المستقبل يصنع في أحداث الحاضر، كل هذه الأمور لا خلاف فيها، إلا أن الخلاف ينحصر في الواقع في مدى أهمية حرية الفرد ومساحة الاختيار، فمعارضو الحتمية التاريخية أبعد الناس تقليلا بشأن التاريخ أو لإهمال فكرة السببية ولكنهم يرون مع ذلك وفوق كل ذلك أهمية الاعتراف بحرية الانسان واختياره التي تفتح دائما امكانيات متعددة وليست طريقا واحدا، وهكذا فإن حركة التاريخ ليست خطا مستقيما دائما وإنما هي نقطة انطلاق لآفاق متعددة[1].

قبل التطرق إلى الآفاق المستقبلية للظاهرة محل الدراسة كان حريا بنا أولا تناول ماهية الدراسات المستقبلية في إطار نظري يجعلنا على قلب المفهوم.

([1]) حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية اللبرالية: قضايا ومشاكل**بيروت: دار الشروق، 1993، ص ص: 49-50.

مفهوم الدراسات المستقبلية تعتبر الدراسات المستقبلية حقلا مستقلا من حقول العلوم الانسانية بحيث تعتمد على تقنيات ومناهج ثابتة قصد الوصول إلى نتيجة علمية، كما أن الدراسات المستقبلية يتم الاعتماد عليها بشكل أساسي في ميدان الاستراتيجية وكذا السياسة الخارجية إذ يعتمد عليها صناع القرار بشكل مباشر قصد رسم ما يمكن أن تكون عليه الظاهرة محل الدراسة.

يرى الأستاذ وليد عبد الجي أن الإدراك للبعد الفلسفي في مفهوم الزمن يمثل نقطة الانطلاق الضرورية لاستيعاب موضوع الدراسات المستقبلية، فقد شكل موضوع الزمن نقطة تحاور بين الفلاسفة منذ بداية تطور ميدان الفلسفة، وانقسم هؤلاء إلى فريقين أحدهما اعتبر الزمن مفهوما منفصلا عن غيره مما يترتب عليه الاعتقاد بالثبات والدوام، وهو ما تجلى في فلسفات بارمنيدس وزينون وصولا إلى كانت، وافترضوا أن الزمن سابق على الظواهر، وبالتالي فهو ليس مفهوما أمبيريقيا، فهو موجود في العقل كحال المثال عند أفلاطون . وفريق أخر، لا يرى الزمن منفصلا عن الحركة والظاهرة، وتدل عبارة هرقليطس بأنك "لا تستطيع دخول النهر مرتين" على ذلك، وعبر أرسطو عن ذلك بأن الزمن يتحدد "بالحركة" فالنائم ليس له زمن، ووصفه جون لوك بأنه "التغير الكمي للأحداث"[1].

لعل الفلسفة الإسلامية في تيارها العام أقرب للفريق الثاني، فالزمن عند الأشعري هو الفرق بين الحركات، وعند الخوارزمي "مدة تعدها الحركة" ولدى المعرّي "كمّ الحركة". واستقر المفهوم المعاصر للزمن عند المعنى الثاني لدى أينشتين، ومثاله التقليدي في ذلك هو أنك إذا حركت عقارب الساعة للأمام لا يعني أن عمرك قد زاد، إذ لا بد من ملء وعاء الزمن بالحركة. لكن فلاسفة آخرين أكدوا إلى جانب بعد الحركة على بعد الإحساس بالزمن وبالتالي بإيقاعه، وهي قضية في غاية الأهمية. ويمكن أخذ مثال الفيلسوف فيشنر كمؤشر توضيحي لهذه القضية، فقد عرض هذا الفيلسوف صورا مشوقة على مجموعة من الأشخاص، وعرض على نفس المجموعة صورا مملة، ولكنه حرص على أن تكون مدة العرض في الحالتين واحدة، فاعتقدت هذه المجموعة أن مدة العرض للصور المشوقة أقصر من مدة العرض للصور المملة، مما نبه فيشنر إلى بعد أعمق وهو إدراك إيقاع الزمن، أي وتيرة الحركة، وبالتالي فإن الزمن مقاسا بكم وقائعه ليس واحدا في كل مكان، مما يعني أن السنة (كوعاء للحركة) في دولة متخلفة ليست سنة في دولة متطورة؛ لأننا إذا اعتبرناها واحدة سنعود بمفهوم الزمن إلى الانفصال عن الحركة. ذلك يعني أن إدراك الحركة وقياس كمها

---

[1] وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية: النشأة، التطور والأهمية، **مجلة التسامح**، العدد الثالث، سلطنة عمان: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، (د، س، ن)، ص: 12.

وتبيان إيقاعها يمثل نقطة البدء في فهم حركية الظاهرة أيا كانت هذه الظاهرة سياسية، أو اجتماعية أو اقتصادية.

أما البعد الآخر في موضوع الدراسات المستقبلية، فهو البدائل المختلفة لمسارات الظاهرة في تطورها ، فالزمن منقسم إلى مراحل ثلاث: الماضي وهو: كل سابق على الحال القائم، والحاضر وهو: كل ما هو قائم حاليا وفي حالة الحركة، والمستقبل وهو الآتي بعد الحا ضر، والفرق بين المراحل الثلاث هو أن الماضي قد أصبح حقيقة غير ممكن تغييرها، ولا جدوى من تدخل الإرادة الإنسانية فيه، أما الحاضر فهو عملية متحركة لم تكتمل بعد ولن يكون للتدخل في مساره إلا القدر النسبي من التأثير، بينما يُمّثل المستقبل المجال الوحيد المتاح أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه، غير أنّ عملية التدخل تتطلّب من وعي كافة الاحتمالات التي قد تنطوي عليها الظاهرة موضوع الدراسة، وهو أمر لا بد له من منهج علمي دقيق ومتطور، وهو ما عمل الباحثون على توفيره من خلال ما يسمى بتقنيات الدراسات المستقبلية.

يقوم الإستشراف العلمي للمستقبل على فهم الماضي والحاضر معا، كما أنه لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل، وقد خلص أغلب المفكرين والعلماء في هذا المجال بأن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة.

يمكن القول بأن الدراسات المستقبلية لها أهمية بالنسبة لنا على اعتبار أنها تمكننا من معرفة البدائل التي يمكن أن تكون عليها أوضاعنا خلال عقدين أو أكثر من الزمن والأهم من ذلك معرفة حال الآخرين في المستقبل، وبذلك تساعدنا على توقع المشكلات الممكن حدوثها في الفترة التي يتحول فيها وضع العالم، وأوضاعنا الداخلية بهذا الشكل أو ذاك[1].

استنادا إلى ما سبق يمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"[2]، وعلى هذا الأساس تتباين الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفا ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة. كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخير يحسم في أن الظاهرة ستتخذ مسارا معينا، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك أبدا.

---

(1) سليم قلالة، "أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد والعشرين"، **مجلة دراسات إنسانية**، العدد الأول، الجزائر: جامعة الجزائر، دار الحكمة، 2001، ص: 259.

(2) وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص: 13.

تقنية السيناريو:

فيما يخص الأدوات المنهجية لدراسة المستقبليات، فقد كثرت أساليب هذه الدراسات والتي لا تقدم وصفا دقيقا للمستقبل بقدر ما تساعد على تجنب الأخطاء والأضرار الوارد حدوثها مستقبلا، ويعتبر السيناريو واحد من بين العديد من منهجيات هذه الدراسات وأكثرها استعمالا، فالسيناريو (scenarios) هو: "**عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية انطلاقا من وضعها وحالتها الراهنة وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر**"[1].

كما يعرف السيناريو على أنه: وصف لسلسلة من الآثار المترتبة على حدوث شيء ما ويبدأ بناء السيناريو بالتساؤل الآتي: ماذا يمكن أن يحدث لو حدث كذا؟ وبمجرد طرح التساؤل الظاهرة؟... وفوائدها؟ التنبه إلى المشكلات المحتملة المترتبة على ما قد يقع عليه الاختيار من سلوك،... كما تساعدنا على النجاة من كارثة محتملة،... إلى جانب تعبئة الآخرين للإسهام مقدما في مواجهة ما قد على ما اخترناه[2].

عليه فإن السيناريوهات تعمل على مواجهة التقلبات المختلفة للبيئة الدولية والإقليمية والمحلية مع انعكاساتها الايجابية والسلبية على مستوى العلاقات الدولية ونظرا لتعقد المخططات المستقبلية للظاهرة الدولية، فاستخدام مجموعة من السيناريوهات المحتمل حدوثها مهمة للتقليل من الأضرار أو حتى مواجهتها.

أما من ناحية أنواع السيناريوهات فأبرز المدارس والاتجاهات تجمع على تقسيمها إلى ثلاث أصناف والمتمثلة في:

1. السيناريو الخطي: أو المشهد الاتجاهي والذي يفترض استمرار الأوضاع القائمة.
2. السيناريو الإصلاحي: والذي يرصد إمكانية حدوث تغييرات نوعية على الظاهرة موضوع الدراسة في واقعها الحالي، مما ينعكس على نوعية وأهمية المتغيرات المتحكمة فيها.
3. السيناريو الثوري: حيث يؤكد هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية على المحيطين الداخلي والخارجي، مما ينتج تحولا جذريا مقارنة بالاتجاهات السابقة للظاهرة محل الدراسة[3].

إذا فالسيناريو تقنية من بين التقنيات العديدة الموظفة في الدراسات الاستشرافية، ولا يتم إعداد هذا السيناريو وتطويره إلا عبر ثلاث مراحل أساسية[1]:

---

[1] حسين قادري، "العولمة والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني" **مجلة عالم التربية**، العدد 117، 2007، ص: 289.

[2] عامر مصباح، **الثابت والمتغير في العلاقات الامريكية-السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة**،رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 1996، ص: 446، نقلا عن: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد وآخرون، **الموسوعة العربية**، ج2، الكويت: جامعة الكويت، 1994، ص: 908.

[3] عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية-السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ودراسات استراتيجية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010، ص: 136.

☒ دراسة حقائق الوضع القائم أي توصيف مظاهر ومعطيات الظاهرة في الزمن الحاضر.

☒ اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة، أي تحديد مسار هذه الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة لها.

☒ تصور الآثار ومداها الناجمة عن مثل هذا المسار، أي بعد أن نختار المسار المحتمل نبدأ في تحديد التبعات التي سوف تلي ذلك الاختيار.

المبحث الأول: السيناريو الخطي

يعتبر الفكر اللبرالي من أبرز التيارات الفكرية التي عرفها حقل العلاقات الدولية عامة والدراسات الأمنية خاصة بعد الحرب الباردة وهو ما تجسد أساسا وبصفة عملية مع عصر العولمة، حيث أضحت مبادئ وأسس اللبرالية السمة البارزة للنظام العالمي خاصة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، أو ما يمكن أن يطلق عليه باصطلاح "**الثالوث اللبرالي**".

أضاف انهيار الكتلة الشيوعية والرفض القائم للشيوعية والاشتراكية القائمة الحقيقية كمبادئ ونماذج للتنظيم الاقتصادي، أضاف تعديلات وإعادة نظر للنظم الاقتصادية السائدة في دول العالم الثالث.

لذلك فإن العالم الثاني وهو عالم الكتلة الشيوعية السابق انظم إلى العالم الثالث عوضا عن العالم الأول وبذلك أصبح العالم الثالث بعيد 1989 عالما عولميا بدلا عن اختفائه واضمحلاله.

تسببت ديناميكيات العولمة المصبوغة اقتصاديا في تزايد انتاج المشاكل العالمية لدول العالم الثالث، فاللامساواة المتنامية ونسبة الخطر المرتفعة والضعف المتفاقم، ظواهر لا يتسم بها نظام الدول فحسب بل النظام الاجتماعي العالمي الحاصل، فهناك شمال في دول الجنوب، كما أن هناك جنوب في دول الشمال، وكل هذا جزء من العملية التاريخية والإجراءات التي كانت تحصل لفترة خمسة قرون: توسع الرأسمالية حول العالم، ثم جاءت التطورات التكنولوجية لتسرع تلك الاجراءات، لذلك فإن فرص حياة الأفراد وقابلية حياة المجموعات الصغيرة والكبيرة أصبحت أكثر اعتمادا والتصاقا على مواقعهم في الاقتصاد العالمي، حتى أنه

---

(1) بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر،ص ص: 220-221.

برزت نخبة عالمية متمركزة أساسا في المدن، ومتصلة مع بعضها الآخر بطرق مختلفة، وهي آخذة في امتلاك المزيد من القوة والغنى في حين أن أكثر من نصف الانسانية متروك خارجا[1].

هناك العديد من المؤشرات ما يجعل العديد من المفكرين يعتقدون أن المستقبل يحمل في طياته نسيم الحرية والديمقراطية، فيكفي أن ننظر إلى ما أصاب أعتى النظم الشمولية قاطبة من فاشية ونازية وشيوعية، حيث ملكت ايديولوجيات مؤثرة وماكينة عسكرية واقتصادية هائلة ونظم بوليسية متقدمة وكل ذلك لم يمنع انهيارها الواحدة تلو الأخرى، وبانهيار النظم الشيوعية أخيرا فتح المجال واسعا نحول التطلعات الديمقراطية واللبرالية، أضف إلى ذلك ما أصاب وسائل الإعلام والاتصالات من تطورات حولت العالم بحق إلى "قرية عالمية" فيما يحدث في أي مكان لن يلبث أن تبثه وسائل الإعلام على مختلف شاشات التلفزيون والإذاعات فضلا عن الصحف، وفي نفس الوقت فإن انتشار وغلبة الأفكار اللبرالية لن تلبث أن تفرض نفسها على مختلف الدول، فهناك إحساس عالمي متعاظم بأهمية الدفاع عن حقوق الانسان والقيم الديمقراطية، فعندما وقّعت معاهدة "هلسنكي" في منتصف السبعينات من القرن الماضي بين ممثلي أكبر كتلتين متنازعتين حينها فإن اعتبارات حماية حقوق الانسان قد دخلت ضمن المسائل الدولية الخاصة بالأمن والسلام العالميين، وإذا كان الحديث عن الدفاع عن حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية كثيرا ما يغلب عليه النفاق وغير قليل من الانتهازية، بحيث يتم التجاوز عن أوضاع مخزية لمصالح اقتصادية وأمنية في حين تجرى المبالغة والتضخيم في أحوال أخرى فإن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن هناك اهتماما عالميا متزايدا بضرورة وأهمية احترام حقوق الإنسان ومع زيادة أهمية الاعتماد المتبادل في العلاقات الاقتصادية الدولية وغلبة الاقتصاد العالمي، فإن الدول لم تعد عديمة الحساسية للرأي العام العالمي الذي يطالب بمزيد من التحول الديمقراطي[2].

تشير اللبرالية الجديدة في المجال الأكاديمي وبشكل عام إلى اللبرالية المؤسسية الجديدة، أما في عالم السياسة الواقعي فإنها تعني السياسة الخارجية للبرالية الجديدة التي تحافظ على التجارة الحرة والأسواق المفتوحة والقيم والمؤسسات الديمقراطية الغربية، وبذلك انظمت الكثير من الدول الغربية الكبيرة إلى قيادة الولايات المتحدة، في الدعوة لاتساع رقعة المجتمعات الديمقراطية والدول الرأسمالية، فمؤسسات العولمة

---

[1] علي أحمد طراح، غسان منير حمزة سنو، الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الانساني، ج1، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد الرابع، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ماي 2003.

[2] حازم الببلاوي، **مرجع سابق**، ص: 52.

السياسية والمالية التي تم انشاؤها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية صمدت واستمرت، كيف لا وهي مؤسسات تم بناؤها من قبل سياسيين كانوا يعتنقون فكر اللبرالية الجديدة أو الواقعية والواقعية الجديدة[1].

إذا فأولى المؤشرات البارزة في عالمنا المعاصر والدالة على استمرارية هيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي والمشهد الاقتصادي العالمي عموما –بل تعدى المجال الاقتصادي ليشمل المجالات السياسية والثقافية والدينية و،... الخ– مؤشر استمرار وتزايد دور المؤسسات الدولية على الساحة العالمية.

يرى جوزيف ناي أن المؤسسات الدولية تعتبر هامة لأنها توفر الإطار العام الذي يشكل التوقعات بشأن السياسة الدولية، فهذه المؤسسات تجعل الشعوب تعتقد أنه لن يكون هناك صراعات، وهي بذلك تحاول تمديد ظلال المستقبل وتقليل حدة المعظلة الأمنية، وتخفف آثار الفوضى الدولية، وبذلك فالمؤسسات الدولية تؤدي إلى استقرار الآمال من خلال أربعة سبل[2]:

- ✓ توفر الإحساس بالاستمرارية.
- ✓ توفر المؤسسات فرصة لتبادل المعلومات.
- ✓ تتيح المؤسسات سبلا لحل المنازعات.

<u>المطلب الأول:</u> مؤشر استمرار وتزايد دور المؤسسات الدولية

تزايد دور المؤسسات الدولية في عصر العولمة بما يوحي إلى أن هذه المؤسسات قد فرضت نفسها على الواقع الدولي، حيث لم يعد نشاطها مقتصرا على الاطار التنظيمي للمؤسسة، بل تعداه وتوسع ليشمل مجالات أخرى تتعارض في أحيان كثيرة مع السياسات الرسمية للدول.

تشكل العولمة المالية أكثر النشاطات الاقتصادية عولمة خاصة بعد بروز الأسواق المالية العالمية، فلقد كانت الأسواق المالية دائما عالمية الطابع وقد اهتمت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بوضع قواعد ومؤسسات دولية الطابع لضبط النظام النقدي العالمي. لكن رغم الطابع العالمي للأسواق المالية قبل التسعينات إلا أنها لم تكن معولمة حيث ظلت في العموم وحتى بداية عقد التسعينات تدار من قبل الدول إدارة وطنية وبالإشراف المباشر للمؤسسات المصرفية المحلية.

---

[1] Steven L. Lamy: **<u>Contemporary main stream approache; neo-realism and liberalism,</u>** in the globalization of world politics; an introduction to international relation, eds, j baylis and s smith, oxford, oup, 2001, pp; 183.

[2] جوزيف س ناي، **<u>المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ</u>**،تر: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997، ص: 65-66.

ما استجد خلال عقد التسعينات من القرن الماضي هو قيام أسواق مالية عابرة للحدود، وخارجة عن الإطار الرسمي، ويغيب عنها أي تحكم من قبل الدول. فالدول تراقب عن بعد، وربما مازالت غير قادرة على التدخل، بيد أنها حتما لم تعد قادرة على أن تتحكم أو تقنن حركة الأسواق المالية العالمية[1].

لم يعد للدولة في عصر العولمة هامش أكبر للعب أدوار كانت تلعبها من قبل، ولذا فإن السياسات التي تتبناه المؤسسات الدولية في هذا الوقت حسب اعتقادنا تؤكد استمرارية وبقاء الهيمنة اللبرالية على المشهد الاقتصادي العالمي، وهو ما ينعكس على الأمن الاقتصادي سواء أكان هذا الانعكاس سلبيا أم إيجابيا، فالنتائج السلبية التي بدأت تظهر ولا تزال توابعها في المستقبل أشد تتحدد في المعاناة التي يعيشها أغلب سكان المعمورة من تدني مستوى المعيشة والبطالة والفقر، وما إلى ذلك.

أصبح كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منظمات عالمية بما للكلمة من معنى، كما أن نفوذهما زاد توسعا نتيجة لترسيخ مبادئ مدونة حسن السلوك وتكثيف برامج التقويم الهيكلي، ورفع عدد الاستشارات السنوية مع الأعضاء، كما أن ارتفاع حجم المديونية وسلوك مسطرات إعادة الجدولة أعطى لصندوق النقد الدولي صلاحيات تخترق الحدود الوطنية وتقلص بالتأكيد من سيادة الدول الأعضاء.

تمثل مخططات استقرار الاقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي أداة قوية لإعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للملايين من البشر، ذلك أن إعادة الهيكلة أدت في أغلب الحالات إلى تقليص المداخيل الحقيقية وتدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة وبالتالي فهي ذات أثر مباشر في عولمة ظاهرة الفقر.

كان لسياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في خطط التقشف المالي وفتح الحدود، وعمليات الخوصصة في ما يزيد عن سبعين دولة مدينة في العالم الثالث وشرق أوربا، أن فقدت هذه الدول بتطبيقها لهذه الإجراءات السيادة الاقتصادية وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية والمالية، وأجبرت على تنظيم المصارف المركزية والتخلي عن مؤسسات عامة وبمعنى آخر وجدت نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية مكونة من المؤسسات المالية الدولية وموظفيها.

فالمؤسسات الدولية أصبحت حتى ومع مطلع القرن الواحد والعشرين تمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي لها صلاحيات وسلطات على الدولة الوطنية، وبمعنى آخر فإن البنك الدولي وصندوق النقد

---

[1] محمد بوبوش، **دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة**، المغرب: جامعة محمد الخامس، 08-02-2008، 13:55، http://boubouche.maktoobblog.com/

الدولي لازالت لها المكانة الدولية التي تمكنها من الإشراف المباشر على الاقتصاد العالمي بشكل كلي وعلى الاقتصاد الوطني للدول بشكل جزئي.

كما قد ساعد تطبيق برامج إعادة الهيكلة على عولمة السياسات الاقتصادية الكلية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يعملان كما هو معروف، بالتنسيق مع المصالح القوية بنادي باريس ولندن ومجموعة الثماني G8 . ويقوم هذا الشكل الجديد من الهيمنة الذي يمكن تسميته "استعمار السوق"، بتطويع وإخضاع شعوب وحكومات العالم إلى اللعبة المغفلة لتفاعلات هذه السوق. وهي وضعية، لم يعرف التاريخ لها مثيلا، مما يدفع إلى التساؤل بشدة وإلحاح عن مصير هذا النظام[1].

تتكلم المؤسسات الأربعة للعولمة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) بنفس الصوت الذي تعكسه كبرى وسائل الإعلام لتعظيم قوة السوق، هذه الدولة العالمية هي سلطة بدون مجتمع، وهذا الدور الجديد محمول من طرف الأسواق المالية والمؤسسات العملاقة وكنتيجة لذلك فالمجتمعات إن كانت موجودة فهي مجتمعات بدون سلطة .

فسلطة العولمة المالية يجسدها واقع هذه المؤسسات المذكورة، فالقرارات تتخذ من قبل مؤسسات "بريتون وودز" ومن قبل المنظمة العالمية للتجارة حيث أن الشعوب لم تعد تراقب أي شيء فالبنك الدولي لا يحدد فقط الاختيارات الماكرو –اقتصادية، ولكنه يفرض التزامات وشروط أخرى.

أما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أصبحا يؤديان دورا تقويضيا، فلقد تحولا إلى حارس للرأس المال وبالتأكيد في الدول النامية وشرق أوربا، ومهمات مؤسسات "بريتون وودز" تكمن اليوم في فرض الليبرالية وإدارة تعويم العملات وإخضاع اقتصاديات العالم الثالث والبلدان الشرقية لوازع مطلق هو خدمة الدين بدل احتواء الأزمات التي تصيب العلاقات المالية والنقدية الدولية.

تنامى دور صندوق النقد الدولي وصلاحياته منذ إنشائه وطور مبدأ المشروطية في مجال حقوق السحب، ليفرض رقابته على اقتصاديات الدول الأعضاء فيحال العجز الكبير في ميزان المدفوعات، كما طور البنك الدولي أيضا هذا الاتجاه في مجال القروض والمساعدات، وحدث التطور الأهم في عمل هاتين المؤسستين على إثر صدور مقررات مجلس الإدارة لعام 1979 والتي أكدت على مبدأ المشروطية وتطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي، وتوسيع التعاون فيما بين الصندوق والبنك في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية والتزام الدول المدينة بها والتدخل في إعدادها ضمن إطار برنامج التكييف الهيكلي.

---

[1] محمد بوبوش، **نفس المرجع السابق الذكر.**

تمتنع مؤسسات بريتون وودز عن تقديم القروض والمساعدات المالية للدول التي تخرج عن مسار النظام الاقتصادي العالمي، وتقوم من خلال إعطائها هذه القروض بإلزام الدول بانتهاج سياسة اقتصادية ومالية ونقدية تصب في النهاية في إطار حرية اقتصاد السوق وانفتاح الأسواق والعولمة المالية.

خير ما نستشهد به في مجال إثبات ظاهرة العولمة المالية التي تعطي للهيمنة استمرارية غير محددة هو الاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالاستثمارات (AMI) والذي تمت صياغته بمنتهى السرية في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من قبل ممثلي أغنى دول العالم وفي غياب دول الجنو ب، ذلك أن الاتفاق يعكس إرادة السلطات الخاصة المهيمنة في فرض قانون عبر وطني جديد لخدمة العولمة الرأسمالية، فهذا الاتفاق يسعى لأن يكون الانتقال الحر لرؤوس الأموال مطلقا، ويعتبر أن كل إجراء تتخذه الدولة هو إجراء مزعج للشركات الخاصة، ومن شأنه أن يشكل موضوعا للطعن والإلغاء أمام المحاكم باسم الشرعية الدولية الجديدة، كما لا تستطيع الدول إبداء أي تحفظ على هذا الاتفاق، حيث لا تملك التخلص منه إلا بعد إخطار مسبق مدته 20 سنة، فهو في الحقيقة اتفاق يعطي كامل السلطات للمستثمرين في وجه الحكومات.

أما عن التجارة العالمية ف حسب التطورات الحاصلة في التجارة العالمية والآفاق المحتملة لتطورها بالاستناد إلى اتفاقيات "الغات" 1994 والاتفاقيات المتعلقة بها، فإن التجارة الدولية سوف تتجه أكثر فأكثر نحو الاستقطاب مترافقة بتقسيم عمل دولية وتراثية في إطار علاقات إنتاج رأسمالية تقاد بشكل مركزي ودون اعتبار لمصالح الدول الأخرى. إن المنظمة العالمية للتجارة تسعى خلف قناع التبادل الحر المعتاد إلى حماية الأسواق الخاضعة للشركات المتعدية الجنسية المهيمنة.

كما أن هذه المنظمة أصبحت منذ 1995 مؤسسة موهوبة مخصص لها سلطة متعدية الجنسية وموضوعة خارج كل رقابة من أشكال الرقابات المعروفة في الديمقراطيات البرلمانية، حيث أنها تتدخل في التشريعات الوطنية في مادة قانون الشغل أو البيئة أو الصحة العمومية ضد حرية التجارة، كما يمكنها إلغاء ما لا تراه مناسبا. ويمكن القول بشيء من التجاوزات أنه نظرا لكون المنظمة العالمية للتجارة تتولى إدارة وتدبير جميع الاتفاقيات المذكورة سواء أكانت تتعلق بتبادل البضائع والخدمات أو الملكية الفكرية والصناعية، فإنها تستحق أن تنعت بأنها المنظمة الشاملة في مجال التجارة العالمية، وأنها المرجع الأساسي في كل ما له علاقة بعولمة الشأن التجاري، وأن تعزيز صدقيتها يتوقف على تحسين مواقع وحضور الدول العربية

والإسلامية فيها من خلال المفاوضات التي ستجر بداخلها حاضرا ومستقبلا بما يعيد نوعا من التوازن والتكافؤ للمبادلات التجارية العالمية[1].

إذا وفي ظل هذا التوجه العام للتجارة الدولية، بهذه الوتيرة السريعة، فإن الدول مرشحة عما قريب لفقدان كل أشكال الرقابة أو الحماية سواء في قطاع الزراعة، أوالنظم التربوية، أو الموارد الطبيعية، الصحة، الأدوية، حتى التنوع البيئي.

بتعبير آخر فإن المنظمة العالمية للتجارة، مدعومة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقوم بسلب الدول والمواطنين أبسط مواصفات السيادة، ورغم الهاجس الأمني المسيطر على العالم منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر فإن العولمة الاقتصادية فيتصاعد مستمر خصوصا وأننا نعيش عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى(منظمة التبادل الحر لبلدان أمريكا الشمالية - NAFTA الإتحاد الأوروبي– تكتل الأسيان...) هذا بالإضافة إلى انتشار مناطق التجارة الحرة وتكثيف العمل باتفاقيات التبادل الحر.

<u>المطلب الثاني:</u> استمرار هيمنة الفكر اللبرالي وفق تصور "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكويوما

أثار إعلان النظام العالمي الجديد وانتصار اللبرالية الديمقراطية الكثير من الجدل بين المفكرين والقادة السياسيين في العالم، فجاءت نظرية الباحث الأمريكي فرانسيس فوكويوما عن "نهاية التاريخ" لتؤجج هذا الجدل.

في عام 1989 نشر الكاتب الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكويوما مقالا في مجلة " the national interest" بعنوان "نهاية التاريخ" أشار فيه إلى أن الديمقراطية اللبرالية يمكن أن تشكل خاتمة التطور الايديولوجي للانسانية والشكل النهائي لأي حكم انساني أي أن الديمقراطية اللبرالية تشكل من وجهة نظره "نهاية التاريخ"، بذلك أثار مقال فوكويوما هذا جدلا واسعا بين المفكرين وكما هائلا من التفسيرات والانتقادات دفع هذا الجدل بالكاتب إلى تأليف كتاب حول هذا الموضوع بعنوان: " the end history and the last man" "نهاية التاريخ والرجل الأخير"، حيث نشر الكتاب في عام 1993 وترجم إلى عدة لغات[2].

ضمن هذا الإطار يعتبر كتاب فرانسيس فوكوياما أهم ما صدر في الغرب بعد انهيار المعسكر الشرقي، ولذا فقد بدا وكأنه بمثابة بيان تفصح من خلاله اللبرالية عن رؤيتها بعد تربعها "المؤقت" على

---

[1] محمد بوبوش، **<u>نفس المرجع السابق الذكر.</u>**

[2] فاطمة لكعص، **<u>أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والاسلامية</u>**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2009، ص:41.

العرش العالمي ومما لا شك فيه أن فوكوياما باستناده إلى الموروث اللبرالي لا يأتي بما هو ليس معروفا من تراث اللبرالية، فاللبرالية ليست سوى الاسم السياسي الذي اتخذته تيارات الفكر المنفعي الذي طبع الثقافة الأنغلو ساكسونية منذ منعطف الحداثة حتى أيام البراغماتية التداولية أو ما يسمى أيضا بالفلسفة التحليلية مع بعض الفوارق من حيث المنهج.

تحدث فوكوياما عن الثيموس (**) كجانب مجتزأ من النفس ومن بنية المجتمع ومن حركة ومحركات التاريخ وصعده إلى مستوى أقنوم الأقانيم (*) اختزل به تاريخ الجدل الهيجلي وقدمه على أنه البديل الحيوي عن النفعية الأنغلوساكسونية والبراغماتية الأمريكية في آن معا ولكنه يصعب في الهدف الواحد الأخير الذي يربط المسار النهائي للكينونة بنظام سياسي اقتصادي معين هو الرأسمالية الراهنة باعتبارها أعلى تجسيد للرغبة الثيموسية[1].

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تغذي الأحداث العالمية الراهنة التي تغذي بدورها هي الأخرى موضوع الكتاب فإنه يتبادر إلينا طرح التساؤل التالي:

هل من المعقول بالنسبة لنا في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أن نستمر في الحديث عن تاريخ البشرية متماسكا وموجه ينتهي بدفع القسم الأكبر من البشرية نحو الديمقراطية اللبرالية؟

الإجابة على هذا السؤال نجدها عند فوكوياما حيث يقول بأن "الجواب الذي توصلت إليه هو إيجابي" وهذا راجع لمجموعتين من العوامل:

الأولى: ذات طابع اقتصادي.

الثانية: مرتبطة بما يمكن أن نسميه الصراع من أجل اعتراف الآخر بنا.

يشير فوكوياما في هذا الصدد إلى أن هيغل وماركس أيضا يعتقدان أن تطور المجتمعات البشرية ليس لها نهاية ولكنه قد يكتمل عندما تجد البشرية الشكل الاجتماعي الذي يشبع حاجاتها الأكثر عمقا والأكثر أساسية وهكذا يكون المفكران قد وضعا للتاريخ نهاية.

(* *) **الثيموس:** كلمة إغريقية الأصل تفيد مراكز الانفعالات والتقلب والرغبة ويمكن أن تعني أيضًا هبوب الحياة ونفس الحياة وقد ترجمت هذه الكلمة بالروح أحيانا أو بالنفس أحيانًا أخرى وإذا ما رجعنا إلى جمهورية أفلاطون في الكتاب الرابع نجده يميز الثوموس الذي يعني به القلب والشجاعة عن "الثوموييديس" الذي يعني الميل القوي للنزق والغضب السريع أي نوعًا من الدوافع يحتل مكانًا وسطًا بين العقل والرغبة ونجد أيضًا أن أرسطو في كتابه "في النفس" يميز بين الايبيتوميا (الشهوة التياعتبرها أفلاطون في محاورة الثيماوس، الرغبة في الأكل والجنس)، والثوموس (أي النزق والغضب العنيف)، والبوليزيس (أي التوق والتمني المصحوب بالعقل والتعقل أو بتعبير آخر الإرادة).

(*) **أقنوم:** كلمة تفيد المعاني التالية: شخص – ذات – كائن حي قائم بذاته (أي أنه يستمد أعماله من ذاته وليس من آخر).. ونعم يوجد استخدامات أخرى لها، ربما لا تكون منتشرة باللغة العربية مثلها مثل اللغات الأخرى..

(1) سهيل عروسي، **مأزق اللبرالية: نهاية التاريخ نموذجا**، (د،ب،ن)، (د،د،ن)، (د،س،ن)، ص ص: 104-107.

أما بالنسبة لهيجل فتتجلى تلك النهاية في الدولة اللبرالية، حيث أعلن هيجل أن التاريخ قد انتهى بعد معركة ايينا Iena عام 1806، فهو لم يكن يدعي بالطبع أن الدولة اللبرالية قد انتصرت في العالم أجمع فانتصارها لم يكن حتى مؤكدا في المقاطعة الألمانية الصغيرة حيث كان يعيش فهو كان يقول ببساطة إن مبادئ الحرية والمساواة التي تميز الدولة اللبرالية الحديثة قد اكتشفت وأنجزت في البلدان الأكثر تقدما وأنع ليس هناك من مبادئ أو أشكال للتنظيم الاجتماعي والسياسي بديلة تعتبر أعلى من مبادئ اللبرالية وبعبارة أخرى كانت المجتمعات اللبرالية متحررة من التناقضات التي تتميز بها الأشكال القديمة من التنظيم الاجتماعي وهذا ما ينبغي أن يؤدي إذا إلى النهاية الديالكتيكية التاريخية، حيث استند إلى تطورات ثلاث كانت سائدة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر في انجلترا:

- ✓ الثورة الصناعية التي أدت إلى مزيد من الرخاء.
- ✓ التجارة الحرة التي واكبت الثورة الصناعية خلقت آفاقا أوسع للوحدة الشاملة.
- ✓ الصناعة تزدهر على أحسن حال تحت مناخ الأمن والسلام.

لذا فإن فوكوياما قد بنى نموذجه استنادا لمناخ مماثل تركز على ثلاث تطورات:

- سقوط الكتلة الشيوعية.
- نهاية الحرب الباردة وانتقال الكتلة الشيوعية لنظام السوق.
- توفر مناخ الأمن والسلام اللازمين للإسراع بالنهضة الصناعية.

بالنسبة لماركس فالتاريخ انتهى في المجتمع الشيوعي، حيث يرى أن تاريخ الانسان في المجتمع شيئا آخر غير العلاقة الأساسية: الإنسان، الطبيعة، الانسان، إذ ينشا التاريخ وينمو ابتداء من الوساطة الأولى التي تضع الانسان في علاقة مع الطبيعة وتضع الانسان في علاقة مع الناس الآخرين، ألا وهي العمل فالتاريخ إذن هو تاريخ انجاب وجود الانسان النوعي بالعمل وبجميع الوساطات التي تشتق منه ولا يعني هذا أن التاريخ لا يروي إلا نمو القوى الانتاجية بل إن ذلك يعني فقط أن هذه القوى الانتاجية هي الوقائع التاريخية الأساسية القاعدية، إنها هي أساس التاريخ ولكن التاريخ مفهوم حق الفهم يضم كل ما ينبع عنها وعلى الأخص سيرورة الانسان الثقافية كلها وجميع ضياعاته ونتاج الضياعات كله، إذن ليس للتاريخ أساس آخر غير بقية الواقع كلها والحال أن الواقع هو واقع ديالكتيكي جدلي يتمتع بصيرورة ومن أجل ذلك له تاريخ

وهو تاريخ ومن أجل ذلك ليست المادية التاريخية مختلفة عن المادية الجدلية الديالكتكية إذ أنها تطبيق لمذهب على التاريخ، مذهب يكون بموجبه الواقع كله له بنية ديالكتكية جدلية[1].

هكذا سوف لا يبقى في نهاية التاريخ حسب فوكوياما أي منافس حقيقي للديمقراطية اللبرالية وسيكون النظام الاقتصادي الاجتماعي هو المثال الذي تتطلع إليه البشرية وتعمل من أجله بنفس الوقت. فاللبرالية الغربية تعد بذلك النهاية التاريخية المؤكدة للبشرية، وعندها سيكون للعالم فرصة أخرى للتوحد على أسس ديمقراطية غربية لا تعرف تعدد الإيديولوجيات بل تعرف إيديولوجية عالمية موحدة تعيش في كنفها كل الايديولوجيات ألا وهي "الايديولوجية اللبرالية" بهذا الطرح فإن فوكوياما يؤسس لفكر قائم على نهاية الايديولوجيات عدا الايديولوجية الغربية، هذا على الأقل إن لم نقل عصر اندماج الايديولوجيات في ايديولوجية اللبرالية وهذه أسمى وآخر مراحل التطور التي يمكن أن تعرفها اللبرالية.

أما عن أهم انتقاد وجه لأطروحة نهاية التاريخ فيمكن القول بأن رؤية فرانسيس فوكويوما في كتابه تتمثل في أن الديمقراطية اللبرالية خالية تقريبا من العيوب، إذ يقول" بينما شابت أشكال الحكم السابقة عيوب خطيرة –الأنظمة الشيوعية– وانتهاكات للعقل أدت في النهاية إلى سقوطها، فإن الديمقراطية اللبرالية قد يمكن بأنها خالية من مثل تلك التناقضات الأساسية الداخلية"، كما أن الملاحظ في تحليل فوكويوما التركيز على المدى القصير، فهو انطلق من حدث سياسي معين والمتمثل في سقوط الاتحاد السوفياتي وخرج منه بنتائج عامة[2].

رغم الانتقادات الموجهة لتصور نهاية التاريخ لصاحبها "فرانسيس فوكوياما" –والتي لم نتعمق فيها لكونها تندرج بصفة أكثر وضوح في المبحث الثالث– فإنها تبقى رؤية أكاديمية علمية ثابتة تتخذ من الواقع الدولي والمتغيرات الدولية منطلقا نحو تصور قائم على استمرارية الهيمنة اللبرالية على المشهد العالمي، وبالتالي فإن الطرح المقدم يقدم صورة مستقبلية للواقع الدولي.

إذا يمكن لنا القول أن أطروحة نهاية التاريخ مثلت أحد السيناريوهات المحتملة لتطور اللبرالية سواء أكان فكريا أو عملياتيا، فاللبرالية قد وجدت من يدافع عنها ويمكن لها، بل ويقدمها على أنها هي النظام السائد في نهاية التاريخ البشري وهذا كله استنادا لمعطيات وأدلة منطقية.

---

(1) سهيل عروسي، **نفس المرجع السابق الذكر**،ص ص: 108-112.

(2) فاطمة لكعص، **أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والاسلامية**، مرجع سابق، ص ص: 48-49.

من هنا واستنادا أيضا إلى الواقع الدولي الذي سبق لنا الإشارة إليه من قبل على أنه واقع يتسم بهيمنة المؤسسات الدولية وبسط هيمنتها على الساحة العالمية من خلال تغلغلها في داخل السيادة الوطنية للدول وبالتالي هيمنتها على الأمن الاقتصادي، فاللبرالية إذا تسير في خطى ثابتة وفق سيناريو خطي يمكنها في النهاية ويجعلها آخر مراحل التاريخ البشري.

المبحث الثاني: السيناريو الإصلاحي

يعتبر السيناريو الإصلاحي من بين أبرز السيناريوهات التي لابد الحديث عنها، والتي تنطلق من فرضيات أساسية قائمة على أنه قد توجد عوامل معينة من شأنها أن تعطي توجها جديدا للظاهرة محل الدراسة وتبعث فيها روجا جديدة تكون لها بمثابة السند القوي، هذا السند الذي ينطلق من تناقظات داخل الظاهرة أو انتقادات موجهة إليها فيما يتعلق بجانب من جوانبها لأجل الخروج منها بحالة أكثر قوة وتماسكا تمكنها من المعالجة الذاتية لفجواتها.

نشأت اللبرالية وتطورت في المجتمع الغربي متأثرة أحيان بالتغيرات التي يعرفها هذا العالم ومتأثرة في أحيان أخرى بنفس المتغيرات، ولذا فإن اللبرالية أو الفكر اللبرالي كان وليد بيئته، فاللبرالية كغيرها من الاتجاهات أو الايديولوجيات لم تولد من العدم بل كانت نتاج تراكمات متتالية لأفكار أوصلتها للصورة الحالية التي نعرفها بها أو ما يطلق عليه تسمية "التراكم المعرفي"، فقد تشكو اللبرالية من قصور في إحدى روافدها لكن سرعان ما يتم تدارك هذا القصور بإصلاح جزئي أو قد يكون حتى جذريا تفاديا للسقوط.

نجد أن اللبرالية اعتمدت أو تأثرت بمجموعة من العوامل التي أعطت لها وجها جديدا ومنعتها من السقوط في زمن يمكن أن تكون قد سقطت فيه وسنتطرق إلى ذلك بشيء من التفصيل لاحقا، فالسيناريو الاصلاحي الذي يمكن أن يتخذه الفكر اللبرالي لضمان الهيمنة الكاملة على الأمن الاقتصادي كان لابد أن يعتمد على المؤشرات الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: استراتيجية التكيف كآلية لاصلاح مسار الهيمنة

يقول سمير امين في هذا السياق "إن التوسع الـلبرالي على صعيد عالمى قد أنتج استقطاباً لم يسبق له مثيل منذ آلاف السنين، ففي أوائل القرن التاسع عشر لم يتجاوز مدى التفاوت الأقصى فى توزيع الثروة بين

80% من سكان الكوكب نسبة الواحد إلى اثنين. وبعد قرنين من التوسع ال لبرالي صارت هذه المعادلة نسبة الواحد إلى ستين، بينما انكمشت نسبة سكان المراكز إلى 20% فقط من سكان الكوكب"[1].

أما في المرحلة الحالية وه ي –كما يصفها سمير أمين– مرحلة تفكك عالم ما بعد الحرب العالمية، والعودة إلى تصاعد ظواهر الاستقطاب والتفاوت الاجتماعى والفقر. فالتوازنات الاجتماعية التى قام عليها التراكم الحثيث أخذت فى التآكل التدريجى، الأمر الذى أدى بدوره إلى سقوط النماذج الثلاثة المذكورة: دولة الرفاهية فى الغرب، وبناء الاشتراكية فى الشرق، ومشروع الدولة الوطنية الشعبوية فى الجنوب. وهو ما أدخل النظام فى أزمة هيكلية عنيفة منذ أوائل السبعينيات. واتخذت هذه الأزمة مظاهر عدة من أهمها انخفاض معدلات النمو والتراكم والعودة إلى مستويات مرتفعة من البطالة فى الغرب، واتجاهات نحو الخلف (أى التكور) فى مناطق عديدة من الشرق الاشتراكى سابقاً ومن الجنوب. وتجلت هذه الأزمة فى أن الأرباح المستخرجة من الاستغلال الرأسمالى أصبحت لا تجد منافذ كافية للاستثمارات المربحة القادرة على إعادة توسيع القدرات الإنتاجية. وقد حدثت خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات ملحوظة فى هرم ترتيب الأمم فى المنظومة العالمية، من بينها انقسام العالم الثالث السابق إلى مجموعتين من التشكيلات الرأسمالية الطرفية: إحداهما حققت بالفعل –من خلال التصنيع– قدرة على مواجهة المنافسة فى الأسواق العالمية فى مجال تصدير المنتجات الصناعية، أما المجموعة الأخرى فلم تتحقق لها هذه القدرة بعد، **فالمجموعة الأولى** قادرة على المساهمة فى تشكيل المنظومة العالمية بصفتها فاعلة، وعلى أن تطور استراتيجياتها الخاصة التى تدخل فى تناقض وتفاعل مع خطط الثالوث المهيمن، ومن ثم تستحق تسميتها "بالعالم الثالث". **أما المجموعة الثانية** فهى فى موقع المفعول به والعاجز عن تطوير استراتيجيات خاصة به، فالقوى المهيمنة عالمياً هى التى تفرض على بلدان هذه المجموعة "تكيفاً" أحادى الجوانب والخضوع لاحتياجات التوسع الاستعمارى، وهى بهذا المعنى منطقة مهمشة تماماً، ومن ثم يمكن أن نطلق عليها "العالم الرابع".

تتجلى فى المرحلة الراهنة (مرحلة أزمة التراكم) ظواهر متجددة من التفاوت الاجتماعى والفقر يمكن أن نسميها أشكالاً من "تحديث الفقر". فلا تزال مجتمعات الأطراف تعانى من حجم كبير "لجيش احتياطى" من قوى العمل يستحيل امتصاصها فى إطار سيادة منطق التراكم لرأسمالى، وخاصة فى إطار انفتاح التراكم المحلى على العولمة الليبرالية وإطلاق حرية الأسواق دون تقنين يذكر. فالمنافسة فى هذه الأسواق المفتوحة

[1] سمير أمين-http://www.iraqcp.org.-دراسة بعنوان : **الفجوة بين الفقراء والاغنياء (الاشكاليات-الآليات-المستقبل)** ، ص، 15.

تفترض تركيز الاستثمارات فى مشروعات تمتص أموالاً هائلة نظراً لاحتياجات التكنولوجيات الحديثة، وبالتالى يتقلص الاهتمام برفع مستويات الإنتاجية فى القطاعات التى تعمل فيها أغلبية قوى العمل. وإذا كانت ظواهر "تحديث الفقر" قد أخذت فى البروز خلال المرحلة الأخيرة للنظم الاشتراكية والنظم الوطنية الشعبوية (أى مرحلة التآكل والتفكك)، إلا أنها قد تفاقمت بحدة خلال العقدين الأخيرين مع دخول آليات التراكم أزمتها الراهنة.

بالتالى فإن مشروعات "التخلص من الفقر" (حسب لغة البنك الدولى) لن تكون فعالة، بل ستظل حبراً على الورق، ما لم يتم التخلى عن اعتناق مبدأ سيادة السوق الحرة، والعودة إلى مبدأ تقنين الأسواق، الأمر الذى يفترض بدوره –كما يقول سمير أمين– الشروط الآتية[1]:

1. على المستوى القطري إقامة نظم حكم ديمقراطية جذرية ذات مضمون اجتماعى حقيقى.
2. على المستوى العالمى، بناء عولمة بديلة متعددة الأقطاب تتيح هامشاً لتحرك الطبقات الشعبية فى مختلف المجتمعات المكونة للمنظومة العالمية بما يمكن من حلول هذه العولمة البديلة محل نمط العولمة الليبرالية السائدة.

أخيراً يتحدث د.سمير أمين، عن تحديات المستقبل ممثلة فى الاستقطاب الجديد الآخذ فى التكوين، ألا وهو مشروع العولمة الليبرالية تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وفى البدء لابد من تسجيل أن التطورات التى طرأت على المنظومة العالمية مؤخراً قد أدت إلى تبلور تدريجى لوسائل جديدة لضمان السيطرة على صعيد عالمى لصالح الثالوث المركزى المهمين وهى ما أطلق عليها "الاحتكارات الخمسة الجديدة".

- **احتكار التكنولوجيات الحديثة**: وهو ما يؤدى إلى تحول صناعات الأطراف إلى نوع من إنتاج الباطن، حيث تتحكم احتكارات المركز فى مصير هذه الصناعات وتصادر النصيب الأعظم من أرباحها المحققة.
- **احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمى**: وهو يكمل عمل الاحتكار السابق فى تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن فى الأطراف.

[1] سمير أمين، **الفجوة بين الفقراء والاغنياء (الاشكاليات-الآليات-المستقبل)** نفس المرجع السابق ، ص، 17.

- **احتكار القرار في استخراج واستخدام الموارد الطبيعية على صعيد عالمي** : والتحكم فى خطط تنميتها من خلال التلاعب بأسعارها، بل وقد يصل الأمر إلى الاحتلال العسكرى المباشر للمناطق الغنية بهذه الموارد.
- **احتكار وسائل الإعلام الحديثة على صعيد عالمي** : كوسيلة فعالة لصياغة والتأثير فى "الرأى العام" بما يدعم الهيمنة وخططها عالمياً وقطرياً.
- **احتكار أسلحة التدمير الشامل والوسائل العسكرية المتطورة** : التى تتيح التدخل "من بعيد" أو "من فوق" دون خوض عمليات حربية طويلة ومكلفة بشرياً[1].

إنها احتكارات خمس متضامنة ومتكاملة وتعمل معاً لإعطاء قانون القيمة المعولمة الجديد مضمونه. وليس هذا القانون تعبيراً –بحال من الأحوال– عن ترشيدية اقتصادية "محضة" يمكن فصلها عن السياقات الاجتماعية والسياسية التى يعمل فيها هذا القانون. بل إن قانون القيمة هو تعبير "مكثف" عن هذه التكيفات الاجتماعية والسياسية. إذ إن التكيفات المذكورة تعمل على إلغاء مغزى تصنيع الأطراف من خلال تخفيض القيمة المضافة المنوطة بهذه الصناعات، بينما ترفع فى المقابل نصيب القيمة المضافة فى الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات الخمسة إياها. إذن فهى تكيفات تنتج تراتبية جديدة غير متكافئة تمثل جوهر الشكل الجديد والمستقبلى للاستقطاب على صعيد عالمى. ذلكم هو منطق آليات اللبرالية المعاصرة.

إذا ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الفكر اللبرالي قد انطلق من منطلقات محدودة لأجل ضمان الهيمنة على باقي الايديولوجيات وهو ما تمكن لها خلال أكثر من نصف قرن من وجودها، حيث عملت على استقطاب القوى العالمية وتكييفها تحت مظلتها وهو ما يعرف بسياسة الاستقطاب نحو المركز وبذلك ضمن الفكر اللبرالي نوعا من التجديد، هذا التجديد الذي يعتبر أساسيا لضمان حركية الفكر بإصلاح داخلي يظهره على صورة المتكامل والمترابط.

المطلب الثاني: تكريس التبعية كآلية لضمان الهيمنة اللبرالية

يقصد بمفهوم التبعية الاقتصادية أو التبادل الغير متكافئ بأنها الوضع الذي يتوقف فيه اقتصاد بلد ما على توسع وتطور اقتصاد بلد آخر يخضع له الاقتصاد الأول، كما تعرف التبعية الاقتصادية عند بعض الاقتصاديين بأنها حالة يرتبط اقتصاد دولة بموجبها بنمو وتوسع اقتصاد آخر، وتأخذ علاقة التشابك بين

[1] سمير أمين، **الفجوة بين الفقراء والاغنياء (الاشكاليات-الآليات-المستقبل)** نفس المرجع السابق ، ص، 20.

اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية إذا ما استطاعت إحدى الدول المسيطرة أن تتوسع وتنمو ذاتياً في حين أن الدول الأخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن. وعلى العموم يمكن تعريف التبعية الاقتصادية بأنها "درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير المتبادل في المجال الاقتصادي بين الطرف الرأسمالي المتقدم المسيطر والطرف المتخلف". لذلك فإن ظاهرة التبعية الاقتصادية تعد من السمات الأساسية التي تتميز بها البلدان النامية[1].

أما عن مظاهر التبعية الاقتصادية فتشمل:

- اختلال وتشويه البنى الهيكلية لاقتصاديات البلدان النامية:

لعبت التبعية الاقتصادية دوراً حاسماً في تشويه واختلال البنى الهيكلية لاقتصاديات البلدان النامية، ففي مجال التجارة الخارجية أدى تقسيم العمل الدولي الذي فرضته البلدان الرأسمالية إلى تخصص البلدان النامية في إنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية وتصديرها إلى الخارج مما نتج عنه اعتماد هذه البلدان بدرجة كبيرة على حصيلة صادراتها من المواد الأولية وبالتالي ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات التي تحدث في التجارة الدولية. ومن المعروف أن الجهاز الإنتاجي في البلدان النامية يتميز بعدم المرونة عالية إضافة إلى تخلفه وبالتالي اقتصاره على سلعة أو سلعتين بعكس البلدان المتقدمة التي يتميز الجهاز الإنتاجي فيها بمرونة عالية إضافة إلى تقدمه وبالتالي تنوع السلع المنتجة. لذلك فإن تقلب حصيلة الصادرات سوف يؤدي إلى اضطراب خطط التنمية القومية وصعوبة تنفيذها في البلدان النامية.

- اعتماد العديد من البلدان النامية على رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل جانب كبير من الاستثمار القومي، فلقد اتخذ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية شكلين متميزين هما:

أ – القروض العامة والخاصة التي تحصل عليها البلدان النامية بهدف تمويل بعض المشاريع التنموية وقد تميزت القروض الممنوحة للبلدان النامية في كونها تخضع على العموم لاعتبارات سياسية وأنها غالباً ما تكون مشروطة بنوع محدد من الاستثمار.

[1] محمود حميد خليل، **التبعية الاقتصادية والمديونية**، العراق: مركز الدراسات الإقليمية، http://www.regionalstudiescenter.net/details.php?id=235

ب –الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والذي يرتبط أساساً بإنتاج وتسويق المواد الأولية المعدة أساساً لأغراض التصدير مثل منابع البترول والمزارع الرأسمالية الكبيرة، وهذه الاستثمارات تتميز بالسمات الاحتكارية وخاصة احتكار القلة[1].

نعتقد أن اللبرالية هي مفهوم مرادف للإمبريالية، فالامبريالية هي نتاج اللبرالية المتوحشة، والتي أخذت تكريس الاستعمار الغربي، كما أن الامبريالية ما هي إلا حركة تصحيحية عملية لضمان هيمنة الفكر اللبرالي على الساحة العالمية الاقتصادية خصوصا وعلى السياسية والاجتماعية والثقافية عموما.

تمثل اللبرالية (الاستعمار الجديد) الاهتمام الرئيسي لمنظري التبعية، ولقد ظهرت الامبريالية بعد انحسار الطراز التقليدي من الاستعمار. ومع أن الجانب الاقتصادي للامبريالية يعد جانباً أساسياً ومحورياً، إلا أن لها جوانب سياسية وأيديولوجية لا تقل عن الجانب الاقتصادى أهمية وخطورة، وتمارس الامبريالية دورها في العالم الثالث من خلال المجالات السياسية والأيديولوجية والعسكرية والاقتصادية. ولقد أوضح جاك وودس سياسات التفرقة التي تمارسها الامبريالية في الدول المتخلفة، وسعيها إلى الحفاظ على كبار الموظفين الموالين للقوى الغربية، والتأثير الأيديولوجي على مثقفي الدول المتخلفة التي تحول دون التنمية، والتأثير على وسائل الاتصال الجماهيري، فضلا عن إقامة قواعد وتحالفات عسكرية. كذلك أشار وودس إلى السيطرة الاقتصادية للقوى الامبريالية على دول العالم الثالث. وذلك أن أحد الأهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هى المحافظة على العلاقات الاقتصادية التي كانت – وما تزال – قائمة بين الامبريالية والدول المتخلفة ، وتشجيع هذه الدول على اتباع الطريق الرأسمالي في التنمية[2].

يكشف بول باران paul Baran عن التزييف الأيديولوجي الذي تمارسه القوى الامبريالية والذى يبدو أوضح ما يكون في محاولتها إقناع البرجوازيات الوطنية بتبني مفاهيم الديمقراطية الغربية كوسيلة للتنمية، ويستشهد في ذلك بقول إنجلز (أن الرجعية كلها وبجميع أنواعها ستتجمع حول شعار الديمقراطية الخالصة). وتتلقى العناصر الرجعية في بلدان العالم الثالث سنداً وعوناً من جانب الامبريالية، فهي لا تحصل فقط على المعونات من أجل مواصلة نشاطاتها السياسية، بل تحصل أيضا على مساعدات عسكرية مباشرة تعينها على الانتصار في صراعها مع شعوبها التي تزداد سخطاً.

يذهب باران إلى أن الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة مع استمرار الأوضاع

---

[1] **نفس المرجع السابق الذكر.**

[2] السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**، ط2، (د، ب، ن)، دار المعارف، 1982، ص ص: 100-101.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول النامية، فالبلاد النامية تزود البلاد الصناعية بالمواد الخام كما تزود شركاتها ومؤسساتها بأرباح هائلة ومجالات واسعة للاستثمار وكنتيجة لذلك نجد الدول الرأسمالية تعارض تصنيع الدول النامية. وعلى المستوى الأيديولوجي نجد الدول الرأسمالية (تصدر) إلى الدول المتخلفة (نظريات) أو مقولات فكرية توحي لها بها بضرورة بطء عملية التنمية واتخاذها طابعاً تدريجيا.

قدم غاندرفرانك gander Frank تحليلاً لظاهرة تخلف الدول المتخلفة موضحاً أن التخلف نتاجا للتنمية، فتوسع النظام الرأسمالي أدى به إلى التوغل والنفاذ في الدول المتخلفة، وأدى بذلك إلى تخلفها. ويستنتج فرانك من ذلك سيطرة العواصم على التوابع سواء على مستوى الدول المتخلفة الواحدة أو على مستوى الدول المتقدمة والمتخلفة ويوضح فرانك أن علاقة العواصم بالتوابع تتمثل في امتصاص الأولى لرؤوس الأموال أو الفائض الاقتصادي وتحويله إلى العواصم العالمية[1].

كما يحاول شارل بتلهايم Bettlheim تفسير ظاهرة التخلف في دول العالم الثالث وأشار إلى ثلاثة عوامل أساسية:

أما **العامل الأول فهو التبعية** وتظهر التبعية على مستويين: سياسي، واقتصادي فعلى المستوى السياسي نجد الدول الرأسمالية تمارس تأثيرات قوية على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موال لها تماما، فهي تعمل دائما على إحداث عدم استقرار سياسي وتدعيم النظم الديكتاتورية الموالية. وعلى المستوى الاقتصادي نجد صورا عديدة للتبعية التجارية (أ ي أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد، وهى صادرات تتكون كذلك من عدد محدود من المنتجات تصدر غالبا في شكل مواد أولية أو شبه أولية)، والتبعية المالية (المتمثلة في سيطرة رؤوس الأموال الامبريالية على الدول المتخلفة).

أما **العامل الثاني للتخلف فهو الاستغلال** . فإذا كانت التبعية تؤدي إلى تأكيد سيطرة جانب معين وخضوع الجانب الآخر، فإن الاستغلال يهدف إلى تحقيق أقصى ربح لر أس المال الإحتكاري ا لإمبريالي. ويتخذ الاستغلال أيضا –شأنه شأن التبعية– صورا عديدة كالإستغلال المالي والإستغلال التجاري.

أما العامل الثالث للتخلف فهو التجميد أ ي أن يظل النمو الإقتصادي للدول المتخلفة في حالة تكبيل دائم. ويتم ذلك بفضل عوامل خارجية (كالإقتطاعات المفروضة على البلاد المتخلفة والجهد المنظم الذي يبذله رأس المال الأجنبي للوقوف في وجه نمو القوى الإنتاجية في البلاد المتخلفة) وعوامل داخلية ذات

---

[1] السيد الحسيني، **مرجع سابق ،** ص: 107.

طبيعة إقتصادية أو تكنولوجية أو إجتماعية أو حضارية[1].

أما فرانز فانون frans Fanon فنجده يذهب إلى أن العنف هو السبيل الوحيد للقضاء على الاستعمار. فالعالم الاستعماري الذي قام على العنف لا يمكن الخلاص منه إلا بالعنف. والجماهير المستعبدة تشعر بهذه الحقيقة شعوراً قوياً. ولكن شعورها هذا لا يتحول مباشرة إلى كفاح مسلح. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الأحزاب السياسية البرجوازية تستبعد فكرة العنف بل تخشاها. إذ أنها عنيفة في أقوالها معتدلة في مواقفها. وإذن فهذه الأحزاب لا تدعو إلى العنف لأنها لا تهدف إلى قلب الأوضاع التى أنشاتها[2].

نستنتج إذا أن اللبرالية قد تحالفت وإن لم نقل اندمجت مع الإمبريالية قصد ضمان بقاء الهيمنة اللبرالية على العالم، كيف لا وهو ما نلمسه على كافة الأصعدة حتى غير الاقتصادية منها، فالعولمة ماهي في الحقيقة إلا صورة من صور الإمبريالية في متخذة من مبادئ الرأسمالية عقيدة وإيديولوجية، وإلا كيف نفسر تحالف القوى الغربية أو قوى الرأسمالية اللبرالية والإمبريالية ضد باقي القوى العالمية؟ وكيف أمكن لهذه القوى أن تتحد وتتفق في سبيل تقاسم المصالح فيما بينها.

فتكريس التبعية تعد استراتيجية لبرالية تهدف إلى إحداث إصلاح داخل المنظومة اللبرالية يضمن نوعا من الحركية والتكيف مع المتغيرات الدولية قصد ضمان هيمنة الفكر اللبرالي على شتى الأصعدة.

هكذا إذا من خلال المسار الاصلاحي الذي اتخذته اللبرالية خلال عقود من الزمن يمكن أن تتخذه في المستقبل في سبيل ضمان بقائها في إطار المنظومة الايديولوجية العالمية، وهو ما يفسره بقوة تكيفها مع العولمة رغم مل تحمله هذه الأخيرة من أفكار يمكن أن تنسجم مع مبادئ الديمقراطية، فنظرة العولمة للعالم تتمثل في رؤيته موحدا في شكل واحد من الايديولوجية والفكر دون التركيز على أي نوع من الايديولوجيا أو الفكر، على عكس اللبرالية التي ترى للعالم على أنه ينبغي أن ينطوي تحت مظلتها، ومن هنا نستنتج أن اللبرالية قد استحوذت على الفكرة الرئيسية للعولمة واتخذتها ذريعة لفرض نفسها كالبديل الأنسب والوحيد الصالح لجمع العالم تحت مظلة وإيديولوجية واحدة، خاصة بعد إخفاق الاشتراكية أو الشيوعية في فرض نفسها كإيديولوجية مناسبة.

---

[1] أحمد أنور، **النظرية والمنهج في علم الاجتماع**، مصر: جامعة عين شمس، (د، س، ن)، ص: 87.
[2] أحمد أنور، **نفس المرجع السابق الذكر**، ص: 107، نقلا عن: رضا هلال، **صناعة التبعية**، مصر: دار المستقبل العربي، 1987.

في سبيل ضمان الهيمنة اللبرالية والتكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة كان لابد من تبني نهج إصلاحي يكيف الفكر اللبرالي، فاللبرالية لن تبقى موقف المتفرج تجاه هذه المتغيرات بل ستحاول القيام بإصلاحات سواء أكانت شكلية أو حتى جذرية لمنظومتها القيمية ولكن دون المساس بجوهر قيمها ومبادئها الأساسية في سبيل ضمان استمرارية الهيمنة.

هكذا سوف لا يبقى في نهاية التاريخ وفق فوكوياما– أي منافس حقيقي للبرالية وسيكون هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي هو المثال الذي تتطلع إليه البشرية وتعمل من أجله بنفس الوقت ولكن هناك عوائق وعقبات تحول دون قيام هذا النظام اللبرالي، هذه العوائق يمكن تقسيمها إلى عدة نقاط:

- **النمط الأول من العوائق:** والذي يتعلق بدرجة وميزة الوعي القومي، الإثني والعرقي للبلد فلا يوجد أي تعارض في ذاته بين القومية واللبرالية "فالقومية هي ظاهرة حديثة بشكل خاص لأنها تعوض العلاقة "السيد–العبد" الاغتراب المتبادل والمتساوي ولكنها ليست ظاهرة عقلانية بشكل تام لأنها تخص بالاعتراف أعضاء المجموعة القومية والإثنية فقط.
- **النمط الثاني من العوائق:** فهو يتعلق بالدين "كما هو الحال بالنسبة للقومية فلا يوجد أي صراع دستوري بين الدين والديمقراطية اللبرالية إلا عندما يكف الدين عن كونه متسامحا ومساواتيا.
- **النمط الثالث من العوائق:** يرجع إلى الوجود المسبق لبنية اجتماعية غير عادلة أصلا بما ينجر عن ذلك من عادات تفكير.
- **النمط الرابع من العوائق:** والذي يتعلق بقدرة الجماعة على خلق مجتمع مدني في صحة جيدة بصفة مستقلة –ميدان يضع في الميزان قدرات شعب على تطبيق ما يسميه توكفبل "بفن التجمع" بعيدا عن كل تدخل للدولة حيث يدعي توكفيل بأن الديمقراطية اللبرالية تصلح بشكل أحسن إذا ما بدأت من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس.

يخلص فوكوياما في الأخير إلى التأكيد على أن كل هذه العوامل: الهوية، والقومية، والدين، والمساواة الاجتماعية، والميل إلى المجتمع المدني والتجربة التاريخية للمؤسسات اللبرالية تمثل مجتمعة ثقافة شعب فواقع أن تكون الشعوب مختلفة جدا في هذا الميدان يفسر لماذا بعض الدساتير الديمقراطية اللبرالية والحديثة يسير بدون تصادم في حين لا يصح ذلك على البعض الآخر، أو لماذا يرفض الشعب نفسه الديمقراطية في زمن ويقبلها بدون تردد في زمن آخر فكل رجل دولة يريد توسيع مجال الحرية وتمتين أركان تقدمه ينبغي

عليه أن يكون حساسا بهذا النوع من الضغوطات ما تحت السياسة التي تؤثر بثقلها سلبا في مقدرة الدول على بلوغ نهاية التاريخ بكل سعادة[1].

كما يشير فوكوياما إلى مجموعة من الأخطاء التي يقدمها للبرالية والتي يجب على اللبرالية أن لا تسقط فيها:

- ✓ خطأ الاعتقاد بأن العوامل الثقافية تشكل شروطا كافية لإقامة نظام ديمقراطي ويضرب مثلا على ألمانيا النازية التي كانت تنفذ بالقوة كل الشروط الثقافية المسبقة التي يعتقد أنها ضرورية بقيام ديمقراطية مستقرة، فلقد كانت ألمانيا النازية مندمجة قوميا، نامية اقتصاديا، في جوهرها بروتستانتية ولها مجتمع مدني في صحة جيدة ولم تكن أبدا أقل عدالة من بلدان أوربا الغربية الأخرى وعلى الرغم من ذلك فإن التجاوزات "الثيموسية" والمفجعة التي شكلت الاشتراكية القومية قد نجحت في أن تغطي تماما كل رغبة عقلانية ومتبادلة في الاعتراف.
- ✓ إن ديمقراطية لبرالية لا يمكن أن تظهر للوحود بدون وجود سياسيين عقلاء وفعالين يفهمون فن السياسة وقادرين على قلب الميولات الغامضة للشعوب إلى مؤسسات سياسية دائمة.
- ✓ اعتبار العوامل الثقافية شروطا ضرورية لإقامة الديمقراطية.

إذا فمن خلال كل ما سبق نكون قد وصلنا إلى نتيجة مفادها أن اللبرالية ورغم المتغيرات الدولية فإنها ستبقى تهيمن على الأمن الاقتصادي العالمي، وهذا استنادا إلى آليات العولمة والتي تتفق في أغلبها مع آليات اللبرالية نفسها، كالمؤسسات الدولية.

تعمل المؤسسات الدولية وفق آليات محكمة ومدروسة تجعلها تتكيف مع الطوارئ العالمية والتي يمكن أن تهددا فالمؤسسات الدولية تتخذ من توسيع عضويتها مثلا إجراءا فعالا للإصلاح وتكييف منظومتها وفق هذه **الطوارئ**.

تعتبر التبعية من أنجع الاستراتيجيات التي تعمل القوى اللبرالية على تكريسها لأجل ضمان الحركية والديناميكية قصد **التجديد** داخل المنظومة اللبرالية، فالدول الغير لبرالية تعتبر بالنسبة للدول اللبرالية خزانا من الطاقات المادية والمعنوية لأجل ضمان إصلاح وتكيف وتجديد يضمن هيمنة الفكر اللبرالية على الأمن الاقتصادي.

---

[1] سهيل عروسي، **مأزق اللبرالية: نهاية التاريخ نموذجا**،مرجع سابق، ص ص: 114-117.

المبحث الثالث: السيناريو الثوري

استطاعت العولمة أن تحدد معالم الاقتصاد العالمي وتفرض هيمنتها على الأمن الاقتصادي أي على الاقتصاد الوطني للدولة خصوصا وعلى الاقتصاد العالمي عموما، فالعولمة من الظواهر الاقتصادية البارزة والتي شهدها القرنين العشرين والواحد والعشرين، حيث من أبرز ما تميزت به أنها لم تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي فحسب بل تعدته لتفرض هيمنتها على الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي، بل حتى الجانب الأمني والعسكري، لكن العولمة وفي كل المراحل التي عرفتها لم تكن سوى صورة مطابقة للبرالية حيث اعتمدت بالدرجة الأولى على الفكر اللبرالي، بمعنى أن العولمة هي مرادف لهيمنة الفكر اللبرالي وأنها الصورة العلنية للفكر اللبرالي.

تبين لنا من خلال المبحثين السالفين من قبل أن هيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي هي حقيقة تميز المشهد العالمي، فالفكر اللبرالي كما رأينا خلال المبحث الأول أن الفكر اللبرالي سيسير وفق سيناريو خطي بمعنى أن العالم سوف لن يعرف تغيرا جذريا على مستوى الهيمنة اللبرالية، هذا من جهة كما رأينا في إطار المبحث الثاني أن الفكر اللبرالي سوف يضمن لنفسه مكانا على الساحة العالمية الاقتصادية وكذا السياسية إلا أنه سيعتمد بالدرجة الأولى على اصلاحات قد تمس بعض مرتكزاته إلا أنها لن تمس في الغالب جوهر الفكر اللبرالي.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مستقبل هيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي من خلال زاوية تعرض هذا الفكر والمجسد على الواقع على شكل الهيمنة اللبرالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تعرضه **لأزمات عالمية تهدد هيمنته وتنذر بسقوط الهيمنة اللبرالية** ، ليس هذا فحسب بل سنحاول التكهن بالبديل الذي يمكن أن يظهر على الساحة العالمية وينوب الهيمنة اللبرالية على الأمن الاقتصادي، وسنعتمد في سبيل ذلك على دراسة **صعود التيار الاشتراكي في بعض الدول اللبرالية وإمكانية كونها نقطة البداية نحو سقوط الهيمنة اللبرالية،** فالاشتراكية وبالرغم من كونها قد تلقت ضربة قاسية بسقوط المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي وما تلاه من سقوط متتابع للدول الاشتراكية وفق نظرية الدومينو إلا أن الفكر الاشتراكي لازال يحافظ على بعض أركانه من خلال تناوله في دراسات علمية حديثة تبرزه كأحد الايديولوجيات التي قد تخلُف اللبرالية بعد سقوطها، كما أنّ في هذا المبحث **سنحاول طرح البديل الإسلامي**

كإحدى التيارات الحديثة التي تتناول الاقتصاد من كل جوانبه فالإسلام يعتبر البديل في نظر العديد من الباحثين والمفكرين الشرقيين وحتى الغربيين منهم على حد سواء.

المطلب الأول: هيمنة الفكر اللبرالي أمام تحدي الأزمات الاقتصادية العالمية

عرفت اللبرالية منذ ظهورها جملة من الأزمات التي كادت أن تعصف بها، فالأزمات هي في حقيقتها ظاهرة جد طبيعية يتعرض لها أي فكر وهي في أصلها ما هي إلا ضربات تسهم في تطور الفكر وتكيفه مع المتغيرات الدولية، لكن اللبرالية وبالنظر لعدد الأزمات التي تعرضت لها وطبيعة هذه الأزمات فإنها أزمات تمس جذور الفكر اللبرالي والتي تهدد استمرار هذا الفكر مستقبلا.

تعد الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولا نظرا لطبيعتها وارتباطها بدورات الأعمال لذا فسنتطرق لمفهوم الأزمات وأنواعها ونقدم عرض لبعض الأزمات المالية التي عرفتها اللبرالية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية باعتبارها أزمة حديثة لا تزال تأثيراتها تظهر تباعا.

يعرف السيد عليوة الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة"[1]، فنجد أن السيد عليوة يعتبر أن الأزمة تفرض ضرورة الانتقال من حالة إلى حالى أخرى على اعتبار أن الحالة الأولى لم تعد تنسجم مع المتغيرات الطارئة لكن هل بالضرورة الأزمة تعني التغير من حالة لأخرى.

يعرفها محسن أحمد الخضيري على أنها "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة" وبذلك فإن الأزمة حسبه تعتبر نقطة حاسمة في تطور الظاهرة وهذا لا يعني التغير كما رأينا مع السيد عليوة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما[2]:

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.
- الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

---

(1) السيد عليوة، **إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي**، مصر: مركز القرار للاستشارات، 2004، ص: 13.
(2) محسن أحمد أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات**، مصر: مكتبة مديولي، (د، س، ن)، ص: 54.

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها "ظاهرة تعرف بنتائجها ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية ومتقاربة وبطالة دائمة"[1].

كما تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي"[2].

فالأزمة المالية هي "انفجار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعرية" مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية"[3].

يقصد في اللغة الدارجة بالأزمة الاقتصادية ما قد يمر به اقتصاد البلد من كساد يكون مصحوبا بركود وضعف حركة البيع والشراء وبانخفاض في الانتاج القومي وبهبوط في الأسعار وبتزايد في البطالة ولكن المعنى العلمي الدقيق للأزمة في علم الاقتصاد أنها ترتبط بالدورات الاقتصادية التي يمر بها حتما الاقتصاد الرأسمالي وأنها هي نقطة التحول التي ينقلب عندها النشاط الاقتصادي من مرحلة انخفاضية تتميز بالركود وبالبطالة والانكماش والأزمة قد ترتبط بحادث معين يلفت الأنظار بقوة[4].

فالأزمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف، وتعبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي[5].

نستنتج من خلال ما سبق تعريف إجرائي مفاده أن الأزمة الاقتصادية هي حالة غير عادية يمر بها الاقتصاد العالمي حيث تهدد جانبا من جوانبه مما تجعله عى محك أمام واقع دولي يفرض عليه التكيف مع الحالة الواقعة.

---

(1) دنيال أرنولد، (تر: عبد الأمير شمس الدين)، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1992، ص: 11-12.

(2) السيد البدوي عبد الحافظ، **إدارة الأسواق المالية: نظرة معاصرة**، مصر: دار الفكر العربي، 1999، ص: 39.

(3) ابراهيم علواش، **نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية**،
www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E -4E4C-8537-F4E.htm consulté le 10/11/2008, 02:23

(4) عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د، س، ن)، ص: 185.

(5) فريد كزرتيل، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، الجزائر: جامعة سكيكدة، (د، س، ن)، ص: 03.

أما الأزمة المالية فهي تلك الحالة الغير مستقرة والمتجهة في اتجاه تنازلي سلبي لأسواق الصرف والأسهم والسندات له علاقة مباشرة بسوق العملة ويكون لها تبعات مباشرة على الاقتصاد الكلي.

تعتبر الأزمات الاقتصادية عموما والمالية خصوصا ظاهرة ليست بالجديدة في الاقتصاد العالمي حيث وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول من الأزمات الاقتصادية بدرجات متفاوتة فخلال الفترة 1979-1997 كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعا من الأزمات المصرفية في الفترة 1987-1997 حيث ارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة.

يرجع سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبئية لها قبل وقوعها إلى تكرار تلك الأزمات المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي 15% من الناتج المحلي الاجمالي تفاوتت من دولة لأخرى وتجاوزت 25% في بعض الحالات كالأرجنتين والشيلي وساحل العاج[1]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الدولة	***الفترة***	***الخسائر كنسبة من الناتج المحلي***
اسبانيا	1977-1985	%17
فنلندا	1991-1993	%8
السويد	1991-1992	%6
النرويج	1987-1989	%4
الولايات المتحدة	1984-1991	%3
فنزويلا	1980-1983 1994-1995	%18

[1] محمد أحمد زيدان، **فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها، وتبعاتها الاقتصادية**،لبنان: جامعة الجنان، **مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي** يومي: 13-14 آذار 2009، ص: 03.

الارجنتين	1982–1980 1985	%13–55
المكسيك	1996–1994	%04–10
البرازيل	1996–1994	%4–10
الأزمة الآسيوية	1997	% 12,4
أزمة أحداث 11 سبتمبر 2001	2001	% 14,3

Source: IMF, world ecomomic survy 1998-2002, p: 78.

تتميز الأزمة المالية بعدة خصائص جوهرية تجعلها بحق أزمة بكل المقاييس ويستوجب التعامل معها في إطار محكم ومن بينها:

1. حدوثها بشكل مفاجئ وعنيف واستقطابها لاهتمام الجميع.
2. التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
3. نقص المعلومات الكافية عنها.
4. تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.
5. سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.
6. مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيم يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة[1].

إذا فقد تعددت الخصائص التي تميز الأزمة والتي قد تتخذ في أسوأ مراحلها خاصة في ظل العولمة المتزايدة الانتشار حيث أن الاقتصاد الدولي مترابط ومتماسك في عديد جوانبه وهو عبارة عن مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المعتمدة على بعضها البعض تتعامل في إطار كلي لا يتجزأ. "انظر الملحق رقم:01"

[1] فريد كزرتيل، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**،مرجع سابق، ص: 03.

تعرض إذا الاقتصاد العالمي إلى أزمة مالية حادة لم منذ سنة 2007 حيث أن هذه الأزمة لم تقتصر تبعاتها على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل تعدتها لتنتقل إلى دول عديدة ابتداء من أوربا وصولا إلى اليابان ومرورا بدول الشرق الأوسط وآسيا، اتخذت الأزمة في بدايتها شكل أزمة عقار في الولايات المتحدة.

تعود الجذور الأساسية للأزمة المالية العالمية إلى العولمة المتوحشة والامبريالية حيث أن أسبابها الرئيسية ترجع إلى حقبة العولمة النيولبرالية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين مرت المراكز الرأسمالية الكبرى خاصة الولايات المتحدة بعملية "لا تصنيع" أو نزع التصنيع (désindustrialisation) انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية–القومية إلى الشكل الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرهما. ترافق كل ذلك مع تحرير أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها مما ادى إلى هجرة جماعية لرؤوس الأموال إلى آسيا.

هذا التطور لم يؤد فقط إلى خلق بطالة واسعة النطاق في الغرب، بل أيضا إلى توسع هائل للأسواق المالية التي انفتحت بسرعة فبات القطاع المالي في بريطانيا على سبيل المثال مسؤولا عن نصف النمو الاقتصادي وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي العقاري في أمريكا حتى عام 2006 وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي[1].

تفاقمت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ولم تترك مؤسسة اقتصادية إلا وهددتها، ولم تقتصر تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد الأمريكي واللبرالي عموما فحسب، بل تعدتها إلى كل دول العالم بنسب متفاوتة كما تأثرت منها الدول العربية على اعتبار انها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف ببين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي، وفي هذا الاطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث تأثرها بالأزمة كما يلي[2]:

- ✓ مجموعة الدول ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وهي: السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.

---

[1] الداوي الشيخ، **الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، لبنان: جامعة الجنان، يومي: 13-14 آذار مارس 2009، ص: 11.

[2] فريد كورتيل، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**مرجع سابق، ص: 12.

- ✓ مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة والمنخفض، وتشمل: الاردن، مصر، ليبيا، سوريا، تونس، لبنان، الجزائر، العراق،...
- ✓ مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الشبه معدومة والمتدنية "مغلقة" وتشمل: الصومال، جيبوتي، موريطانيا،...

وفي هذا الإطار من الدراسة نشير إلى تداعيات وآثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري من قبيل التوسع المقيد في الموضوع:

بذلت الجزائر في استراتيجيتها من أجل النمو مجهودات جبارة طيلة العشرية الحالية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي إلا أنه مع انتشار الأزمة الحالية وانحصار رؤوس الأموال فقد جمد معظم المستثمرين الكبار من انتشارهم في الخارج وبالتالي ستعرف معظم المشاريع المشتركة جمودا غير محدد.

ولما أن الأزمة المالية هي أزمة بنوك بالدرجة الأولى فإن الجزائر في هذا الإطار قد اتخذت منذ فترة طويلة سياسة لتحديث البنوك العمومية، فقد وضعت مخططات من أجل الخصخصة الجزئية لرؤوس أموالها مثلما هو الحال في القرض الشعبي الجزائري " CPA" وبنك التنمية المحلية " BDL" هاته العمليات تم تأجيلها في مرات عديدة لأسباب تنظيمية داخلية متعلقة بالبنوك في حد ذاتها ثم علقت العملية بعد ذلك تماما وهو ما كان سببا في تجنيب البنوك الجزائرية وإلى درجة ما الآثار المباشرة للأزمة[1].

في هذا الاطار والمتعلق بانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري نقدم تصور مصطفى صايج[*]، والذي ينطلق من تساؤل جوهري يتعلق بانعكاسات الازمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري وفق زاوية الفرص والتحديات، وفي هذا الصدد يقدم صايج اتجاهين:

الاتجاه الأول: يتمثل في اختبار فرضية ضعف تأثير الأزمة المالية الأوربية على الاقتصاد الجزائري في المدى القريب مع محاولة الطرف الجزائري استغلال بيئة الأزمة لإعادة النظر في اتفاقية الشراكة الجزائرية–الأوربية وهي بذلك تمثل فرصة للطرف الجزائري للتكيف الايجابي مع الأزمة المالية.

---

[1] الداوي الشيخ، **الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها**،مرجع سابق، ص: 15.

[*] **مصطفى صايج:** باحث جزائري عضو فرقة بحث بمختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة الجزائر-.

الاتجاه الثاني: ينطلق من فرضية التحديات السلبية التي تفرضها الأزمة المالية على الاستقرار المالي والاقتصادي الجزائري بسبب ارتباط صادرات الطاقة بالسوق الأوربية مع المنافسة الشديدة في مجال الطاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تراجع أسعار النفط والغاز.

توصل الباحث في النهاية إلى نتيجة أساسية وهي أن الفرص التي تقدمها الأزمة المالية للجزائر والتحديات تبقى رهينة عائدات المحروقات الجزائرية إن سلبا أو إيجابا ما دام الاقتصاد الجزائري يصنف ضمن الاقتصاديات الأحادية التي تعتمد على مداخيل الريع[1].

على الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، فإنه يمكن تسجيل بعض الانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد الجزائري وتتمثل في النقاط التالية:

- ❖ انخفاض أسعارالعديد من السلع في السوق العالمية، فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع، فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد الوطني على الأقل على المدى القريب.
- ❖ انخفاض تكاليف مواد الانتاج قد يخلق ديناميكية في الاقتصاد الوطني فمثلا انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره إثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.
- ❖ اختلال التوازنات المالية الكبرى ان استمرت أسعار المحروقات في الانهيار.
- ❖ الركود الاقتصاد ي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم، وبقاء بعض الشركات الكبرى يؤدي إلى احتكار السوق العالمية وبالتالي رفع الأسعار مجددا.
- ❖ الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية.
- ❖ تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ.

في هذا الجانب نقول أن الأزمة العالمية اعتبرت أكبر أزمة اقتصادية تواجه الاقتصاد الأمريكي بالأساس وهذا منذ حالة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين وهي إن دلت على شيء في مسألة

---

[1] مصطفي صايج، انعكاسات الأزمة المالية الأوربية على الاقتصاد الجزائري: الفرص والتحديات، تونس: **مجلة المغرب الموحد**، العدد: 08، الأربعاء 01 سبتمبر 2010، ص ص: 14-16.

انتشارها إلى باقي العالم إنما تدل على عمق الحالة التشابكية والعلاقات والتفاعلات الشبكية ما بين الدول والفواعل الجديدة وذلك عموديا وأفقيا[1].

إذا فالأزمة المالية العالمية وإن كانت أزمة لبرالية بامتياز فإنها لم تقتصر تبعاتها على الدول اللبرالية بل تعدتها لتنتقل تدريجيا على إلى كافة دول العالم بما في ذلك العالم النامي وتلك الدول التي تعيش تحت خط الفقر، لكن السؤال المطروح هنا **لماذا انتقلت الأزمة المالية العالمية بهذه السرعة وبهذا الشكل إلى سائر دول العالم؟**

يكمن الجواب عن هذا السؤال في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي فالاقتصاد العالمي قد اتخذ من الفكر اللبرالي منهجا يعتمد عليه في بناء الاقتصاديات الوطنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العولمة كان لها الدور الكبير في انتشار هذه الأزمة على العالم، إذ أن العولمة تمثل ذلك الترابط المحكم بين كل اقتصاديات العالم سواء أكانت اقتصاديات منتجة أو مستهلكة، مستهلكة تنظر إلى العولمة على أنها ظاهرة خارجية خطيرة تهدد الاقتصاد الوطني إذ يجب التصدي لها بكافة السبل والوسائل قصد المحافظة على مت تبقى من أسس الاقتصاد الوطني، أو منتجة تنظر إلى العولمة على أنها ظاهرة إيجابية يجب الدفاع عنها وتوظيفها للتنفيس عن الأزمات التي أصابت وتصيب وستصيب الاقتصاد الوطني للدول اللبرالية مستقبلا.

تدل الأزمة الراهنة المتسمة بطابع عالمي والنظمي معاً على مدى صحة النداء الذي ما برح الأونكتاد يوجهه منذ أمد بعيد لتدعيم الحوكمة النقدية والمالية الدولية. كما تعكس دينامية الأزمة أوجه القصور التي ينطوي عليها رفع الضوابط المالية على الصعيدين الوطني والدولي واستمرار الإختلالات العالمية وعدم وجود نظام نقدي دولي، وعمق أوجه عدم الاتساق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية العالمية[2].

إذا فالعالم يواجه اليوم أزمة مالية خطيرة مصدرها النظام اللبرالي والتي يمكن لها أن تعصف به مستقبلا، هذه الأزمة التي كشفت عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية المالية ومعاناتها من مواطن ضعف صارخة تمثلت أهم مظاهرها في انهيار بنوك ومؤسسات مالية دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني أصلا من عجز في ميزانه التجاري كما أن هذه الأزمة كشفت عن الترابط والحساسية بين مكونات الاقتصاد العالمي

---

[1] السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، 2010، ص: 264.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف**،تقرير فرقة عمل الأونكتاد المعنية بالقضايا النظمية والتعاون الاقتصادي، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، 2009، ص: 05.

حيث انتقلت عدوى الأزمة بسرعة فائقة متجاوزة الحدود والقيود لتطال كل القطاعات الأخرى وكان تأثيرها واضحا على العمالة "تسريح آلاف العمال" من كبريات الشركات العالمية.

ولمواجهة الأزمة الراهنة وضمان استمرارية اللبرالية وحمايتها من السقوط يجب تكثيف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي والمالي الدولي الحالي بما يسمح لجميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار ربط عملاتها بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دوليا[1].

رغم الحلول التي قد طرحت ولا تزال تطرح لإيجاد مخرج من الأزمة العالمية الراهنة، فإنها تبقى أزمة أثبتت من جديد أن مستقبل هيمنة الفكر اللبرالي على المحك كيف لا وقد أعادت للواجهة وللنقاشات الأكاديمية مناقشة الدور المحوري للدولة في الاقتصاد وهذا كما حدث بعد أزمة الكساد 1929 حيث أسقطت النظرية الرأسمالية الداعية إلى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد إذ جاءت أفكار النظرية الكينزية لتدعو لإعطاء دور فعال للدولة في تسيير ومراقبة الاقتصاد، فقد لفت الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز الأنظار إذ رفض في كتابه **النظرية العامة للاستخدام وسعر الفائدة والنقود** (1936م) اعتقاد الرأسماليين بأن على الحكومة أن تبتعد عن الأمور الاقتصادية، ورأى كينز بأن مستوى النشاط الاقتصادي يعتمد على مجمل انفاق المستهلكين وأرباب الأعمال والحكومة ودعا إلى مزيد من الإنفاق الحكومي لمحاربة الكساد.

يعتبر تدخل الدولة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة أكبر دليل على انهيار الفكر اللبرالي فقد تدخلت كل الدول اللبرالية وبصورة قوية في الاقتصاد من خلال خطط للإنقاذ تارة وخطط للتقشف تارة أخرى، في حين أن هذه الدول اللبرالية قبل الأزمة كانت من أقوى الداعين لنشر الفكر اللبرالي هذا الفكر الذي يعتبر منع تدخل الدولة في الاقتصاد من أهم ركائزه، **بمعنى آخر فإن زوال أحد أهم أركان الفكر اللبرالي "عدم تدخل الدولة" قد هزم وأطاح بهيمنة الفكر اللبرالي في عقر داره بعد هيمنة دامت لأكثر من عشرين سنة.**

المطلب الثاني: صعود التيار الاشتراكي "اليسار" في الدول اللبرالية

تعتبر اللبرالية كغيرها من المذاهب التي أتت لتعطي نظام عالمي للعالم سواء أكان من ناحيته الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، فاللبرالية وبحكم تقييم تجربتها على الواقع أثبتت فشلها بعد أن فشلت

[1] محمد أحمد زيدان، **فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها، وتبعاتها الاقتصادية**،مرجع سابق، ص: 23.

الاشتراكية قبلها، هذا يعني أن هيمنة الفكر اللبرالي لن تستمر إلى أبعد حدودها وهو ما يفسره صعود أو عودة التيار الاشتراكي في العديد من الدول اللبرالية.

اتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى اليوم بانتشار أفكار الاشتراكية الديمقراطية في معظم البلدان الأوربية وفي كثير من البلدان الآسيوية والأمريكية اللاتينية وفي كندا وأستراليا. واستطاعت بعض الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في عدد من الدول تأليف حكومات ائتلافية تسلمت السلطة في أزمنة متفاوتة.

كذلك يشهد هذا العصر تبدلات عميقة في مجموعة البلدان الاشتراكية وتخلي معظم البلدان الاشتراكية الأوربية عن الاشتراكية العلمية وتبنيها مذهب الإصلاح الاقتصادي وأفكار «الاشتراكية الديمقراطية» والانتقال إلى اقتصاد السوق.

أدت الممارسة البيروقراطية في الاتحاد السوفييتي السابق زمناً طويلاً إلى تباطؤ معدلات النمو وبروز عدد كبير من حالات عدم التوازن الاقتصادي، وتضاؤل مستويات التطور التقني في بعض فروع الصناعة والإنتاج.

لقد تضمن برنامج إعادة البناء (البريسترويكا) الذي طرحه غورباتشوف في الاتحاد السوفييتي عام 1985 دعوة إلى التعددية الحزبية والانتقال المبرمج إلى اقتصاد السوق، وتعايش أشكال متنوعة من ملكية وسائل الإنتاج، وإنهاء الحرب الباردة، وكان لهذه الأمور أثر بالغ في تسريع وتائر التحولات الاقتصادية والسياسية الأخيرة التي جرت في البلدان الاشتراكية الأوربية، وفي زيادة نشاط الاتجاهات التي تنادي بالإصلاح في أماكن عدة من العالم[1].

مع التأييد الواسع الذي لقيته أفكار العلنية (الانفتاح) وإعادة البناء في المستويين الداخلي والعالمي، فقد عانى الاتحاد السوفييتي صراعاً حاداً بين الاتجاهات السياسية والتنموية في البلاد، بدءاً من الاتجاه الذي يحاول التمسك بأسلوب الإدارة التقليدية السابقة للبلاد، والمحافظة على أصول الماركسية اللينينية ويطلق عليه بعضهم «الاتجاه الماركسي الأصولي» ثم الاتجاه الذي يمثله غورباتشوف، والذي يركز على الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق مع إقامة نظام ملائم للمراجعة والإشراف، واستمرار التعايش بين أشكال متنوعة

---

[1] عصام خوري، 26-08 2009، 09:33،
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=645&vid

من ملكية وسائل الإنتاج، وأخيراً الاتجاه الليبرالي الذي يدعو إلى الانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي بالسرعة الممكنة على غرار البلدان الرأسمالية الغربية.

مع أن أخطاء اقتصادية كثيرة قد ارتكبت خلال بناء الاشتراكية بنتيجة تعاظم حجم الاقتصاد القومي وتشابك علاقاته الداخلية والخارجية فقد تحققت منجزات كبرى لصالح شعوبها من أهمها تحول دولها المتخلفة صناعيا إلى دول صناعية في فترة لم تتجاوز سبعة عقود في روسيا، وفي فترة أقل من خمسة عقود في دول شرقي أوربا. استطاعت خلالها الاقتراب من مستويات تطور الدول الصناعية الرأسمالية التي احتاجت إلى خمسة قرون لتصل إلى ما هي عليه. دون أن ننسى أو نتجاهل أن تاريخ تطور اقتصاد الدول الرأسمالية قد تم على حساب الشعوب التي استعمرتها أو أخضعتها لنفوذها. فبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وايطاليا والبرتغال وهولندا وبلجيكا واسبانيا وفرنسا وغيرها مدينة برفاهيتها لشعوب البلدان التي يطلق عليها اليوم بالدول المتخلفة اقتصاديا[1].

بغض النظر عن الأسلوب الذي تم في إطاره حسم الصراع الجاري في الاتحاد السوفييتي السابق وتبني روسية الاتحادية الاتجاه الليبرالي، فإن أفكار العلنية وإعادة البناء تركت بصماتها على الوضع الذي آل إليه هذا الصراع مستبعدة نهائياً العودة إلى الصورة السابقة لإدارة المجتمع والاقتصاد الوطني. وقد انتقلت عدوى الإصلاح الذي ابتدأ في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية السابق إلى البلدان الاشتراكية الأوربية الأخرى، وأثر بصورة أو بأخرى على الأنظمة الاشتراكية في بلدان آسيا وإفريقية وأمريكة اللاتينية، ولعل أبرز آثاره تقليص نفوذ الأساليب الأوتوقراطية في إدارة الاقتصاد الوطني وتخطيطه، والفسح في المجال لمزيد من الديمقراطية في الاقتصاد والسياسة.

لعل الحدث الأكثر أهمية هو في تخلي جميع البلدان الاشتراكية الأوربية رسمياً عن المذهب الماركسي والاشتراكية العلمية وانتقالها إلى التعددية الاقتصادية والسياسية. ويلفت النظر هنا ظاهرة استمرار الأنظمة الاشتراكية التوتاليتارية في البلدان الأقل تطوراً في الوقت الذي انتهت فيه هذه الأنظمة في الدول الأكثر نمواً والأكثر تقدماً مما يطرح أمام المفكرين مستقبلاً مهمة تفسير نشأة الأنظمة الاشتراكية وطريق تطورها.

---

[1] علي الأسدي، **اليسار الشيوعي ورأسمالية الدولة والاشتراكية**، العراق: الاثنين: 30 أبريل 2012، 09:23، موقع تللسقف: http://www.tellskuf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=19978:aa&catid=32:mqalat&Itemid=45

لعل أكثر ما يلفت الانتباه، صمود بعض النظم الاشتراكية التي انتهجت سبلاً خاصة إلى الاشتراكية، وقدرتها على تجنب الانهيار حتى اليوم. فقد استطاعت الصين أن تعيد تقويم خطواتها باتجاه تطوير نظاميها الاقتصادي والاجتماعي، وأخذت باقتصاد السوق الاشتراكي الذي يجمع بين نشاط الدولة في القطاع العام ونشاط القطاع الخاص، ويُقر استثمار رؤوس الأموال الأجنبية التي تعمل في نطاق خطة مركزية لاقتصاد المجتمع، فضلاً عن أنها حققت نقلة متقدمة في طريق الحريات السياسية والاقتصادية للأفراد، ونزعت نحو تحقيق اقتصاد الرفاهية في إطار النظام الاشتراكي. وقد أدت هذه الخطوات إلى تحقيق معدلات تنمية تفوق معدلات النمو في اقتصاديات النظام الرأسمالي. كما أن نظماً أخرى، لها مساراتها الوطنية والقومية إلى الاشتراكية، مازالت تعمل على تطوير نظمها عن طريق الاستنتاجات التي خلصت إليها من تقويم تجربة انهيار الأنظمة الماركسية في الاتحاد السوفييتي وأوربا[1].

يعتبر فشل التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي مرحلة من المراحل التاريخية قثد سبق لـلمجتمع الإنساني أن مر بمراحل متعددة، وكل انتقال من مرحلة إلى أخرى قد يصاحبه أخطاء وانتكاسات، كما حدث في الاتحاد السوفيتي، لكن هذه التجربة والتجارب التي سبقتها والتي ستليها ستعلم الطبقة العاملة وأحزابها السياسية وتنظيماتها النقابية كيف تستفيد من تجاربها وتتجاوز أخطا ءها، والسير الحثيث من أجل خلق عالم جديد، وعلاقات إنتاج جديدة تحقق حلم الطبقة العاملة وسائر المجتمع الإنساني بحياة رغيدة خالية من الاستغلال واستعباد رأس المال.

إن منظري اللبرالي مهما حاولوا تلميع وجهها لن يفلحوا أبداً في مسعاهم لسبب بسيط هو كون النظام اللبرالي قائم في الأساس على استغلال الإنسان لجهد أخيه الانسان، فهو نظام تنتفي فيه العدالة، وستكون اللبرالية في نهاية المطاف عاجزة عن تقديم حل حقيقي وإنساني للتناقض الحاصل بين المستغِلين (بكسر الغاء) والمستغَلين (بفتح الغاء) إلا من خلال نظام بديل يؤمن للإنسان العدالة الاجتماعية الحقيقية الخالية من الاستغلال والاستعباد[2].

---

[1] مصطفى العبد الله، 02-09-2006، 15:45،
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=897&vid

[2] حامد الحمداني، **الطبقة العاملة وأزمة الرأسمالية المعاصرة وآفاق المستقبل**، الاثنين 30 نيسان/ أبريل 2012، 08:13،
http://www.iraqicp.com/2010-11-21-18-08-16/17769-2012-04-30-08-15-48.html

لقد ظهرت اليوم كتب كثيرة تتناول مستقبل الاشتراكية وإعادة تحديد دور الاشتراكية وذلك من خلال كتب كل من: eric hobsbawmsايريك هوبسباومس، colin leys ,كولين لياس، leo panitchs , ليو بانيتش[1].

إذا فالتيار اللبرالي اليوم مهدد من قبل التيار اليساري أكثر من ذي قبل، فبعد أم أطاحت الأزمة المالية العالمية بالحكومات اللبرالية في كل من اليونان وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا وهو ما مهد الطريق للتيار اليساري للوصول إلى السلطة، هاهي العجلة تدور اليوم لتصل إلى فرنسا ثاني أكبر اقتصاد أوربي بعد ألمانيا، لكن السؤال المطروح: **هل حقا وصول التيار الاشتراكي "اليسار" في فرنسا هو بالفعل انهزام للتيار والفكر اللبرالي أم عكس ذلك؟**

في منتصف شهر أبريل قالت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية "إن الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" يواجه خطر الرحيل عن قصر الإليزيه. وأضافت الصحيفة أن هزيمة "ساركوزى"، لن تكون خسارة له أو لفرنسا فحسب، بل ستكون خسارة للمعسكر الغربي الذي يواجه العديد من المشاكل العالمية الكبرى والأزمات المالية في أوروبا[2].

وبالفعل فقد أسفرت الانتخابات الرئاسية الفرنسية عن صعود التيار الاشتراكي للرئاسة ممثلا بـ "فرانسوا هولاند"، فبالرغم من تمكن الليبراليين من فرض مرشحهم ساركوزي عام 2007 فقد انقلبت الأمور رأساً على عقب. وكلنا شهدنا المعارك الشرسة مع فيلبان (Villepin) وانسحاب الوسط (وزير الدفاع الأسبق E. Morin) والراديكاليين (borlo) قبيل انتخابات 2012، اضافة الى (Bouton) التي تمثل التيار المسيحي الديموقراطي. كل تلك الخلافات تعمقت مع أزمة 2008 ومع أسلوب ساركوزي في الحكم. ولولا صعود نجم ميلونشون وهولاند لما استطاع اليمين التوحد حول ترشيح ساركوزي لهذا العام[3].

---

[1] مكارم ابراهيم، **عودة ماركس: أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية**، الحوار المتمدن، السبت: 15 أكتوبر 2010، 10:30، http://pubs.socialistreviewindex.org.uk/isj79/rees.htm

[2] عمر نجيب، **هل تتغير سياسة فرنسا إذا تبدل رئيسها؟** قطر: الخميس: 26 أفريل 2012، 13:14، معهد الميثاق: *www.almethaq.info/news/article6778.htm*

[3] ميشال أ. سماحة، عشية الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية الفرنسية (تحليل ورؤية)، لبنان: **جريدة المستقبل**، العدد 4332، السبت 05 أيار 2012، ص: 19.

أطاحت الانتخابات الفرنسية بالرئيس نيكولا ساركوزي الأقرب إلى اليمين وأتاحت الفرصة لعودة الاشتراكيين مرة أخرى لقصر الإيليزيه حيث ابتعدوا عنه لأكثر من حقبة بعد غياب فرانسوا ميتران وهاهو الاشتراكي هولاند يعيد المد مرة أخرى لتيار عريض في فرنسا ينشط تحت هذه الراية ويرى قدرتها على إخراج البلاد من أزمات الكساد وإعادة صوغ الساحة الفرنسية مرة أخرى.

المؤكد أن فوز التيار الاشتراكي في فرنسا سيعيد الحياة لأحزاب أوربية في هذا الاتجاه، كانت أصيبت بنكسة شديدة لمتغيرات عالمية وأوربية وتقدم اليمين الذي استطاع في العشرين عاما الأخيرة التحدث عن أوربا موحدة وعملة قوية وتوافق على سياسات متشابهة، لكن المعادلة الآن تغيرت فالأنظمة الأقرب إلى اليمين في عدة دول تواجه تحديات جمة نتيجة لتراكمات الأزمة الحادة في اليونان والتي أفرزت بدورها اتجاهات تميل نحو اليسار لحل المشكلة، والبديل بالطبع المطروح على آثينا هو الخروج من نادي "اليورو" وهذا إذا حدث قد يحدث عاصفة جامحة داخل القارة[1].

يعد فرانسو هولاند ثان ي رئيس فى الجمهورية الفرنسية الخامسة ينتمى للتيار الإشتراك ي ففي نفس الساحة التى وقف فيها للإحتفال بفوزه، احتفل فيها الإشتراكيون قبل 31 عاما بفوز أول رئيس اشتراكى للبلاد هو فرنسوا ميتران.

هولاند الذى أطاح أمس بنيكولا ساركوزى من قصر الإليزيه كان سريعا فى إعلان تحديه لقادة أوربا "الليبراليين" عندما أكد فى خطاب ألقاه أمام جموع من أنصاره احتشدت فى ساحة الباستيل للاحتفال بالانتصار، أن فوزه هو بداية "حركة صاعدة فى كل أوروبا وربما فى العالم"، مؤكدا أن "هذه ه ي رسالتي، أنتم بالتأكيد أكثر من مجرد شعب يريد التغيير، أنتم حركة صاعدة فى كل أوروبا، وربما فى العالم، لحمل قيمنا وتطلعاتنا ومطالبنا بالتغيير" رسالة هولاند من ساحة الباستيل فهمها كثيرون على أنها تبشير لأوربا بعودة الإشتراكية خاصة عندما قال "تذكروا كل حياتكم هذا التجمع الكبير فى ساحة الباستيل، لأنه سيحفز كذلك شعوبا أخرى فى أوروبا على التغيير"، متعهدا بـ"الانتهاء من التقش ف" وتابع "فى كل العواصم هناك شعوب تتطلع إلينا وتريد منا الانتهاء من التقشف" فى إشارة واضحة إلى أن مستقبل أوربا يتجه نحو الاشتراكية[2].

---

[1] حسين يسري، هولاند يدخل قصر الإيليزيه ويعيد تشكيل أوربا، سلطة عمان: **جريدة الحدث**، العدد: 5960، الخميس 10 ماي 2012، ص: 07.
[2] موقع قلعة علجون الإخبارية، **هولاند يقلب موازين القوى في أوربا ويبشر بعودة الاشتراكية**، الثلاثاء: 08 أيار 2012، 07:09، الأردن: -http://ajlouncastlenews.net/component/content/article/3-srot/23963

على الرغم من جو التفاؤل الذي يسود العالم الغربي خصوصا والعالم عموما من أن اللبرالية قد انتهى عهدها خاصة بعد وصول الاشتراكيين إلى مراكز صنع القرار إلا أنه هناك من يرى أن اللبرالية لم تسقط بعد وأن وصول اليسار إلى السلطة ما هو إلا انعكاس للأوضاع التي يعيشها العالم الغربي خاصة بعد أن انهكته تبعات الأزمة المالية العالمية.

يقلل المراقبون أن سبب عودة اليسار إلى الحكم ليس دليل انتصار جديد للإيديولوجية الاشتراكية التي خسرت بعد تفتت الاتحاد السوفياتي وتحوله إلى الاقتصاد الحر بل جاء الانتصار نتيجة الإحباط الكبير الذي يعيشه المواطن الفرنسي، حيث أن هناك تزايد في أعداد العاطلين عن العمل وصل إلى حدود 11% من القوى العاملة، وضعف القدرة الشرائية وتراكم المديونية على الدولة حيث وصلت إلى نحو 900 مليار يورو، وتراجع التقديمات الإجتماعية وتدني المستويات التعليمية في المؤسسات التربوية وعجز الحكومة الفرنسية عن مواجهة الأزمة المالية التي تتخبط بها أوربا وما لها من تأثير على مصير اليورو وارتفاع الضرائب وغلاء المواد الاستهلاكية الأساسية وخاصة منها المحروقات وعجز في الميزان التجاري وصل حدود 60 مليار يورو.

ولما أن أكثرية الشعب الفرنسي غير ملتزمة بعقيدة حزبية أو متعصبة لتيار سياسي معين فقد ارتأت منح صوتها إلى المرشح الاشتراكي عسى أن يكون برنامجه قابل للتطبيق وأن يتمكن من إحداث التغيير الذي نادى به وحمله كشعار أساسي في حملته الانتخابية وكانت الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية قد أفضت إلى منح هولاند نحو 27% من الأصوات وساركوزي نحو 26% من الأصوات وذلك للمرة الأولى في تاريخ فرنسا حيث ينال رئيس مرشح لولاية ثانية أقل من منافسه[1].

وصول التيار الاشتراكي إلى السلطة "اليسار" ليس في فرنسا أو في أوربا فقط كما قد سلف، فقد عرفت العديد من الدول في العالم هذا التغير على مستوى إيديولوجي صنع القرار سواء أكانت هذه الدول تعتبر منذ وقت قصير مضى بأنها معاقل اللبرالية، أو حتى تلك الدول التي اتخذت من اللبرالية منهجا بعد استقلالها والتي تعتبر تجربتها مع اللبرالية جد متواضعة كما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية.

الإستقرار النسبي لأوضاع أمريكا اللاتينية على المستويين السياسي والأمني في عموم دول المنطقة لم تنعكس بشكل إيجابي على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي فتقرير لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية يؤكد تدهور الأوضاع حيث أن سبعة دول فقط يمكنها تقليص الفقر بحلول 2015 مع ازدياد الفوارق الاجتماعية

---

[1] محمد عبد الخالق، انتصار هولاند ليس عودة للاشتراكية وإنما للإحباط من سياسة ساركوزي، العراق: **جريدة الغد**، (د، ع)، الأربعاء 09 ماي 2012، ص: 04.

ولذا يجب عدم فصل جدول أعمال الأمن على التنمية والعمل على إرساء قواعد وأسس تنمية حقيقية تعتمد على تقوية المؤسسات والاستثمار في رأس المال البشري وتطوير البحث والإبداع والتركيز خاصة على إصلاح جهازي العدالة والإدارة لزيادة قدرة هذه الدول على الرقابة[1].

تدني الوضع الاقتصادي والمجتمعي مؤكد أنه إذا استمر فإنه سيلقي بظلاله على نظام الحكم ومراكز السلطة وصنع القرار، وهذا ما سنراه فيما سيأتي من صعود للتيار الاشتراكي "اليسار" إلى دواليب السلطة.

شهدت أمريكا اللاتينية صعود رؤساء وحكومات من تيار اليسار ويسار الوسط إلى سدة الحكم بعد أن جاءت بهم صناديق الاقتراع على صهوة انتخابات لم تشك حتى الولايات المتحدة في نزاهتها، وعليه نطرح السؤال التالي: **هل صعود التيار الاشتراكي "اليسار" في أمريكا اللاتينية دليل على رفض الهيمنة اللبرالية على المنطقة؟**

يرجع منشأ هذه الظاهرة حسب بعض الآراء ربما إلى إهمال من الولايات المتحدة التي انشغلت بحروب تبعد عنها آلاف الأميال إلا ان التعليل الأرجح لبروزها هو أن ما حصل كان بمثابة ردة فعل على اصرار واشنطن على التدخل المستمر في الشؤون الاقتصادية والسياسية للمنطقة وترجع الانتصارات الانتخابية لليسار اللاتيني في الغالب إلى ثلاثة أسباب رئيسية بالإضافة إلى السعي لمناهضة الهيمنة الأمريكية على القارة وهي أسباب تتصل بديناميات محلية وإن كانت تتماس مع بعض العوامل الدولية التالية[2]:

- ✓ يأتي صعود اليسار كرد فعل على سياسات اللبرالية الجديدة بملامحها الرئيسية مثل تخفيض الدعم الحكومي للسلع الأساسية ولمدخلات العملية الانتاجية ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية فصلا عن التوسع في عملية الخصخصة وفي هذا الصدد يأتي الصعود اليساري الراهن كاستجابة لتلك السياسات وبحثا عن سبيل لعلاج آثارها الاجتماعية الفادحة.
- ✓ شكلت عملية المقرطة المتسارعة والتي بدأت بشائرها في القارة منذ نهاية الثمانينات مع تحلل الأنظمة العسكرية الديكتاتورية قوة دفع قوية لصعود تيار اليسار.
- ✓ شكل انهيار الاتحاد السوفياتي بيئة مواتية لصعود اليسار اللاتيني فقد ادى اختفاء التهديد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة إلى إعادة نظر جذرية في السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية حيث لم يعد اليسار يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي ولم تعد الحركات اليسارية موصومة بصفة التبعية الدائمة للسوفيات

---

[1] ميلود العطري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008، ص: 163.

[2] (د، ك)، صعود يسار أمريكا اللاتينية يهدد عرش الإمبريالية، لندن: **جريدة العرب الأسبوعي**، (د، ع)، السبت 11 أبريل 2009، ص: 18.

وهو ما فتح الباب أمام انخراط اليسار في سياسات وتحالفات انتخابية واسعة بغير انقطاعات مربكة من الانقلابات العسكرية المدعومة أمريكيا.

هكذا إذا استطاع اليسار الجديد في القارة اللاتينية أن يقدم رؤية وخطابا ومشروعا جديدا بعيدا عن الايديولوجيا الثورية والفكر العقائدي المتصلب القديم وطرح قادته أنفسهم كقوى مدنية ذات تمثيل واسع، وبذلك استطاع هذا اليسار الجديد أن يحوز ثقة الغالبية من الجماهير باعتبارها الخيار البديل الذي يملك مشروعه الاقتصادي/الاجتماعي الذي يصب في مصلحة غالبية الناس وخصوصا الطبقات الشعبية في مواجهة "اللبرالية المتوحشة" وعلاقة التبعية والإلحاق التي فرضتها الولايات المتحدة وشركاتها الاحتكارية في القارة الجنوبية على مدى قرن من الزمن.

اكدت بعض الدراسات أن التطورات الأخيرة التي شهدتها أمريكا اللاتينية من حيث وصول حكومات اليسار إلى السلطة جميعا عن طريق الانتخابات لم تكن لتتم إلا في ظل سياق دولي معين كانت أهم ملامحه انشغال الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب "فقدان الولايات المتحدة لوزنها السياسي ونفوذها الاقتصادي في القارة".

بعد انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينات لم يكن السياق الدولي يتوافق مع نشأة حركات يسارية في قارة مجاورة للولايات المتحدة كما أن الديكتاتوريات العسكرية القائمة في أمريكا اللاتينية قد ساهمت في فرض سياسات النيولبرالية في كافة أنحاء القارة[1].

إذا فدول أمريكا اللاتينية لم تكن لتشهد عودة التيار اليساري إلى السلطة لولا معاناتها الطويلة مع هيمنة النيولبرالية عليها، وعليه فقد أدركت أن النيولبرالية هي سبب المشاكل التي تعرفها سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وبما أن هذه النيولبرالية هي جزء من المشكلة فإنه لا يمن بمكان أن تكون جزءا من الحل فقد نتج عن اللبرالية معاناة القادة والشعب على حد سواء من أزمة السيطرة على نظام الحكم منذ انتهاء اللبرالية الجديدة، وبذلك يتجه التيار الاشتراكي "اليسار" إلى مقاومة اللبرالية الجديدة لوضع نظام ما بعد اللبرالية الجديدة، وبعد أن فقدت اللبرالية قدما لها في أمريكا اللاتينية فكيف سيكون لها مستقبلا في العالم بعد اليوم.

<u>نتيجة واستنتاج:</u> هل يمكن للنظام الاسلامي أن يكون بديلا للفكر اللبرالي؟

---

[1] فاطمة مساعيد، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، **<u>دفاتر السياسة والقانون</u>**، عدد خاص، الجزائر: جامعة ورقلة، أفريل 2011، ص: 242.

تطرقنا خلال هذا الفصل بالتفصيل والنقاش إلى السيناريوهات المستقبلية المحتملة لهيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي، حيث رأينا أن بناء السيناريو يعتمد بالأساس على معطيات ومؤشرات حاضرة واقعية، وكذا معطيات ملموسة ميزت ولا تزال تميز الظاهرة محل الدراسة.

رأينا في المبحث الأول السيناريو الخطي والذي يرى أن هيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي ظاهرة لا يمكن أن تزول أو تتغير على الأقل في المدى القريب والبعيد، فالهيمنة اللبرالية قد بنيت على أسس قوية يجعلها تتبوأ المكانة القيادة في الفكر الاقتصادي العالمي بل حتى السياسي، هذا السيناريو اعتمد على معطيات واقعية تتمثل في الأساس إلى واقع مؤسسات اللبرالية الجديدة على الساحة العالمية والتي ما تزال تتبوأ مكانة ريادية رغم الأزمات التي تعصف بالفكر اللبرالي، أما المؤشر الثاني والذي اعتمد بالأساس على أطروحة المفكر فرانسيس فوكوياما والموسومة "نهاية التاريخ... والرجل الأخير" هذه الأطروحة التي تعتبر بمثابة دراسة علمية تعطي تصورا للواقع المستقبلي والتي يرى فيها فوكوياما أن انتصار اللبرالية على الاشتراكية وانهزام المعسكر الشيوعي بسقوط الاتحاد السوفياتي يعتبر بداية لنهاية التاريخ حيث ستتهاوى كل الايديولوجيات لتفسح المكان والسيطرة للفكر اللبرالي في نهاية المشهد التاريخي.

كما رأينا في المبحث الثاني السيناريو الاصلاحي لهيمنة الفكر اللبرالي والذي يرى أن الفكر اللبرالي ورغم تعرضه لأزمات متتالية فإنه سيصمد أمامها وهذا بفضل تبنيه إصلاحات في منظومته القيمية دون المساس بالقيم الجوهرية للفكر، السيناريو الاصلاحي للفكر اللبرالي كما رأينا أنها تعتمد على مؤشرات تتمثل بالأساس على أولا استراتيجية التكيف حيث يسعى الفكر اللبرالي ومن خلال منظومته إلى التكيف مع الأزمات العالمية، فمن خلال مبادئ وأسس الفكر فإن الإعتماد عليها ضروريا لإيجاد مخرج من كل أزمة يمكن أن تعترض الفكر، كما يعتمد الفكر اللبرالي ثانيا على تكريس التبعية حيث ومن خلال تسخير قواه ومؤسساته العالمية في سبيل فرض نوع من التبعية الكاملة لباقي الاقتصاديات العالمية والمتعددة الايديولوجيات إلى الاقتصاديات اللبرالية وهذا لخلق نوع من التجديد داخل الفكر كيف لا وهذه الدول التابعة تعتبر خزانا حيويا ومتنفسا لاقتصاديات الدول اللبرالية وكل هذا ضمانا لهيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي العالمي.

تطرقنا أيضا في هذا الفصل وفي المبحث الثالث إلى السيناريو الراديكالي أو الثوري، حيث ينطلق هذا السيناريو من مؤشرات واقعية قوية ليعطي تصورا مستقبليا لهيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي، تصورا قائم على زوال هذه الهيمنة، اعتمدنا وانطلقنا في طرح هذا السيناريو إلى مؤشرين أساسين أولهما الأزمة المالية

العالمية حيث استعرضنا بصورة موجزة مختلف الأزمات التي مر بها العالم منذ سيطرة الفكر اللبرالي على الاقتصاد العالمي ثم تناولنا بالتفصيل الأزمة المالية الراهنة والتي رأينا أنها ستكون بمثابة بداية قوية لنهاية هيمنة الفكر البرالي على الأمن الاقتصادي العالمي، ثاني هذين المؤشرين هو مؤشر صعود التيار الاشتراكي "اليسار" في الدول اللبرالية هذه العودة القوية للتيار الاشتراكي بعد هزيمة قبل عشرين عاما تعتبر في نظرنا أيضا يمكن أن تكون بداية قوية لنهاية هيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي العالمي.

لكن هل حقيقة يمكن اعتبار هيمنة الفكر اللبرالي قد ولت وترجيح السيناريو الراديكالي الثوري؟

يرى العديد من الباحثين أن هيمنة الفكر اللبرالي لا يمكن لنا أن نسلم أنها ستنهار على الأقل على المدى القريب، حيث ترى سوزان سترينج susan strange أن الاقتصاد العالمي ليس سوى كازينو رأسمالي مؤسس على قيم نقدية غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها ومراقبتها، فالإعلام والتوزيع يتغلبان على الانتاج بالإضافة إلى توطين الرجال الذين يأخذون القرارات الاستراتيجية أهم من توطين النشاطات فقون الفاعلين الاقتصاديين هذه تعد معتبرة وهي تدور في صالح الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة الأمريكية تجعل كل بلدان تشاركها في التكفل بعجز ميزانيتها خاصة بفضل الدولار وطالما قبلته هذه البلدان بقيت الهيمنة موجودة والمقارنة التاريخية مع بريطانيا العظمى غير ممكنة لأنه يجب التذكير بأهمية الحروب العالمية في انهيار هذه الأخيرة ومع انشاء المؤسسات الدولية تطورت قوة الولايات المتحدة وتنامت فهي ليست في انحطاط كما يتم تصورها[1].

يرى أيضا روبرت كوكس Robert cox أن النظام الدولي يتكوم من **قدرات مادية** ومن **أفكار** و**مؤسسات** وإذا سيطرت دولة ما على الدوائر الثلاث، تصبح عندئذ مهيمنة.

المتأمل إلى الواقع الدولي حاليا يجد أن اللبرالية ومن خلال العولمة فهي متحكمة بالكامل على هذه الدوائر الثلاث وهذا ما يضمن لها المزيد من الهيمنة على المستقبل القريب، فالقوة تعتمد على الأقل على القدرة على الاقناع وعلى القدرة على الاكراه، إنها فكرة "السلطة اللطيفة" فالقوة أصبحت أقل قابلية للاستبدال والمزايا المكتسبة في ميدان ما هي أقل قابلية للتحويل إلى ميادين أخرى فالقوة العسكرية يمكن أن لا تكون في خدمة المصالح الاقتصادية والمالية، بل يمكنها أن تكون غير منتجة لكن القوى الملموسة التي تمتلكها الدولة العظمى (موارد اقتصادية، قدرات عسكرية) يمكن أن تأخذ مكانها اعتبارات غير ملموسة كالانسجام الاجتماعي أو

[1] جاك فونتال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد**، تر: محمود ابراهيم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص: 394.

الثقافة[1]. فإذا كانت الولايات المتحدة وباعتبارها قائدة الفكر اللبرالي تعرف انحطاطا اقتصاديا نسبيا فلابد من تعويض ذلك بالقيم غير المحسوسة. فالسلطة الصلبة "hard power" مكلفة كثيرا لذا يجب الاعتماد على القوة الناعمة "soft power" وهو ما يطرحه باري بوزان بقوة.

على النقيض من هذه الأصوات القليلة التي ترى أن هيمنة الفكر اللبرالي لازالت قادرة في الحفاظ على كيانها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فإنه هناك أصوات كثيرة ترى أن الهيمنة اللبرالية على الأمن الاقتصادي لم تعد لها القوة التي كانت تتبوؤها من قبل.

ينطلق التسليم بزوال الهيمنة اللبرالية من الانتقادات الموجهة لهذا الفكر والتي نطرحها في النقاط التالية [2]:

1. يعاب على اللبرالية أنها أعلت من شأن الفردية والحقوق الفردية إلى الدرجة التي تهدد الحقوق الجماعية وفي المقدمة منها حقوق الشعوب، ولذلك نجد الغرب في حركنه الحقوقية لا يعطي بالا لحق تقرير المصير للشعوب ولا لمقاومة المحتل إلى الدرجة التي يربط فيها بين المقاومة والارهاب.
2. يعتبر تعريف حرية الأفراد بالدرجة التي تصطدم بحقوق الآخرين هو منحى خطير يمكن أن يدمر المجتمع ويهدد بسيادة قانون الغابة، ومهما قيل عن سيادة القانون فإن الأمر مرتبط فقط بالخوف من العقاب.
3. إصرار الغرب على تطبيق اللبرالية بخيرها وشرها أمر تأباه العقول السليمة بل إن الأمر وصل إلى درجة الابتزاز خاصة للنظم المستبدة التي تملك شرعية جماهيرية والتي دفعها لانتهاج سياسات وسعت من أعداد الفقراء وأضاعت حقوق العمال.
4. مع تيار العولمة بدأت الشركات المتعددة الجنسيات في غزو الاقتصاديات الناشئة إلى الدرجة التي انتهكت فيها سيادة الدول، حيث أصبحت هذه الاقتصاديات رهنا لهذه الشركات خاصة في ظل النموذج اللبرالي الذي يسمح لشركات الأفراد في غيبة الدولة بالعمل بدون قيود تذكر وبإعفاءات لا توجد حتى في مواطن اللبرالية نفسها.
5. هناك ارتباط وثيق بين اللبرالية والمشروع الاستعماري الغربي، فالغرب ينظر إلى عالمنا الاسلامي كمورد للنفط وسوقا رائجة لمنتجاته ومستفيدا من رأسمالية في ترسيخ نظامه المالي وللمحافظة على استمرارية المشروع الغربي يسعى الغرب حثيثا على عولمة مشروعه وإزاحة أي مشروع منافس،

---

(1) **نفس المرجع السابق الذكر**، ص: 394-395.
(2) عبد المعطي زكي، **مستقبل اللبرالية في العالم العربي**، مصر: البوابة العربية، (د، س، ن)، ص: 07-09.

ومن هنا يمكن أن نفهم الهجوم على التوجهات والحركات الاسلامية لأنها تقدم مشروعا نهضويا يختلف في كثير من منطلقاته عن الرؤية الغربية للحرية ويملك قاعدة شعبية تقبل المنهج وترى أن يكون هناك فرصة لتطبيقه كما تركت الفرصة من قبل للتيارات الأخرى من اشتراكية ورأسمالية.

6. تحولت اللبرالية في طورها العولمي تحولت إلى لبرالية متوحشة تسعى إلى مجتمع الخمس يعيش خمس السكان في رغد من العيش ويعيش الباقي على الهامش وأصبحت تتجه في بلادها إلى تقليص الجانب الاجتماعي والذي كان معلما "**للبرالية الكينزية**" والتي توصف بأنها لبرالية اجتماعية.

زاد انتشار العولمة والتي رافقت ثورة الاتصالات والتكنولوجيا وبدأت انطلاقتها المحمومة لنشر نموذجه الحضاري والذي هو ليس مجرد نموذج اقتصادي وسياسي ولكن أيضا نموذج ثقافي وحضاري.

والحقيقة أن الأزمة المالية العالمية كشفت عورات اللبرالية فقد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك خطر المبالغة في الحرية الاقتصادية على الاقتصاد مهما توافرت التشريعات المنظمة، وقد وجدنا الولايات المتحدة وهي التي تعتبر حصن الفكر اللبرالي تضطر إلى إجراءات تدخلية صارمة من الإدارة لإنقاذ الشركات والبنوك المفلسة وهو إجراء يكشف بوضوح عن ضرورة وجود دور فاعل للدولة مما يكشف هن قصور بنيوي في هيكل النظام اللبرالي نفسه.

7. الجزء الذي قد يجد قبولا وترحيبا في اللبرالية وهو الجزء السياسي المتمثل في الديمقراطية هو عين الجزء الذي لم تتمتع به الشعوب العربية وذلك باستبداد الحكام وإصرارهم على الانفراد بالسلطة واحتكار القرار، أما الجزء القبيح من اللبرالية وهو الجزء الاقتصادي والاجتماعي فقد تم تطبيقه بحذافره دون أرضية حقوقية.

8. لا تحظ الأرضية الفكرية للبرالية بأي قبول مجتمعي في العالم العربي والإسلامي لأننا كمسلمين الإسلام بالنسبة إلينا دين ودولة ولا يقبل المسلمون أن يتحول الاسلام إلى مجرد شعائر تعبدية، فالإسلام عقيدة وشريعة وليس مجرد شعائر تعبدية كما هو الحال في المسيحية التي هي نفسها أنها لا علاقة لها بإدارة الدولة.

الذين يرون في اللبرالية تجسيدا للحلم البشري وأن ليس بالإمكان أبدع مما كان ويعلنون نهاية التاريخ وموت الايديولوجيات بحضور اللبرالية أولئك يعبرون ضمنيا عن استقالة الوعي ونهاية التفكير، فالليبرالية فوق أنها إيدولوجية وليست متعالية، فهي مجرد موضة ذوقية في الفكر والسلوك، يساعدها نفوذ دولي سياسي وعسكري واقتصادي يعمل على تشميلها، وككل موضة يصعب أن تقنع المنتشي بها بإمكانية نقدها فضلاً

عن أن تقنعه بفسادها، لكن كل هذا لا يعني أنه لا بديل عنها فما يجب أن نعيه هو أن زمن ذيوع وانتشار موضة فكرية هو بالضبط زمن قلة أو غياب التفكير النقدي لها، والذي يحدث اليوم من دعاة الليبرالية هو ركوب لموجة الدعاية الفجة لا غير، سقوطاً في فعل أمر سياسي (خذوا الليبرالية ولا داعي للتفكير)، وكل ذلك وهم مجرد، فليس ثمة مذهب أو نسق ثقافي بشري يصلح لأن يكون متعالياً تستمد منه القيم والمثل، بل ستظل المذاهب البشرية محاولات استنساخية للمثال تشوهه بأكثر مما تتمثله.

تكمن قوة الإنسان في وعيه بنقصه وإدراكه لمحدوديته، فالليبرالية حين تتوهم أنها تحرر الوعي من المقدس هي في حقيقة الأمر تستبدل مقدسات بأخرى، وعلى قدر ما قطعت طريقاً نحو المثل، على قدر ما شوهتها ودهست في طريقها مثلاً أجل وأعظم، وحين حررت الإنسان من سلطة السياسة أسقطته تحت سلطة الاقتصاد[1].

لكن السؤال المطروح **هل يمكن أن تكون الاشتراكية هي المستقبل؟**

في هذا الصدد نورد مقتطفات قصيرة من كتب وصحف ومؤتمرات تؤكد بجلاء استناداً إلى قراءة صحيحة للصراعات السياسية والاجتماعية الدائرة في العالم اليوم أن الآفاق مفتوحة تماماً للتحول الاشتراكي رغم ما حدث من انهيار للتجارب السابقة. كما تؤكد أن سياسات الليبرالية الجديدة مكتوب لها الفشل.

- ✓ في ألمانيا:

ارتفعت كلمات التحدي الداوية من ممثلي العمل والثقافة بعد الانهيارات في الأنظمة الاشتراكية في شرق أوربا والاتحاد السوفيتي:

"أخيراً عاد إلينا كارل ماركس إبننا الشرعي الذي تاه وضل طريقه عشرات السنين في متاهات أوربا الشرقية" وذلك كناية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف الذي انطلقت منه تلك البلدان لبناء الاشتراكية. فهي لم تعايش عصر النهضة والتنوير والثورات الصناعية إلا تماساً. وقد لعبت آثار واقعها هذا دوراً في انهيار تجاربها الاشتراكية. وكناية بطبيعة الحال عن أن الاشتراكية ستنتصر لا محالة في البلدان الصناعية المتطورة ومن بينها ألمانيا.

---

[1] محمد حمدي غانم، **قراءة في كتاب: نقد الليبرالية لمؤلفه الطيب بوعزة**، السبت 03 سبتمبر 2011، 09:50، www.mhmdhmdy.blogspot.com201109blog-post_03.

ومن ألمانيا أيضاً: تفصح لغة الأرقام بعد ربع قرن تحت مظلة الليبرالية الجديدة عن العائد المظلم من سياساتها على المستوى العالمي. فقد أورد كتاب "فخ العولمة" الذي ألفه كاتبان من صحيفة دير شبيغل (المرآة)، الأرقام التالية:

1. 358ملياردير في العالم يملكون قدر ما يملكه نصف سكان العالم (يبلغ عدد سكان العالم 7 مليار نسمة)
2. 500شركة كبرى عابرة للقارات تسيطر على 75% من الإنتاج العالمي.
3. 57مليون يعيشون في فقر في بلدان أوربا.
4. في فرنسا وحدها عدد العاطلين عن العمل مع أسرهم 7 مليون.
5. ارتفاع الإنتاجية لم يصاحبه ارتفاع في الأجور فعلى مدى ربع قرن ظلت الأجور في البلدان الصناعية تراوح مكانها تقريباً.

✓ في إيطاليا : أورد روبرتو بوبيو، الأستاذ في جامعة تورينو وعضو مجلس الشيوخ الإيطالي، في كتابه "يمين ويسار"، رداً مباشراً على مزاعم مفكري ال لبرالية بنهاية التاريخ ونهاية الصراعات السياسية والاجتماعية، وبأن سقف الليبرالية الغربية لن يكون به سوى صراع الحضارات. يقول روبرتو بوبيو في كتابه:

"الليبرالية الغربية لا تشكل سقفاً أيدلوجياً للتاريخ البشري. والمستقبل لن تحدده نزاعات حضارية، وإنما تحدده المصالح السياسية والاقتصادية للقوى الاجتماعية المتصارعة. إن الاندفاع نحو تحقيق مساواة أكبر بين البشر هو أمر لا يمكن مقاومته. وإن اليسار رغم كل الانهيارات التي وقعت ليس فقط لم يستكمل طريقه، وإنما هو قد بدأه لتوه، والمستقبل هو بالتالي أمامه"

✓ في فرنسا: أورد الفيلسوف جاك دريدا في كتابه "أشباح ماركس"، بالرغم من خصومته الفلسفية مع الماركسية وانتقاداته لها، أن الماركسية تتضمن مفهوماً للعدالة الاجتماعية يتجاوز كل المفاهيم التي أنشأها علم الاجتماع البرجوازي. وأن المستقبل للاشتراكية في عالم وضعه شيء ولوحته قاتمة تكاد تكون سوداء.

في فرنسا أيضاً: ورد في الملحق الاقتصادي الأسبوعي لصحيفة "لوموند"، كبرى الصحف الفرنسية عام 1998:

"مرتٍ عام 1974 تضاعفت الثروات المنتجة في فرنسا اعتماداً على عمل إنساني أقل بمقدار الثلث. ولم تصل الإنسانية مطلقاً في تاريخها إلى زيادة في الإنتاجية من هذا النوع. لم يحدث في الماضي قط أن أنتجت هذه الثروات الهائلة بهذه القلة من قوة العمل. فالأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقراً. والنظام يثبت بجلاء أنه يعرف كيف ينتج بكفاءة فائقة، ولكنه لا يراعي أية عدالة في التوزي ع ولإخفاء هذا الإفلاس تدفع الرأسمالية إلى الأمام بالحروب الاقتصادية وهي لازمة من لوازم العولمة، وفي نفس الوقت الذي تضيق فيه على الأجور وتضحي بدولة الرفا هـ، وإمبراطورية الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات تزداد اتساعاً ونفوذاً وتسيطر على 45% من التجارة العالمية. ويزداد سوق المال سطوة وديكتاتوريةٍ فلابد من نمط ونموذج جديدٍ.

- ✓ في مصر: أورد الخبير الاقتصادي : رمزي زكي، في كتابه "وداعاً للطبقة الوسطى" الصادر عام 1998: "أن تقليص دور الدولة الاجتماعي إلى أدنى حد، وزوال دولة الرفاه الكينزية، انزلق بالطبقة الوسطى إلى عداد الطبقة العاملة وسائر المحرومين الذين يعانون الفقر والحرمان والبطالة. وهذا كله سيفاقم المشكلة الاجتماعية التي لن يكون لها حل مرضٍ إلا بتجاوز النظام الرأسمالي نفسهِ"
- ✓ في موسكو: ورد في البلاغ الصادر عن اللقاء الذي عقده 34 من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والعمالية، في أبريل 1997: "يرى تحليل عميق لدروس انهيار الاشتراكية المؤقت في الاتحاد السوفيتي، والعديد من بلدان أوربا الشرقية. وتوصل المشاركون إلى هذه النتيجة الرئيسية، وهي أن الذي مني بالهزيمة ليس الاشتراكية العلمية، بل هو الابتعاد عن مبادئها الأساسيةٍ"[1].

إن المدافعون عن الليبرالية وحرية وحق بعض الأفراد في تملك موارد القرى والبلاد والتأثير على حياة مجتمعاتها عددهم كثير ولكن المحتاجين إلى الإشتراكية في موارد العالم عددهم أكثر وآلامهم أحق بالاعتبار ومستقبلهم هو مستقبل الإنسا ن فهناك حوالى 120 مليون طفل في العالم يقبعون خارج التعليم 72 مليون منهم في العالم النامي والبقية في دول العالم المسيطرة وفوق ذلك حوالى 80 % من أطفال أفريقيا تضربهم الملاريا التي تقتل حوالي مليون شخص سنوياً في العالم 90%منهم في أفريقيا، وحوالى 40% من الأطفال في العالم إذ يعانون سوء التغذية وحوالى بليون أمي في العالم لا يقرأ ولا يكتب حتى اسمه هذا من ناحية الذهن والحياة.

---

[1] يوسف حسين، **آفاق الدعوة للاشتراكية: إلقاء القفاز في وجه الليبرالية الجديدة**، الاربعاء 02 ماي 2012، 10:40، موقع الركوبة، www.alrakoba.netarticles-action-show-id-17158

إذا لم يكن هذا الفرق كافياً لإيضاح الفرق الإنساني بين الليبرالية والاشتراكية فمن المفيد التفريق وإيضاح أن سياسات الليبرالية والعولمة ارتبطت بانخفاض كافة المعدلات الأولية في الحياة الإجتماعية حيث انخفضت هذه المعدلات وانحطت في العالم في عقدي 1980 – 2000 إلى مستوى أقل مما كان في السنوات من 1960-1980ويشمل ذلك م عدل النمو الإقتصادي السنوي والعشري للدول، معدل عمر الحياة الشخصية، معدل حياة المواليد، معدل التعليم[1].

إذا يرى هذا التوجه أن الاشتراكية هي الأصلح لتحقيق الأمن الاقتصادي فالاشتراكية لم تسقط بسقوط الاتحاد السوفياتي بل سوء توظيفها هو الذي باء بالفشل وبالتالي يرى ضرورة العودة إلى أفكار الاشتراكية وعلى رأسهم كارل ماركس قصد إحداث ثورة اشتراكية على الهيمنة اللبرالية وهذا بعد أن أثبت الأخيرة فشلها في تحقيق الأمن الاقتصادي، هذه الثورة التي تدعو إليه ليست كالثورة التي عرفتها في تجاربها السابقة كما حدث مع الثورة البلشفية في 1917، بمعنى أنها ليست ثورة عنيفة بالقوة بل هي ثورة فكرية ديمقراطية عن طريق صناديق الاقتراع.

على الرغم من وجود أفكار ترى أن الاشتراكية هي الأنسب لتحقيق الأمن الاقتصادي إلا أنه هناك من يرى أن هذه الأصوات لا تعدو إلا أن تكون دعوات فاشلة لإعادة نفخ الروح في جثة هامدة اسمها "**الاشتراكية**".

لا يمكن للاشتراكية أن تكون البديل الأنسب عن اللبرالية لأن هذا النظام يتعارض كذلك مع بعض السمات الأساسية في الطبيعة الانسانية التي يأمل في تحولها إلى طبيعة ملائكية ينكر فيها الفرد أنانيته وفرديته فيستبدلها بالإيثار بدل الأثرة وبالمصلحة المجتمعية قبل مصلحته الخاصة، وبالمجتمع قبل نفسه ويؤثر في نفسه ولو كانت له خصاصة وهو وضع بالغ في تجاهل قوة الدفع الموجود لدى الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة حتى لو تعارضت مع مصلحة الجماعة.

بالغ الاشتراكيون في قدرة الدولة على تحريك المشاعر الفردية من خلال إثارة الشعور بالولاء للمجموعة وتجاهل رغبة الفرد في التميز من غيره وكبت ميل الانسان الطبيعي إلى التغيير وحبه للتنوع والابتكار وهي

[1] جعفر المنصور، ضد اللبرالية: نحو نظام اشتراكي عالمي، **الحوار المتمدن**، اللعدد: 2769، الاثنين: 14 سبتمبر 2009، 09:36، www.ahewar.orgdebatshow.art.aspaid=184607

سمات لصيقة بالطبيعة الانسانية ليس من السهل كبتها وإجبار الفرد على التخلي عنها. ويسبغ النظام الاشتراكي على الدولة قوة تفوق قدرة الأفراد على الاحتمال ويحرمهم من حريات أساسية وغريزية بالطبيعة[1].

أدت هذه الممارسات الواقعية التي تتعارض مع بعض سمات الطبيعة الانسانية وهي من بين متطلبات النموذج الاشتراكي إلى إضعاف النظم الاشتراكية التي كانت سائدة في الاتحاد السوفياتي السابق وفي بلدان أوربا الشرقية والصين مما قاد في النهاية إلى سقوطها[2].

إذا فكيف سيكون النظام الاقتصادي العالمي بعد أن انهار النموذج الكلاسيكي واللبرالي الجديد للرأسمالية، وبعد أن انهار قبله النموذج الاشتراكي من قبل في الثمانينات من القرن الماضي؟ إذ لابد من أخذ الدروس من كلا التجربتين وضمان عدم السقوط في الفخ مرة أخرى. وعليه نطرح السؤال التالي: **هل يمكن للنظام الاقتصادي الاسلامي أن يكون البديل الأمثل لهيمنة الفكر اللبرالي؟ وكيف يرى النظام الاسلامي للنقائص التي وقع فيها الفكر اللبرالي؟**

نحاول الإجابة على هذا السؤال المنطقي انطلاقا من الواقع الدولي حيث شهد العالم مؤخرا وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين هذا القرن الذي كان مفكرو القرن العشرين والمفكرين المخضرمين منهم على حد سواء يرونه أنه سيكون قرنا لبراليا بامتياز حيث تسود فيه قيم اللبرالية كل العالم ويصبح الفكر اللبرالي المصدر الأساسي للنظام العالمي.

الآن وقد أتت الأزمة المالية العالمية لتبرهن مجددا أن اللبرالية ليست هي ولا الاشتراكية السبيل الوحيد للخلاص منها، كما أسقطت كل التصورات التي كانت تحاول تمديد عمر اللبرالية والتي ترى أن الاشتراكية هي البديل الأنجع للبرالية على الأقل من كونها انتاج مسيحي، كل هذا محاولة لتحييد الفكر الاقتصادي الإسلامي عن النظام الاقتصادي العالمي، فالإسلام يقدم تصورا جد متكاملا عن الأمن الاقتصادي سواء الفردي أو العالمي بالتبع، أما الآن فقد برزت الآراء التي ترى أن الإسلام هو الحل لأزمة اللبرالية أنه البديل المناسب لها، هذه الآراء منها تلك التي كانت تحاول منذ زمن قصير سبق أن الإسلام لا يعدو أن يكون سوى أفكار وآراء "طوباوية" لا تصلح لتكون البديل المناسب للنظام الاقتصادي العالمي.

---

(1) أمين جلال، **الأزمة المالية ومستقبل النظام الرأسمالي**،04-04- 2009، 07:55، www.aljazeera.net

(2) عبد المنعم السيد علي، **مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية**،لبنان: الجمهية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19-20 كانون الأول ديسمبر 2009، ص ص: 21-22.

سنحاول فيما يأتي أن نبرز كيف أن الاسلام يقدم حلولا جذرية للأزمة المالية العالمية ويطرح أفكارا تؤمن الأمن الاقتصادي ونحاول أن نثبت كيف أن النظام الاسلامي ينطلق من أسس ومبادئ ثابتة ليحقق الأمن الاقتصادي المنشود.

إن الذين استخدموا اللبرالية للثورة على الأديان الباطلة بالأمس يريدون استغلالها اليوم للثورة على الدين الحق فهناك محاولات محمومة لتصوير واقع امتنا الاسلامية كواقع النصارى مع مذاهبهم المحرفة لتقوم الثورة على ديننا السمح أسوة بثورة فالنصارى على دينهم المبدل والمحرف[1].

شرعت الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم العالم الرأسمالي اللبرالي في إخضاع الأرض كلها لمبادئ اللبرالية بأنواعها ولكنها وجدت أنه لم تعد هناك منظومة تنافس اللبرالية –بعد سقوط الشيوعية– وتناقضها إلا مبادئ الإسلام فشنت عليه حربا عالمية باسم الحرب على الإرهاب وهي حرب شاملة لها أوجهها السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والتعليمية وهذه الحرب تسير منذ بدايتها على ثلاثة محاور[2]:

- ✓ محور الحرب العسكرية بالغزو والاحتلال.
- ✓ محور الحرب الفكرية التي أسموها "حرب الأفكار"
- ✓ محور الانهاك والإرباك عن طريق مؤثرات "الفوضى الخلاقة" وسياسات الحصار.

في المقابل من سعي الولايات المتحدة خصوصا والغرب عموما للنيل من الإسلام فإنه يرى علماء الاقتصاد الإسلامي وخبراء المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة إبراز مفاهيم وقواعد النظام الاقتصادي والمالي للبشرية، وبيان مرجعيته وتطبيقاته وتأكيد أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه ونظمه ، ذلك لأن قواعد الأمن والاستقرار في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي مثلا تضمن عدم حدوث مثل هذه الأزمات[3].

لقد تساءل **بوفيس فانسون** رئيس تحرير مجلة "شالونج" في افتتاحيتها ومخاطبا (البابا بنديكيت السادس عشر) قائلا: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرءان بدلا من الانجيل لفهم ما

---

(1) عدنان علي رضا محمد النحوي، **الاختلافات الاقتصادية بين الاسلام والرأسمالية**، 19-01-2008، 12:33، www.saaid.netarabic215
(2) عبد العزيز مصطفي كامل، **معركة الثوابت بين الإسلام واللبرالية**، (د، ب، ن)، إصدارات مجلة البيان، ص: 12.
(3) أحمد عبد التواب، **الاقتصاد الاسلامي ودوره في حل الأزمة الاقتصاديةالعالمية**، منتدى المسلم، الاربعاء 04 أوت 2010، 08:56، www.egyptawy.montadamoslim.comt5-topic

يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرءان من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري لأن النقود لا تلد النقود"

أما **رولان لاسكين** رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال د فينانس) فقد طالب بوضوح وجرأة أكثر في افتتاحيها بضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والافراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة وجاء عنوان مقاله بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الاسلامية"

كما أشارت الباحثة الايطالية (لوريتا نابليوني) في كتاب لها بعنوان (اقتصاد ابن آوى) إلى أهمية التمويل الاسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي، وأضافت أن "التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الاسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الاسلامي بالإرهاب" ورأت نابليوني: "أن التمويل الاسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكزني" وأوضحت أن: "المصارف الاسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة"[1].

عموما فإن النظام الاقتصادي الاسلامي يمنع كل مسببات الأزمات الاقتصادية من خلال:

1. نص النظام الاسلامي على أن يكون الذهب والفضة هما النقد لا غير وأن إصدار الأوراق النائبة يجب أن تكون مغطاة بالذهب والفضة بكامل القيمة وتستبدل حال الطلب.
2. منع الربا سواء أكان نسيئة أو فضل وجعل الاقراض لمساعدة المحتاجين دون زيادة في رأس المال.
3. منع بيع السلع قبل أن يحوزها المشتري فحرم بيع ما لا يملك الانسان وحرم تداول الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة وحرم وسائل النصب والاحتيال التي تبيحها الرأسمالية

[1] سامر مظهر قنطقجي، **ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، سوريا: دار النهضة، 2008، ص ص: 97-98.

بدعوى حرية الملكية، ومنع الأفراد والمؤسسات والشركات من امتلاك ما هو داخل في الملكية العامة كالبترول والمعادن والطاقة والكهرباء المستعملة في الوقود وجعل الدولة تتولاها وفق الأحكام الشرعية.

4. يحارب الاقتصاد الاسلامي يحارب الربا وقد يكون هو السبب المباشر لوجود الأزمة الاقتصادية الحالية وهذا استناد لقوله تعالى في الآية 276 من سورة البقرة: "يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم".

5. يحرم التشريع الاسلامي بيع ما لا نملك كبيع السمك وهي مازالت تبحر في البحر وهذه الصورة البسيطة من أنواع البيع مشابهة لما نراه من مضاربات وهمية في الكثير من السندات العقارية والأوراق المالية والتي أصبحت من خلالها النقود مجرد سلعة جامدة تباع وتشترى دون أن تدخل في العمليات الانتاجية الملموسة بإحياء الأراضي الزراعية وإنشاء المصانع وغيرها.

لذا نجد أن الاسلام وسطيا حتى في اقتصاده فهو لا يجعل أفراد المجتمع مغضوبا عليهم كالاشتراكية التي لا تجيز للفرد التملك إلا في حالات استثنائية أو كالرأسمالية التي تترك العنان لبعض الضالين في أن يتسببو في الأزمات الاقتصادية العالمية الحالية التي تتضرر منها الجميع من دون تمييز بين معتقد أو عرق[1].

إذا فعلى ضوء ما تقدم بالتعريف للأزمة المالية العالمية أسبابها وتداعياتها على الاقتصاديات حيث أن تأثيرها كان عميق جدا على الاقتصاد الأمريكي القائم على الرأسمالية والذي تسبب في أزمة مالية حقيقية والملاحظ أنه مع ضخامة هذه الأزمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصاريف الاسلامية كون الشريعة الاسلامية التي تحكم عمل تلك المؤسسات المالية تحرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري، لذا فإن الالتزام بقواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الاسلامي والاعتماد على أحكام مبادئ الشريعة الاسلامية هي البديل المقدم والحل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتتلخص مرتكزات التمويل الاسلامي في النقاط التالية[2]:

1. تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الاسلامية ومنها أسلوب المشاركة التأجيرية.
2. ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس لديون وهو ما يتم في السوق المالية الاسلامية في صورة صكوك الاجارة والمشاركة والمضاربة أما الديون فيمكن توريقها عند الانشاء ولا تتداول وهو ما

---

[1] مريم جحنيط، **الأزمة المالية ومعالم البديل الاسلامي**، مداخلة بكلية إدارة الأعمال –الجنان- ص ص: 15-20.
[2] فريد كزرتيل، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، مرجع سابق، ص ص: 18-19.

يتم في السوق المالية الاسلامية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع والتي يزيد حجم التعامل بها عن 180 مليار دولار وتتوسع يوما بعد يوم وتتعامل بها بعض الدول الغربية.

3. منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل كالبيع على المكشوف والشراء بالهامش وهو ما تسبب في حدوث الأزمة المالية في أمريكا وانجلترا.

4. عدم التعامل بالمشتقات المالية مثل العقود المستقبلية وعقود الخيار والمبادلة والتعامل بدلا منها بأسلوب بيع السلم كما قرره الفقه الاسلامي ونهى عن التعامل في المؤشرات بيعا وشراء.

5. إلغاء الفوائد الربوية واستخدام أساليب المشاركات والبيوع ومن الملاحظ أن تخفيض معدل الفائدة إلى 1% كان أساليب مواجهة الأزمة في أمريكا وأوربا.

6. وضع ضوابط للمعاملات المالية وهيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الاسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة القائمة على مبادئ الشريعة الاسلامية.

إذا فالنظام الاسلامي يعتبر بحق النظام الكفيل لتحقيق الأمن الاقتصادي العالمي، خاصة مع وجود تجارب واقعية تتبى هذا النظام سواء أكانت دولا كما هو الحال بالنسبة لماليزيا أو اندونيسيا ودول الخليج بدرجة أقل أو من قبل المؤسسات الاقتصادية المنتشرة في الدول الاسلامية كالبنوك والمصاريف الاسلامية والشركات.

الخاتمة

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة والذي تناولنا فيه بالتفصيل المفاهيم المتعلقة بالعولمة والتي ناقشنها في إطار النظام العالمي الحالي والذي يتميز بانحصار دور الدولة كفاعل اساسي رئيسي كما كان عليه الأمر من قبل، فالعولمة وبحكم ماهيتها تعبر عن ضرورة قولبة العلاقات الدولية في إطار واحد يتميز بالشمولية والعمومية، فما يمكن أن يكون ضروريا أو إيجابيا بالنسبة لدولة أو فاعل ما على الساحة العالمية يجب أن يكون كذلك بالنسبة للفواعل الأخرى، كذلك الأمر بالنسبة لما هو غير ضروري بمعنى أنه سلبي بالنسبة لدولة أو فاعل ما على الساحة العالمية يجب أن يكون كذلك بالنسبة للفواعل الأخرى، فالعولمة تفرض تفكيرا موحدا وطريقة عمل موحدة ومنظومة قانونية موحدة، وهي ترمي في الأخير لفرض منظومة قيمية موحدة –والتي تتمثل في المنظومة القيمية للبرالية الغربية– دون مراعاة باقي النظم القيمية منتشرة على وجه المعمورة.

كما أن العولمة وباعتبارها منظومة عالمية موحدة فإنه قد سبق لنا الإشارة في الفصل الأول أيضا بالتفصيل لما يتعلق بصور وملامح العولمة، حيث رأينا أنها سياسية وثقافية واقتصادية كما يمكن أن تكون اتصالية ودينية،... حيث رأينا أن العولمة الاقتصادية تعبر عن ضرورة توحيد الاقتصاد العالمي على أسس معينة تجعله اقتصادا متماسكا ومترابطا فيما بين وحداته، حيث كانت المؤسسات الدولية أداة لتجسيد هذا التوجه وهو ما تطرقنا إليه بالتفصيل في الفصل الثاني من خلال التركيز على الآليات والميكانيزمات المتعلقة بتجسيد الهيمنة اللبرالية على الاقتصاد العالمي والوطني وبالتالي تهديد الأمن الاقتصادي.

كما قد سبق لنا الإشارة إلى الأمن الاقتصادي ورأينا أنه في النهاية يعني تحقيق الرفاهية والتنمية الحقيقية للفرد من خلال توفير سبل العيش الكريمة وحماية الحياة الاقتصادية للمجتمع من الأخطار التي قد تهدد أمنه الاقتصادي سواء أكانت هذه التهديدات داخلية كانعدام العدالة

الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص أو تهديدات خارجية كالعولمة على أساس أولي لما تفرضه من إجراءات ومتطلبات على الفرد.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني قد كان الحديث عن أهم أدوات العولمة المتواجدة على الواقع والتي تفرض نفسها بقوة من منطلق أنها الوصية الكفء على الاقتصاد العالمي وحتى الوطني، هذه المؤسسات التي رأينا أنها تتمثل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، أو ما يطلق عليه بمؤسسات العولمة أو بالتعبير القانوني "مؤسسات بروتن وودز" وكلها مؤسسات تتخذ من المنظومة القيمية اللبرالية الغربية منطلقا لها لتجسيد أهداف ومخططات العولمة، من خلال اجراءات وميكانيزمات مختلفة تختلف على اختلاف الزمان والمكان.

أما الفصل الثالث فقد استعرضنا السيناريوهات المستقبلية لمستقل هيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي ومن خلال استعراض كل سيناريو على حدة بما في ذلك تلك المؤشرات المؤيدة لكل سيناريو وصلنا إلى نتيجة أساسية مفادها أن الفكر البرالي يعتبر المحرك الرئيسي للعولمة وأن العولمة هي مظهر من مظاهر تعميم وفرض الفكر اللبرالي على باقي الأفكار والإيديولوجيات ومن خلال النظر ودراسة أفكار ومبادئ اللبرالية تبين لنا أنها تركز على الفرد أكثر مما تركز على الجماعة والمصلحة العامة وهذه هي النقطة التي اعتبرناها أساس تهديد الأمن الاقتصادي ذلك لأن الأمن الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بالمصلحة الفردية فحسب ما لم يصاحبه اهتمام بالمصلحة العامة.

كما كان لنا حديث بالتفصيل عن البديل المحتمل للفكر اللبرالي وهذا طبعا بعدما رجحنا سيناريو زوال الهيمنة اللبرالية على النظام العالمي، إذ أن صعود التيار الاشتراكي في أوربا خصوصا وفي العالم عموما يعتبر انطلاقة وبداية لعودة تدريجية للفكر الاشتراكي لكنها عودة لا يمكن أن تكون أصولية متطرفة وإنما ستكون أكثر اتزانا وتوفيقا بين أخطائها الماضية وبين

أخطاء اللبرالية أيضا من جهة أخرى، أما عن الطرح الاسلامي فهو الطرح الوحيد الذي لم يسقط من قبل سقوطا داخليا نتيجة عدم تناسب أفكاره وقيمه مع الواقع بل كان سقوط بعض تجاربه نتيجة لسوء فهم وتطبيق أفكاره وإما كان سقوطه بفعل تدخل خارجي أراد له أن لا يسود، لذا فإن التجارب الاسلامية في تحقيق الأمن الاقتصادي متعددة وإيجابية يمكن الأخذ بها لاعتبارها أقرب ما تكزن إلى الواقع وهذا طبعا بشهادة مفكرين لبراليين عديدين بعدما سلموا بسقوط الفكر اللبرالي وزوال ظاهرة العولمة.

تظهر المتغيرات التي يعرفها العالم في زمن العولمة أن الأمن بمفهومه الكلاسيكي لم يعد يعبر عن تلك الحالة التي تكون فيه الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية حيث أصبحت تنافسها في ذلك عديد الفواعل الفوق–قومية والتحت–قومية، كما أن الأمن الاقتصادي أصبح من التحديات الكبرى لكل الفواعل قصد تحقيق الرفاه للإنسان.

إذا فالأمن الاقتصادي يعتبر أساس تحقيق الأمن الانساني عموما هذا إلى جانب المن الغذائي والأمن الثقافي والأمن البيئي والأمن النووي،... إذ أنتقل مفهوم الأمن من أمن الوسائل كما كان خلال الحرب الباردة خصوصا إلى أمن الأهداف والهدف هو في النهاية تحقيق استقرار الانسان والأمن من الخوف والحاجة.

الملاحق

الملحق رقم (01): جدول يستعرض الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم منذ القرن الخامس عشر

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانيزمات
أزمة 1637	السندات لأجل	فبراير 1637: بعد عدة سنوات من المضاربة بأوربا انخفضت الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين واعتبرها المؤرخين أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة.
انهيار 1720	الأسهم	أزمتين متتاليتين تفرق بينهما بضعة أشهر بفرنسا وانجلترا بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد.
الأزمة النقدية 1797	البنوك	26 فبراير 1797: بنك انجلترا يعرف انحصارا في الاحتياطي ويقرر تعليق التخليص نقدا مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين شرعوا إلى سحب مدخراتهم وأرباحهم من البنوك والتسبب بإفلاس جماعي وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي.
أزمة 1810	البنوك	بعد حصار انجلترا من طرف نابليون سقط نظام الائتمان بها خاصة وأنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة تبعتها ميلاد حركات نبذ التألية في المصانع.
أزمة 1825	الأسهم	بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، تسليح السفن، بناء القنوات،...) انحدرت قيم أسهمها انحدارا شديدا في بورصة لندت فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة.
انهيار 1836	الأسهم والبنوك	بعد قرار الرئيس الأمريكي اندرو جاكسون اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا، وباعتماد البنوك الأمريكية على بريطانيا فقد تلقت بريطانيا الأزمة تبعا.
انهيار 1873	الأسهم	9ماي1873 بدأت بورصتي فيينا والنمسا فترة الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بسبب المضاربات الضخمة وهو ما سبب لها بانهيار كلي انتشر إلى ألمانيا وأوربا والولايات المتحدة.
انهيار 1929	الأسهم	استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك منذ 1924 وصل إلى أعلى مستوياته في 28 أكتوبر 1929 مما أدى إلى حدوث أزمة حقيقية بخسارة المستثمرين لعملياتهم المالية بحوالي 200 مليار دولار.
أزمة 1974	البنوك	افلاس البنك الألماني "هيرستات" بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة

		وهي أول مرة يتم التعرف فيها على مفهوم الخطر النظامي.
1982	البنوك، أسعار الفائدة والأخطار النظامية	بعد أحداث 1973 في قطاع المحروقات تراكمت ديون الدول النامية بالإضافة إلى ذلك لم تستعمل القروض في الاستثمار وإنما في تغطية العجز في موازين المدفوعات مما زاد من حدة وقع أزمة البترول الثانية 1978 حيث أجبرت هذه الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير مما أثقل كاهلها.
1985	بنك نيويورك خطر نظامي	توقف نظام التشغيل ببنك نيويورك لمدة 28 ساعة سبب توقف كل عمليات السحب والدفع للقروض الحكومية مما استدعى تدخل البنك المركزي ب 20 مليار دولار.
انهيار 1987	سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم، خطر نظامي	انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل ومع ذلك واصلت أسواق الأسهم بالنمو ولكن عند بلوغ أسعار الفائدة ُ400 نقطة جاء الانهيار مما استدعى تدخل البنك المركزي.
1990	المحروقات	مع حرب الكويت
1992	النظام النقدي الأوربي، إعادة الهيكلة الفرنسية	20 سبتمبر 1992
الأزمة المكسيكية	أسعار الفائدة، خطر نظامي	ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي شكل ضمانة وهمية شجعت الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات استدعى التدخل الأمريكي العاجل.
الأزمة الآسيوية 1997	البنوك	نفس ما حصل للمكسيك تكرر مع تايلاندا وانتقل إلى دول شرق آسيا
أزمة 1998	أسعار الفائدة خطر نظامي	أطول أزمة اقتصادية في تاريخ روسيا ودول الاتحاد السوفياتي سابق وهددت النظام المالي العالمي.
2000	الانترنت، الأسهم	تهافت المؤسسات على البيع عن طريق الانترنت دون وضع اللوجستيك والتوزيع بعين الاعتبار سبب أزمة في مارس 2000
2001	خطر نظامي	نتج عن أحداث 11 سبتمبر تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى تضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة وتدخل أيضا البنك المركزي الأمريكي بتوفير السيولة اللازمة وبدوره البنك الاوربي المركزي قدم أكثر من 130 مليار اورو لتفادي الانهيار
الأزمة المالية 2007	سوق العقار، البنوك والأسهم، خطر نظامي	كان لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي عموما (سيتقدم لنا لاحقا).

Source: Le groupe wikipedia, Crise financière,[Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia, disponible sur http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiÃ¨re#Liste_des_crises_financi.C3.A8res, (09/02/2009).

الملحق رقم (02): مراحل تطور الأزمة المالية الحالية والتي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوربا:

- ✓ فبراير/ شباط 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الافلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- ✓ أغسطس/ آب 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- ✓ اكتوبر/ تشرين الأول إلى ديسمبر/ كانون الأول 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- ✓ 22 يناير/ كانون الثاني 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2 % بين يناير/ كانون الثاني ونهاية أبريل/ نيسان.
- ✓ 17 فبراير/ شباط 2008: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك".
- ✓ 11 آذار/ مارس 2008: تظافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.
- ✓ 16 مارس/ آذار 2008: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- ✓ 7 سبتمبر/ أيلول 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتها، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- ✓ 15 سبتمبر/ أيلول 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أمريكا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش".
- ✓ عشرة مصارف دولية تتفق على انشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- ✓ 16 سبتمبر/ أيلول 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمنان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9,79% من رأسمالها.
- ✓ 17 سبتمبر/ أيلول 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- ✓ 18 سبتمبر/ أيلول 2008: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.
- ✓ السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- ✓ 19 سبتمبر/ أيلول 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فورا" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة المالية في الولايات المتحدة.
- ✓ الأزمة المالية العالمية تدخل في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- ✓ الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية.

- ✓ 26 سبتمبر/ أيلول 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- ✓ 28 سبتمبر/ أيلول 2008: خطة الانقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس وفي أوربا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وفي بريطانيا يجري تأميم بنك "برادفورد وينغلي"
- ✓ 29 سبتمبر/ أيلول 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الانقاذ، وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوربية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- ✓ أعلن بنك "سيتي غروب" الأمريكي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- ✓ الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2008: مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الانقاذ المالي المعدلة.

Source:http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98AFF91D-83F0-4658-8DD2-16DBDA6F67A9.htm.

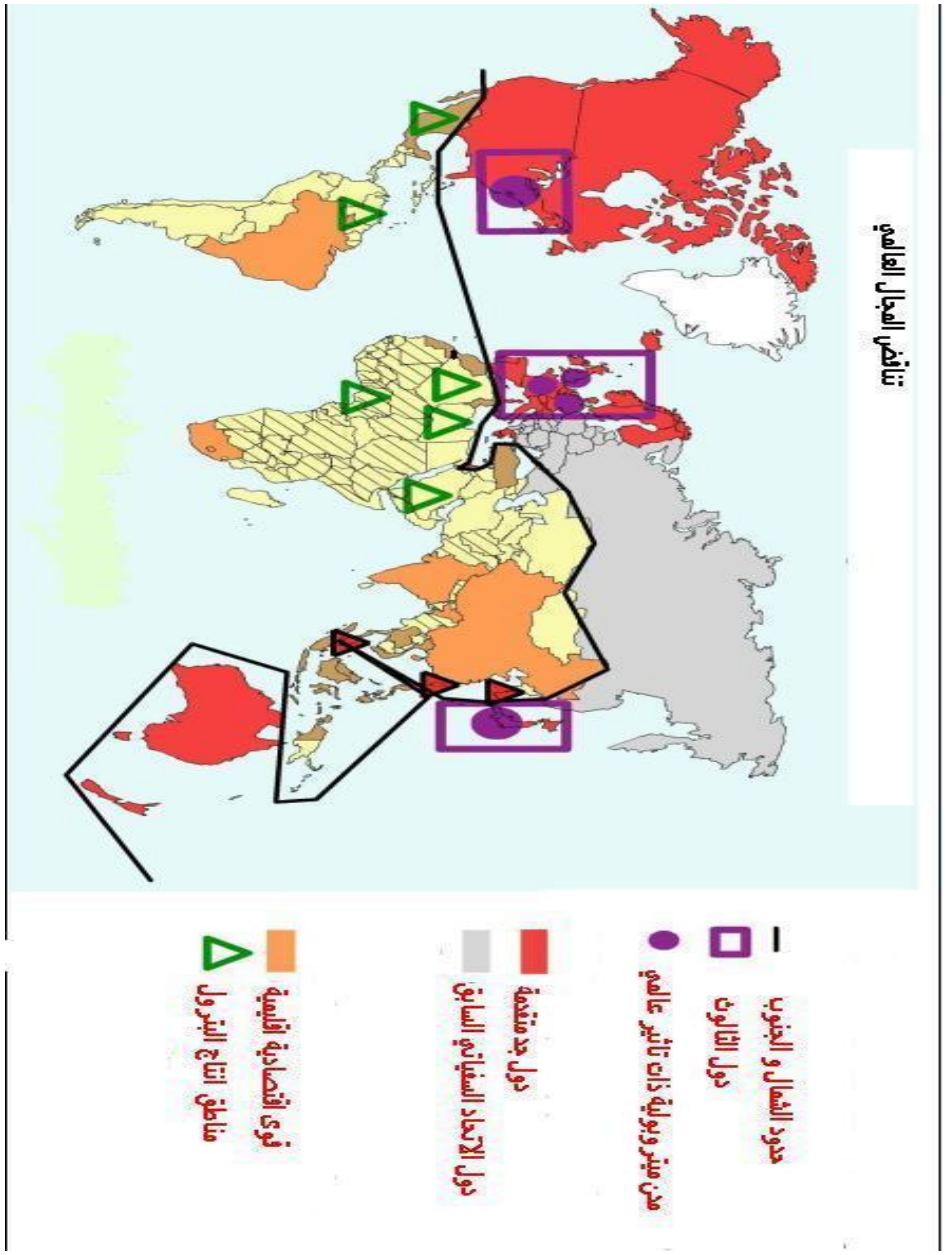

الملحق رقم (03): خريطة تبين واقع النظام الاقتصادي العالمي

Source: rachid hmeimy httpwww.khayma.comrachidgeomondialisation1.htm

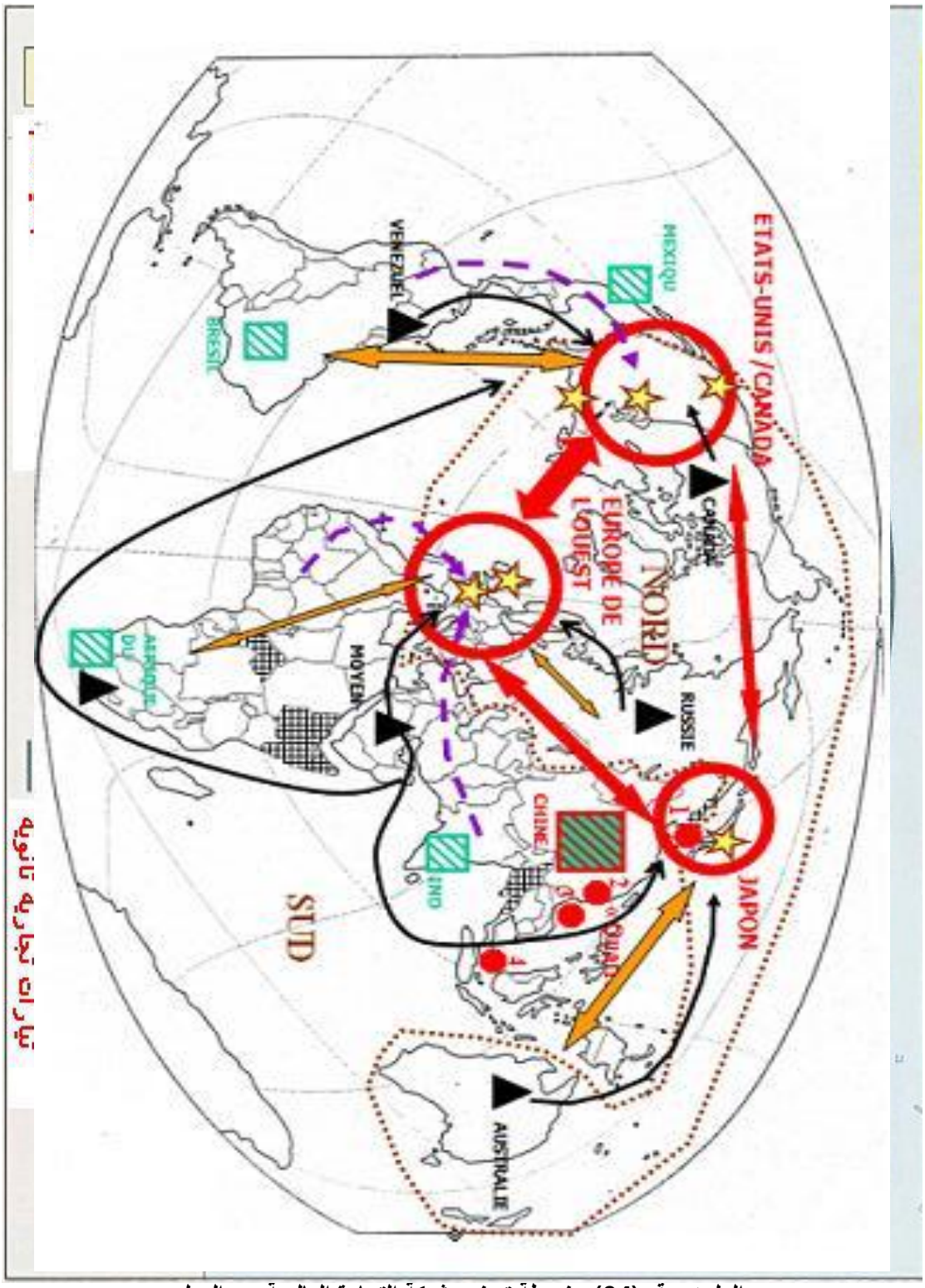

الملحق رقم (04): خريطة توضح شبكة التجارة العالمية بين الدول

Source: rachid hmeimy httpwww.khayma.comrachidgeomondialisation1.htm

الملحق رقم (05):خريطة توضح تقاسم الأدوار والنفوذ العالمي بين دول الثالوث اللبرالي

Source: mondialisation-pic1httphgschool.comalila-mondialisationnterrelations 11-04-2011---- 06:25

اسم الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	اسم الشركة	إجمالي المبيعات
تركيا	149.8	جنرال موتورز	168.8
جنوب افريقيا	123.3	فورد	137.1
فنزويلا	59	تويوتا	111.1
باكستان	57	شل	109.8
مصر	43.9	بي بي أم	72
نيجيريا	30.4	نستلة	47.8
مجموعة الدول الأقل نمواً في العالم	56.5	سوني	47.6

الملحق رقم (06): قوة بعض الدول والشركات بمليارات الدولارات 1994

المصدر: تقرير ا لتنمية البشرية للعام 1996.

المراجع

أولا: المصادر:

القرءان الكريم

السنة النبوية الشريفة

ثانيا: الكتب:

- ✓ باللغة العربية:

1. أنور أحمد، **النظرية والمنهج في علم الاجتماع**، مصر: جامعة عين شمس، (د، س، ن).
2. أرنولد دنيال، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، (تر: عبد الأمير شمس الدين)لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1992.
3. البيلاوي حازم، **النظام الإقتصادي الدولي المعاصر**، الكويت: عالم المعرفة، 2000.
4. ــ، **عن الديمقراطية اللبرالية: قضايا ومشاكل**،بيروت: دار الشروق، 1993.
5. بولاك جاك، **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة** ، (ترجمة: أحمد منيب)، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001.
6. بركات محمد طاهر، **ظاهرة العولمة: بين رفض العرب والمسلمين والترويج الغربي**، مصر: مكتبة كتب عربية (د،س،ن).
7. بركات حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
8. جندلي عبد الناصر، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** ، الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010.
9. الجابري محمد عابد، **العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة** ، ج2، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.
10. الهزايمية محمد عوض، **قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتي**، الأردن: جامعة العلوم التطبيقية، 2005.
11. هلال رضا، **صناعة التبعية**، مصر: دار المستقبل العربي، 1987.
12. هيرست بول، **عولمة الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم**، (تر: أحمد الدغيد)، بيروت: دار النشر، 1996.

13. زكي عبد المعطي، **مستقبل اللبرالية في العالم العربي،** مصر: البوابة العربية، (د، س، ن).
14. حنفي حسن و العظم صادق جلال، **ما العولمة،** لبنان: دار الفكر العربي، 1999.
15. حسام عيسى، **الشركات متعددة الجنسيات**، بيروت: دار النشر والدراسات، 1995.
16. الحسيني السيد، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية،** ط2، (د، ب، ن)، دار المعارف، 1982.
17. حسنين توفيق إبراهيم، **العولمة – الابعاد والانعكاسات السياسية**، الكويت: عالم الفكر، 1999.
18. يسري احمد عبد الرحمن، **قضايا اقتصادية معاصرة،** مصر: الدار الجمعية ، 2000.
19. مارتين هانس بيتر و شومان هارولد، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية،** (تر: عدنان عباس علي)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998.
20. المجذوب أسامة، **العولمة الإقليمية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر, 2000.
21. ناي جوزيف س، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ،** تر: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.
22. نافع ابراهيم، **انفجار 11 سبتمبر بين العولمة و الأمركة** ، مصر: دار الأهرام للنشر و التوزيع، 2002.
23. سيد أحمد سعيد، **أساطير الليبرالية**، مصر: مكتبة توثيق الأربكية، 2000.
24. السيد البدوي عبد الحافظ، **إدارة الأسواق المالية: نظرة معاصرة،** مصر: دار الفكر العربي، 1999.
25. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد** ، القاهرة: مجموعة النيل العربية. 2008.
26. عبد السلام رضا، **انهيار العولمة،** مصر: مكتبة كتب عربية، (د،س،ن).
27. عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات،... من الحداثة إلى العولمة،** (د، ب، ن)، (د، د، ن)، (د، س، ن).
28. عواطف عبد الرحمن، **الإعلام العربي وقضايا العولمة،** مصر: مكتبة كتب عربية (د،س،ن).
29. العطار علي، **العولمة والنظام العالمي الجديد،** لبنان: دار العلوم العربية، 2002.
30. العطية عبد الحسين، **الاقتصاديات النامية أزمات و حلول،** (د، ب)، دار الشروق، 2001.
31. عليوة السيد، **إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي،** مصر: مركز القرار للاستشارات، 2004.
32. العصار رشاد و الشريف عليان، **المالية الدولية**، (د، ب، ن): دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000.
33. عروسي سهيل، **مأزق اللبرالية: نهاية التاريخ نموذجا،** (د،ب،ن)، (د،د،ن)، (د،س،ن).
34. عثمان عبد الوهاب، **تحديات العولمة الاقتصادية**، الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية، 2003.

35. فونتال جاك، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد،** تر: محمود ابراهيم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
36. صادق عبد المجيد، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي،** مصر: جامعة القاهرة، 1976.
37. الصوراني غازي، **العولمة والعلاقات الدولية الراهنة**، الكويت: عالم المعرفة، 1999.
38. الصعيدي عبد الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الكويت: مطابع البيان التجارية، 1994.
39. القوزي محمد علي، **العلاقات الاقتصادية في التاريخ الحديث و المعاصر** ، القاهرة: دار النهضة العربية 2002.
40. قنطقجي سامر مظهر، **ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية،** سوريا: دار النهضة، 2008.
41. روبرتسون رونالد، **العولمة: النظرية_الاجتماعية والثقافة_الكونية**، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة، 1998.
42. الريش بك، **ماهي العولمة،** تر: أيو العيد دودو، المانيا: منشورات الجمل، 1999.
43. الرقب صالح، **العولمة**، السعودية: الجامعة الإسلامية، 2003.
44. ثابت أحمد، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي،** لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
45. الخضيري محسن أحمد، **إدارة الأزمات**، مصر: مكتبة مديولي، (د، س، ن).
46. شهاب محمد محمود، **المنظمات الدولية**، القاهرة : دار الشروق، 1990.
47. شفيق محسن، **المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية** ، القاهرة: مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1987.
48. غريفيش مارتن، و أوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،** الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص: 316.

✓ باللغة الأجنبية:

1. Pierre de senarcclen, **la modialisation: theories, engeux et debats,** 2e édition, paris: armand coli, 2001.
2. Thiery balzacq, "qu'est ce que la sécurité nationale?, "**la reveue international et stratégique** 52 (hiver 2003-2004).
3. Luke martell, **the third wave in globalization theory,** united states of America: Blackwell publishing, 2007.
4. Justin Rosenberg, **globalization theory,globalization theory,** united kingdom, palgrave-journals, 2005.

5. James bohman, **toward a critical theory of globalization,** Holland: john Benjamin's publishing company, 2004.
6. Richard e baldwin and philipe martin, **tow waves of globalization: superficial similarities, fundamental differences,** England: national bureau of economic research.
7. Steven L. Lamy: **Contemporary main stream approache; neo-realism and liberalism,** in the globalization of world politics; an introduction to international relation, eds, j baylis and s smith, oxford, oup, 2001.

ثالثا: الموسوعات والقواميس:

1. عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، **معجم مصطلحات عصر العولمة،** مصر: مكتبة كتب عربية، 2003.
2. محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد وآخرون، **الموسوعة العربية،** ج 2، الكويت: جامعة الكويت، 1994.
3. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية،** ج1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د، س، ن).

رابعا: الرسائل الجامعية:

1. بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
2. برقوق أحمد غزال، **أثر العولمة على الدولة القومية،** رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008.
3. حموم فريدة، **الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير فب العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2004.
4. حكيمي توفيق، **الحوار النيوواقعي–النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008.

5. كرازدي إسماعيل، **العولمة والسيادة،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2003.
6. لكعص فاطمة، **أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والاسلامية،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2009.
7. لوصيف السعيد، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، 2010.
8. معمري خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008.
9. مصباح عامر، **الثابت والمتغير في العلاقات الامريكية–السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة،** رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 1996.
10. مزوزي عبلة، **العلاقات الإيرانية–السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ودراسات استراتيجية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010.
11. العايب أحسن، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945–2006،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2008.
12. عبده محمد، اسماعيل سعيد، **الشركات المتعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية** ، القاهرة: (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس)، 1986.
13. العطري ميلود، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008.
14. قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2010.
15. تاحي طارق، **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2008.

16. خلفون أمين، **المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو–مغاربية،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2006.

خامسا: الندوات/ المحاضرات/ التقارير/ المؤتمرات:

✓ باللغة العربية

1. المركز المصري لحقوق المرأة، **العولمة**، "نشرية"، مصر: نشريات مدرسة الكادر النسائية، (د، س، ن).
2. يوسف خميس أبو فارس، **أثر الأمن الإقتصادي على الأمن الاجتماعي،** "ورقة بحثية" السودان: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، (د، س، ن)، .http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=93
3. الأسرج حسين عبد المطلب ، **دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الإقتصادي،** مصر: منشورات معهد التخطيط القومي، 2010.
4. التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، العدد: 164، 2004.
5. زيدان محمد أحمد، **فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها، وتبعاتها الاقتصادية،** لبنان: جامعة الجنان، **مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الافتصادي الغربي والاسلامي**، يومي: 13–14 آذار 2009.
6. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف،** تفرير فرقة عمل الأونكتاد المعنية بالقضايا النظمية والتعاون الاقتصادي، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، 2009.
7. السيد علي عبد المنعم، **مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية،** لبنان: الجمهية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19–20 كانون الأول ديسمبر 2009.
8. الشيخ الداوي، **الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها،** مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، لبنان: جامعة الجنان، يومي: 13–14 آذار مارس 2009.

✓ باللغة الأجنبية:

1. ***Economic Security for a Better Word***, Infocus Programme on Socio-Economic Security, ILO, directed and edited by Guy Standing, Geneva, ILO, 2004, revised edition 2005. http://www.guystanding.com/reports/economic-security-for-a-better-world.html

سادسا: الدوريات/ المجلات/ الجرائد:

1. رحيم حسين، الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الإقتصادية: من كينز إلى ستيغليتز **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد: 05، **http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_05/article_01.pdf**
2. عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، **مجلة عالم الفكر**، العدد: 27، ديسمبر 1999، الكويت.
3. اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، **المستقبل العربي**،العدد: 222، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1997.
4. عبد الجليل زيد المرهون، قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي، السعودية، **جريدة الرياض**، العدد: 13780، 17-03-2006.
5. مروان عطوان، "التمويل و التنمية"، **مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء**، المجلد: 39، العدد: 01، 1999، 09:54، www.worldbank.org
6. خالد قدّور، "عولمة الاقتصاد... عولمة التهميش ، صندوق عالمي للتضامن"، **السياسة الدولية**، العدد:183، 2007.
7. سعفان أحمد، "العولمة الاقتصادية"، **مجلة الباحث**، بيروت، العدد: 03، 2009.
8. سليم فتحي محمد ، "العولمة هي أداة الرأسمالية الحديثة للسيطرة على العالم"، **مجلة المستقبل العربي**. العدد: 228 ، 2001.
9. الجباعي عبد الكريم، "أزمة الرأسمالية المعاصرة"، **السياسة الدولية**، العدد: 2305، 2005.
10. عبيرات مقدم و قدي عبد المجيد، "العولمة وتأثيرها على الإقتصاد العربي"، **مجلة الباحث**، العدد:01، 2002.
11. سامح فوزي،" الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية"، **السياسة الدولية**، العدد:154، 2008.
12. زلوم عبد الحي يحيى، "نذر العولمة"، **وكالة الأخبار الإسلامية**، العدد: 1245.
13. رمزي زكي، "آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب"، **مجلة النهج**، عدد: 57، سوريا، 2000.

14. الشرقوي محمود سمير، "المشروعات المتعددة القوميات والشركات القابضة كوسيلة لقيامه"، **مجلة مصر المعاصرة**، العدد: 632، 1995.
15. الدليمي نجم، "دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية في عملية التحول الاقتصادي الرأسمالي"، **الحوار المتمدن**، 2009.
16. عقل جهاد، "الطبقة العاملة وربيع مؤسسات العولمة وخريف الأزمة الاقتصادية العالمية"، **الحوار المتمدن**، 2008.
17. حمودي علي نافع، "التهديدات الإقتصادية لعام 2001 وسبل مواجهتها"، **جريدة المدى**، الكويت، العدد: 2126، 2011.
18. الجابري محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، **المستقبل العربي**، أفريل 1998، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
19. أبو جودة إلياس، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة"، **مجلة الدفاع**، لبنان: العدد: 85، 2011.
20. البقمي ناصح، "آثار العولمة في الدول الإسلامية"، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد:38.
21. عبد الجواد ياسر، "مقاربتان عربيتان للعولمة"، **المستقبل العربي**، عدد: 252، 2000.
22. عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية: النشأة، التطور والأهمية ، **مجلة التسامح**، العدد الثالث، سلطنة عمان: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، (د، س، ن).
23. قلالة سليم، "أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد والعشرين"، **مجلة دراسات إنسانية**، العدد الأول، الجزائر: جامعة الجزائر، دار الحكمة، 2001.
24. قادري حسين، "العولمة والصراع الإسرائيلي–الفلسطيني" **مجلة عالم التربية**، العدد 117، 2007.
25. المنصور جعفر، ضد اللبرالية: نحو نظام اشتراكي عالمي، **الحوار المتمدن**، اللعدد: 2769، الاثنين: 14 سيتمبر 2009، 09:36، www.ahewar.orgdebatshow.art.aspaid=184607
26. صايج مصطفي، انعكاسات الأزمة المالية الأوربية على الاقتصاد الجزائري: الفرص والتحديات، تونس: **مجلة المغرب الموحد**، العدد: 08، الأربعاء 01 سبتمبر 2010.
27. ميشال أ. سماحة، عشية الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية الفرنسية (تحليل ورؤية)، لبنان: **جريدة المستقبل**، العدد 4332، السبت 05 أيار 2012.
28. يسري حسين، هولاند يدخل قصر الإيليزيه ويعيد تشكيل أوربا، سلطة عمان: **جريدة الحدث**، العدد: 5960، الخميس 10 ماي 2012.

29. عبد الخالق محمد، انتصار هولاند ليس عودة للاشتراكية وإنما للإحباط من سياسة ساركوزي، العراق: **جريدة الغد**، (د، ع)، الأربعاء 09 ماي 2012.
30. (د، ك)، صعود يسار أمريكا اللاتينية يهدد عرش الإمبريالية، لندن: **جريدة العرب الأسبوعي**، (د، ع)، السبت 11 أبريل 2009.
31. مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، الجزائر: جامعة ورقلة، أفريل 2011.
32. طراح علي أحمد، سنو غسان منير حمزة ، الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الانساني، ج1، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد الرابع، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ماي 2003.
33. مصطفي كامل عبد العزيز، معركة الثوابت بين الإسلام واللبرالية، **إصدارات مجلة البيان**. (د، ب، ن)، (د، ع)، (د، س، ن).

سابعا: مفالات إلكترونية:

✓ باللغة العربية:

1. زقاق عادل، **إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي reconceptualizing security: a research program on societal-security**، http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=503762 .
2. برقوق امحند، **الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية**، موقع عالم التطوع العربي، http://www.arabvolunteering.org/corner/avt42676.html .
3. عماد عبد الغني، **العولمة: مقاربات متعددة**، 26-04-1997، 19:33، http://www.tourathtripoli.org/phocadownload/dirasset_fi_syassa/al3awlama.pdf
4. غريب بلال، **النظرية التقدية الاجنماعية لرويرت كوكس**، 19-12-2005، 09:13، http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?p=856
5. أمين سمير- http://www.iraqcp.org.-دراسة بعنوان : **الفجوة بين الفقراء والاغنياء (الاشكاليات-الآليات-المستقبل)**.
6. خليل محمود حميد، **التبعية الاقتصادية والمديونية**، العراق: مركز الدراسات الإقليمية، http://www.regionalstudiescenter.net/details.php?id=235
7. علواش ابراهيم ، **نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية**،
8. www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E -4E4C-8537-F4E.htm consulté le 10/11/2008, 02:23

9. كزرتيل فريد، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، الجزائر: جامعة سكيكدة، (د، س، ن).
10. خوري عصام، 26-08 2009، 09:33، http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=645&vid
11. الأسدي علي، **اليسار الشيوعي ورأسمالية الدولة والاشتراكية**، العراق: الاثنين: 30 أبريل 2012، 09:23، موقع تللسقف: http://www.tellskuf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=19978:aa&catid=32:mqalat&Itemid=45
12. العبد الله مصطفى، 02-09-2006، 15:45، http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=897&vid
13. الحمداني حامد، **الطبقة العاملة وأزمة الرأسمالية المعاصرة وآفاق المستقبل**، الاثنين 30 نيسان/ أبريل 2012، 08:13، http://www.iraqicp.com/2010-11-21-18-08-16/17769-2012-04-30-08-15-48.html
14. مكارم ابراهيم، **عودة ماركس: أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية**، الحوار المتمدن، السبت: 15 أكتوبر 2010، 10:30، http://pubs.socialistreviewindex.org.uk/isj79/rees.htm
15. نجيب عمر، **هل تتغير سياسة فرنسا إذا تبدل رئيسها؟** قطر: الخميس: 26 أفريل 2012، 13:14، معهد الميثاق: *www.almethaq.info/news/article6778.htm*
16. موقع قلعة علجون الإخبارية، **هولاند يقلب موازين القوى في أوربا ويبشر بعودة الاشتراكية**، الثلاثاء: 08 أيار 2012، 07:09، الأردن: http://ajlouncastlenews.net/component/content/article/3-srot/23963-
17. حمدي غانم محمد، **قراءة في كتاب: نقد اللبرالية لمؤلفه الطيب بوعزة**، السبت 03 سبتمبر 2011، 09:50، www.mhmdhmdy.blogspot.com201109blog-post_03.
18. حسين يوسف، **آفاق الدعوة للاشتراكية: إلقاء القفاز في وجه اللبرالية الجديدة**، الاربعاء 02 ماي 2012، 10:40، موقع الركوبة، www.alrakoba.netarticles-action-show-id-17158
19. جلال أمين، **الأزمة المالية ومستقبل النظام الرأسمالي**، 04-04-2009، 07:55، www.aljazeera.net
20. عدنان علي رضا محمد النحوي، **الاختلافات الاقتصادية بين الاسلام والرأسمالية**، 19-01-2008، 12:33، www.saaid.netarabic215

21. عبد التواب أحمد، **الاقتصاد الاسلامي ودوره في حل الأزمة الاقتصاديةالعالمية**، منتدى المسلم، الاربعاء 04 أوت 2010، 08:56، www.egyptawy.montadamoslim.comt5-topic

22. جحنيط مريم، **الأزمة المالية ومعالم البديل الاسلامي**، مداخلة بكلية إدارة الأعمال –الجنان–.

23. بوبوش محمد، **دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة**، المغرب: جامعة محمد الخامس، 08–02–2008، 13:55، http://boubouche.maktoobblog.com/

✓ باللغة الأجنبية:

1. www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/hamilton_webster/ **globalization,** chapiter one, p: 05.
2. "Globalization and sovereignty of the nation stat", 1995, http://www.djoo.freeserve.co.uk/docs/glob-state.htm
3. Ronald Robertson: Globalization, London, sage, 1992,P.8 and see: www.2.gol.Com/users/dersot/pwte.See:EamesDemetrios.
4. http://pages.videotron.com/moubayed/chap20.html .
5. Bernard kumaravadivelu, **dangerous liaison: globalization, empire and tesol,** 29-03-2006, 12:33, http://bkumaravadivelu.com/articles%20in%20pdfs/2006b%20Kumaravadivelu%20Dangerous%20Liaison.pdf .

فهرس الملاحق

الترقيم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	جدول يستعرض الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم منذ القرن الخامس عشر	199
الملحق رقم (02)	مراحل تطور الأزمة المالية الحالية والتي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوربا	201
الملحق رقم (03)	خريطة تبين واقع النظام الاقتصادي العالمي	203
الملحق رقم (04)	خريطة توضح شبكة التجارة العالمية بين الدول	204
الملحق رقم (05)	خريطة توضح تقاسم الأدوار والنفوذ العالمي بين دول الثالوث اللبرالي	205
الملحق رقم (06)	قوة بعض الدول والشركات بمليارات الدولارات	206

فهرس المواضيع

الموضوع ..... الصفحة

المقدمة .....

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة 16

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة 16

المطلب الأول: ماهية العولمة 16

1. تعريف العولمة 16
2. التطور التاريخي للعولمة 23
3. ملامح العولمة 26

المطلب الثاني: ماهية الأمن الإقتصادي 31

1. تحديد مفهوم الأمن 31
2. مفهوم الأمن الاقتصادي 42

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأمن الإقتصادي و العولمة 45

المطلب الأول: النقاشات النظرية حول العولمة 46

1. نحو نظرية نقدية للعولمة 50
2. نظرية العولمة لما بعد الرفاه 52
3. الموجة الثالثة في تطور 54

المطلب الثاني: النقاشات النظرية حول الأمن الاقتصادي 64

1. اللبرالية الكلاسيكية– البنيوية– الدولية 67
2. اللبرالية الحديثة "المؤسساتية " 71

الفصل الثاني : آليات تفعيل الأمن الإقتصادي:المؤسسات الإقتصادية الدولية.....76

المبحث الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير 76

المطلب الأول: مفهوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير 77

المطلب الثاني: أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير 80

المطلب الثالث: واقع البنك الدولي في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية 87

المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي 91

المطلب الأول: مفهوم صندوق النقد الدولي 91

المطلب الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي 94

المطلب الثالث: واقع صندوق النقد الدولي في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية 100

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية 106

المطلب الأول: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة 106

المطلب الثاني: العولمة الإقتصادية على البلدان النامية من طرف المنظمة.....107

المطلب الثالث: واقع المنظمة العالمية للتجارة في ظل العولمة الاقتصادية 109

المبحث الرابع: الشركات متعددة الجنسيات 117

المطلب الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات 118

المطلب الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات 124

المطلب الثالث: واقع الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية 128

الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للهيمنة الليبرالية على الأمن الاقتصادي 135

مفهوم الدراسات المستقبلية 136

تقنية السيناريو 138

المبحث الأول: السيناريو الخطي للهيمنة الليبرالية على الأمن الاقتصادي 139

المطلب الأول: مؤشر استمرار وتزايد دور المؤسسات الدولية 132

المطلب الثاني: استمرار هيمنة الفكر اللبرالي وفق أطروحة "نهاية التاريخ" ل فرانسيس فوكويوما 140

المبحث الثاني: السيناريو الإصلاحي لهيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصادي 150

المطلب الأول: استراتيجية التكيف كآلية لاصلاح مسار الهيمنة 150

المطلب الثاني: تكريس التبعية كآلية لضمان الهيمنة اللبرالية 153

المبحث الثالث: السيناريو الثوري لهيمنة الفكر اللبرالي على الأمن الاقتصاد ي 160

المطلب الأول: هيمنة الفكر اللبرالي أمام تحدي الأزمات الاقتصادية 161

المطلب الثاني: صعود التيار الاشتراكي "اليسار" في الدول اللبرالية 170

نتيجة واستنتاج: هل يمكن للنظام الإسلامي أن يكون بديلا للفكر اللبرالي؟..... 179

خاتمـــة 195

الملاحق 199

قائمة المراجع 208

فهرس الملاحق 220

فهرس المواضيع 222